الأمم المتحدة
S/2021/849
مجلس الأمن
Distr.: General
6 October 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، ووفقا للفقرة 34 من قرار مجلس الأمن 2551 (2020)، يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالصومال.

وفي هذا الصدد، ترجو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرالدين **بيرن ناسون**
رئيسة
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرار 751 (1992) بشأن الصومال

151021 131021 21-12712 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من فريق الخبراء المعني بالصومال إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

وفقا للفقرة 34 من قرار مجلس الأمن 2551 (2020)، نتشرف بأن نحيل طي هذه الرسالة التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالصومال.

(توقيع) ريتشارد **زابوت**
المنسق بالنيابة/خبير أسلحة

(توقيع) جون بيتر **هازنبرغ**
خبير في الجماعات المسلحة/الموارد الطبيعية

(توقيع) أحمد **حميش**
خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) إيرين **راتشيتي**
خبيرة في الشؤون الإنسانية

(توقيع) ماثيو **روسبوتوم**
خبير مالي

موجز

لا تزال حركة الشباب تشكل أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وعلى الرغم من الجهود الجارية التي تبذلها القوات الصومالية والدولية من أجل الحد من القدرات التشغيلية للحركة، لم تتأثر قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات معقدة غير متناظرة في الصومال. ومن خلال استغلال الخلافات السياسية العميقة التي ظهرت خلال فترة طويلة من عدم اليقين والتوتر المتزايد في عام 2021، تظل حركة الشباب في وضع يسمح لها بالحفاظ على وتيرة عملياتها في مقديشو، وكذلك في الولايات الأعضاء في الاتحاد، في الأجل المتوسط إلى الطويل.

وفي هذا الصدد، يثني فريق الخبراء على حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتوصلّها إلى حل للمأزق السياسي، لكنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم تماثل المصالح بين قياداتها، وهو ما ستواصل حركة الشباب استغلاله. ويمثل اتفاق 27 أيار/مايو 2021 خطوة إيجابية نحو إجراء الانتخابات. ومع ذلك، لا تزال هناك توترات سياسية لم تعالج أدت إلى انزلاق الصومال إلى مواجهات مسلحة كادت أن تشل البلد بعد اندلاع أعمال عنف في العاصمة في نيسان/أبريل 2021.

وفي حين سعت جهود المجتمع الدولي إلى تسوية المشاكل السياسية، ستظل المصالح العشائرية والشخصية الكامنة لدى النخب السياسية، والتي قد لا يمكن التوفيق بينها، تخدم أهداف حركة الشباب. ولذلك، تظل الجماعة أحد أعراض النزاع السياسي المستمر، وليس سببه الجذري، ويجب على جميع الأطراف المتفاعلة في الصومال أن تعيد ترتيب أولوياتها لإزالة الظروف المحلية التي تساعد على نجاح حركة الشباب.

ويشهد الصومال هذه الصعوبات السياسية إزاء خلفية من عدم الاستقرار والخلاف على مستوى المنطقة الإقليمية الأوسع. ويمثل التحالف القائم بين إثيوبيا وإريتريا والصومال استراتيجية لإعادة تشكيل السياسة في المنطقة. وسيواصل الفريق بحث تداعيات ذلك على السلام والأمن في الصومال، ولا سيما دور المجندين الصوماليين المدربين في إريتريا، الذين لا يزال معظمهم في إريتريا، ولئن عاد بعضهم إلى الصومال للقيام بمهام أمنية غير محددة. وإلى جانب عدم الاستقرار الذي تتسبّب فيه العوامل السياسية، لا تزال المنطقة تواجه تحديات بسبب الطوارئ البيئية والصحية، من قبيل موجات الجفاف والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الحرجة أصلا على صعيد الاحتياجات الإنسانية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حركة الشباب إدارة مناطق واسعة من وسط وجنوب الصومال وممارسة نفوذها على مناطق تنتشر فيها قوات الأمن، مما جعل من الصعب على قوات الأمن تطهير المدن الخاضعة لسيطرة حركة الشباب والاحتفاظ بها. وعلى هذا النحو، احتفظت حركة الشباب بحرية التنقل، وهو ما سمح لها بنصب الكمائن وزرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وأدى إلى إعاقة نشر الخدمات والإدارة العامة. وفي إحدى الحالات، لم تُسفر بعد محاولات القوات الصومالية لوقف توسع حركة الشباب في غالمودوغ عن أي مكاسب على الأرض.

وتمهد الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة الطريق للتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية الكاملة إلى قوات الأمن الوطني الصومالية بحلول نهاية عام 2023. بيد أن تنفيذها لا يزال متوقفا، حيث ما زال

من المنتظر أن تحل عناصر الشرطة الصومالية وقوات الأمن الإقليمية الإضافية محل وحدات الجيش الوطني الصومالي بوصفها قوات تثبيت في شبيلي السفلى.

ولا تزال التحقيقات في طرق توليد الإيرادات المحلية لحركة الشباب تظهر أن الجماعة تدر ما يكفي من الإيرادات لتغطية تكاليف أنشطتها التمرّدية في المستقبل المنظور. ويرى الفريق أن حركة الشباب لا تزال في وضع مالي قوي وأنها قادرة بطبيعتها على ريادة الأنشطة الربحية. وتستمد حركة الشباب إيراداتها من خلال مجموعة من أساليب الابتزاز، بما في ذلك فرض ضرائب غير مشروعة على الزراعة والمركبات والسلع والماشية. ويتم تحصيل هذه الضرائب غير المشروعة من خلال شبكة من نقاط التفتيش التي تعتمد عليها حركة الشباب في تحصيل معظم إيراداتها. وتواصل الجماعة ترسيخ قدرتها على جمع أموال بالابتزاز في جميع أنحاء وسط وجنوب الصومال، بما في ذلك المناطق غير الخاضعة لسيطرتها المباشرة، مثل مقديشو.

وتستخدم حركة الشباب النظام المصرفي المحلي لإيداع الأموال وتخزينها، دون تفضيل مؤسسي. ومع ذلك، فإن النقدية هي الوسيلة المهيمنة على أنشطة التعبئة المالية للجماعة، حيث يتم معظم عمليات الإيداع والسحب نقداً. وقد اتخذت حكومة الصومال الاتحادية خطوات لتعزيز القطاع المالي الصومالي لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال إجراءات تشريعية ورقابية، من قبيل برنامج تطوير القدرة على اعتراض المعاملات المالية. ومع ذلك، لا يزال عدم إنفاذ أنظمة الصيرفة المتنقلة التي صدرت عام 2019 والقصور على صعيد الإبلاغ عن الشؤون المالية لحركة الشباب وإجراء التحقيق بشأنها يشكلان عائقا أمام تقويض نظام توليد الإيرادات لدى الحركة.

وفيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، وجهت حكومة الصومال الاتحادية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021 دعوة إلى الفريق للمساعدة في إجراء تقييم تقني مشترك لمستودع الأسلحة في هالاني بمقديشو وتقييم للتحديات التي تطرحها قذائف الذخيرة شديدة الانفجار المخزنة هناك. وإلى جانب إدارة الذخيرة شديدة الانفجار، لا يزال يتعين على حكومة الصومال الاتحادية تنفيذ نظام موثوق لتعقب الأسلحة والذخائر لجميع قوات الأمن الصومالية، وفقا لقرار مجلس الأمن 2551 (2020).

ولا تزال حركة الشباب والاضطرابات السياسية والاشتباكات بين العشائر المتخاصمة كلها عوامل تؤثر بشدة على أمن المدنيين في الصومال. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 708 إصابات في صفوف المدنيين، معظمها يُنسب إلى حركة الشباب. وبحلول 1 آب/أغسطس 2021، كان هناك ما يقرب من 3 ملايين شخص مشرّد داخليا في الصومال، منهم 000 537 فروا من ديارهم في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 وحدها، حيث شكل النزوح المرتبط بالنزاع أكثر من 70 في المائة من تلك الحالات. وقد استخدمت حركة الشباب التهجير القسري كعقاب جماعي للسكان الذين يقاومون سلطتها. كما وقعت حالات نزوح نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، لا سيما في منطقة جيدو وفي مقديشو وحولها.

وكان لانعدام الأمن الناجم عن النزاعات النشطة وانتشار الأسلحة والجهات الفاعلة المسلحة أثر أيضا على العمليات الإنسانية، بما في ذلك بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأماكن والقيود المفروضة على كيفية وأماكن إجراء هذه العمليات. وفي حين لا تزال حركة الشباب مسؤولة عن أكبر عدد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين، وردت عدة تقارير عن وقوع

انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن الاتحادية والإقليمية. وكانت الميليشيات العشائرية مسؤولة أيضا عن عدد من الانتهاكات، بما في ذلك القتل والاختطاف وتدمير الممتلكات المدنية. ومما يثير القلق تزايد ورود التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتجنيد الأطفال من جانب مختلف الجهات الفاعلة المسلحة.

وأسفرت الجهود التي بذلتها حكومة الصومال الاتحادية وولاية جوبالاند والمجتمع الدولي عن بقاء صادرات الفحم متوقّفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تضافرت الضغوط السياسية على جانبي التصدير والاستيراد، وأعمال الرصد والمراقبة، بما في ذلك من جانب القوات البحرية الدولية، لتشكل رادعا قويا. ومع ذلك، لا تزال شبكات تصدير الفحم الصومالي قائمة، وهناك مجموعة متنوعة من الجهات السياسية والأمنية التي ستستفيد من أي عمليات بيع محتملة في المستقبل. وعلى هذا النحو، فإن المخزونات القائمة في محيط كيسمايو، والتي تبلغ قيمتها بسعر الجملة حوالي 40 مليون دولار، لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن.

وفي حين ظلت صادرات الفحم متوقّفة، بدأت آثار إنتاج الفحم تظهر في صورة تحديات أوسع نطاقا في مجالي المناخ والأمن البيئي. وفي بعض الحالات، بدأت حركة الشباب بالفعل في استغلال تأثير تغير المناخ من خلال توفير الحماية للمجتمعات المحلية من الفيضانات، والقيام بدور الجهة المقدّمة للخدمات للمجتمعات المحلية التي لا تحصل من الحكومة على دعم يُذكر. وقد تطرح هذه التطورات تحديات جديدة فيما يتصل بكيفية التصدي لانعدام الأمن في الصومال.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 8

ألف – الولاية 8

باء – المنهجية 8

ثانيا – الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال 8

ألف – حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب) 8

باء – الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال 14

جيم – العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد 15

دال – انعدام الأمن الناجم عن تجدد العنف العشائري 15

هاء – قطاع الأمن 16

واو – الأمن البحري 20

ثالثا – التمويل والإدارة المالية العامة لحركة الشباب 21

ألف – لمحة عامة 21

باء – توليد حركة الشباب للإيرادات 22

جيم – استغلال حركة الشباب للصيرفة النقّالة 25

دال – حكومة الصومال الاتحادية والتدابير الدولية لمكافحة تمويل حركة الشباب 27

هاء – الإدارة المالية العامة 28

رابعا – حظر توريد الأسلحة 28

ألف – المعدات العسكرية الموجودة بحوزة حركة الشباب 28

باء – امتثال حكومة الصومال الاتحادية للالتزامات النابعة من الرفع الجزئي لحظر الأسلحة 29

جيم – امتثال الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لحظر الأسلحة 32

دال – التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال 33

خامسا – حظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع 34

سادسا – انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين 37

ألف – حركة الشباب 37

باء – الجهات الفاعلة الدولية 39

جيم – العنف الجنسي والجنساني 40
سابعا – عرقلة المساعدات الإنسانية 41
ثامنا – الموارد الطبيعية 42
ألف – تنفيذ الحظر المفروض على الفحم 42
باء – تزايد خطر استغلال حركة الشباب لأثر تغير المناخ 43
جيم – التقارير الواردة بشأن صادرات الذهب من الصومال وتسليطها الضوء على غياب الضوابط التنظيمية 44
دال – النزاع البحري 45
تاسعا – التوصيات 45
ألف – حركة الشباب 45
باء – تمويل حركة الشباب 46
جيم – حظر الأسلحة 46
دال – انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني 46
هاء – الحظر المفروض على الفحم 47
واو – أثر تغيّر المناخ 47
المرفقات* . . . . . .

* تُعمّم باللغة التي قُدّمت بها فقط.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

1 - يعرض هذا التقرير استنتاجات فريق الخبراء المعني بالصومال عن الفترة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2021. ويمكن الاطلاع في المرفق 1 على لمحة عامة عن نظام الجزاءات المتعلقة بالصومال وعن الولاية المنوطة بفريق الخبراء وتعيين أعضاء الفريق والبلدان التي زارها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

باء - المنهجية

2 - يسعى الفريق جاهدا إلى كفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المقدم في كانون الأول/ديسمبر 2006 (انظر S/2006/997)، ونشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها والتعامل معها (ST/SGB/2007/6). وتشمل معايير الإثبات وعمليات التحقّق ما يلي:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، كلما أمكن ذلك؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، كلما أمكن ذلك؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات المستجدة؛

(د) الحصول على أدلة مادية و/أو فوتوغرافية و/أو سمعية و/أو مرئية و/أو مستندية لدعم المعلومات التي تم جمعها؛

(هـ) تحليل الصور الساتلية، حيثما كان ذلك منطبقاً.

3 - وبالإضافة إلى ذلك، قام الفريق، وفقا للفقرة 28 من تقرير الفريق العامل غير الرسمي، بإتاحة الفرصة لجميع الأطراف لاستعراض المعلومات والتعليق والردّ عليها، حيثما ومتى دعت الضرورة لذلك.

4 - وقد التزم الفريق بالحفاظ على علاقته مع حكومة الصومال الاتحادية وتعزيز هذه العلاقة من أجل كفالة التعاون والشفافية في الوفاء بولايته في مجال التحقيق، في إطار المعايير المنهجية المنطبقة.

ثانيا - الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال

ألف - حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)

لمحة عامة

5 - لا تزال حركة الشباب تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن والاستقرار في الصومال، حيث تستغل الفراغ الناشئ عن عجز حكومة الصومال الاتحادية عن بسط سلطتها الفعلية على كامل أراضيها. وأجري تحليل للعمليات التي قامت بها الحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبيَّن منه أن حركة الشباب حافظت على

مستوى عال من القدرة على التكيف والتنقل، والقدرة على تنسيق الأنشطة في مختلف أنحاء الصومال، والقدرة على ممارسة نفوذها بالقوة الجبرية خارج الأراضي الخاضعة لسيطرتها المباشرة.

6 - ومن خلال استمرارها في استخدام أساليب التطرف العنيف، توظف حركة الشباب عدة أساليب للسيطرة على السكان والتأثير على النتائج السياسية وإدامة أجواء يسودها الخوف في مختلف أنحاء وسط وجنوب الصومال. ومن بين هذه الوسائل السيطرة الإدارية على مناطق واسعة؛ وشن الهجمات القائمة على الكر والفر على البلدات والمواقع العسكرية التي يوجد فيها حضور ثابت لقوات الأمن؛ واستغلال المنافسة العشائرية، واستخدام أساليب فرق تسُد لتوسيع رقعة نفوذها؛ وعمليات قطع طرق الإمداد الرئيسية وحصار القرى لمنع وصول الموارد. كما واصلت حركة الشباب بث الخوف عن طريق الاغتيالات واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات بقذائف الهاون في المدن والبلدات الرئيسية مثل مقديشو وبيدوا وغالكعيو وجوهر.

تحديث بشأن عضوية حركة الشباب وهيكلتها

7 - يواصل الفريق تحديث المعلومات المتعلقة بهيكلة حركة الشباب وتحديد التغيرات المحتملة في القيادة، بغية تعميق فهمه لهذه المنظمة. ولا يزال أحمد ديري، المعروف أيضا باسم الشيخ أحمد عمر أبو عبيدة (SOi.014)، يشغل منصب أمير حركة الشباب. وقد نشرت وسائل الإعلام المنتسبة لحركة الشباب رسالته الصوتية الأخيرة خلال احتفالات عيد الأضحى في 21 تموز/يوليه 2021، حيث شرح في خطبته رؤية الجماعة من أجل الصومال[1].

8 - ومن بين الأفراد الثمانية عشر المدرجين في قائمة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال وفقا للفقرة 14 من قرار المجلس 1844 (2008)، هناك ثمانية يُشتبه في أنهم ما زالوا نشطين في قيادة حركة الشباب[2]. ويقدم المرفق 2-1 تحديثا بشأن قيادة حركة الشباب وشبكتها، وبالإضافة إلى الأعضاء الجدد الذين حددهم الفريق.

9 - وفي 26 شباط/فبراير 2021، أضافت اللجنة إلى قائمتها أبوكار علي عدن (Soi.018)، ومعلم أيمن (SOi.019)، ومهاد كاراتيه (SOi.020)[3]. ولاحظ الفريق أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية أضافت ثلاثة أفراد إلى قائمتها الخاصة بالرعايا الخاضعين لإدراج خاص ممّن قد يستوفون معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات بموجب القرار 1844 (2008)، وهم: (أ) محمد عبد الله عثمان (المعروف أيضا باسم المهندس إسماعيل)؛ (ب) المتحدث باسم حركة الشباب علي محمد راجي (المعروف أيضا باسم علي ديري)؛ (ج) مخطط عمليات حركة الشباب والمواطن الكيني عبد القادر محمد عبد القادر (المعروف أيضا باسم عكرمة)[4].

(1) انظر نص خطابه على العنوان الشبكي https://shahadanews.com/?p=14077.

(2) انظر https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/751/materials/summaries.

(3) انظر https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/751/materials.

(4) انظر https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحاط الفريق علما بادعاءات الجيش الوطني الصومالي بأنه قام باعتقال أو تحييد عدد من كبار عناصر حركة الشباب[5]. كما أحاط الفريق علما بالدعاية التي نشرتها حركة الشباب عبر الوسائط السمعية والمرئية، والتي سلطت الضوء على قرار الحركة إعدام بعض أعضائها بتهمة التجسس (انظر المرفق 2-2)[6].

المناطق الخاضعة للسيطرة المباشرة لحركة الشباب

11 - رصد الفريق خلال فترة ولايته تقارير عن أنشطة حركة الشباب وحدد المناطق الخاضعة لسيطرتها المباشرة[7]؛ وهي تشمل معظم البلدات في مقاطعة جمامه، في جوبا السفلى؛ وجلب، وبؤالي وساكو، في جوبا الوسطى؛ وأجزاء من بارطيري في جيدو؛ وبلدات تقع في جنوب مقاطعة دينسور ومقاطعة بورهبكا في منطقة باي؛ وعذلي وآدن يبال في شبيلي الوسطى. والدهير وعيل بور وحرر طيري، في غالمودوغ. كما فحص الفريق الأدلة السمعية والمرئية التي تُظهر حركة الشباب وهي تدير احتفالات عامة لجمهور كبير في عدد من المواقع المذكورة أعلاه[8]. ولم يلاحظ الفريق قيام الجيش الوطني الصومالي أو القوات الدولية بأي عمليات برية داخل المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب مباشرة، باستثناء عدد من الغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة في الفترة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أواخر كانون الثاني/يناير 2021[9]. ويعرض المرفق 2-3 خريطة للمناطق التي تسيطر عليها الجماعة.

الأساليب التي تتبعها حركة الشباب في المناطق التي توجد فيها مقاومة من الميليشيات

12 - في المناطق التي أخفقت حركة الشباب في بسط سيطرتها المباشرة عليها أو حيث قررت ألا تحاول ذلك، وهو ما يكون في الغالب بسبب نشر القوات الصومالية أو الدولية و/أو بسبب مقاومة الميليشيات العشائرية، لجأت الحركة إلى عمليات الاعتراض على طول طرق الإمداد الرئيسية أو معاقبة السكان المحليين والزعماء التقليديين في محاولة لإجبارهم على دعم قتالها ضد قوات الأمن.

13 - وفي حُدُر بمنطقة باكول، ولوق بمنطقة جيدو، واصلت حركة الشباب فرض حصار لمنع حركة البضائع، وقامت عدة مرّات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بنصب كمائن لاعتراض شاحنات أو دراجات نارية محمّلة بضائع قادمة من الحدود مع إثيوبيا[10].

(5) ذكر التلفزيون الوطني الصومالي أسماء أشخاص يزعم أنهم من كبار عناصر الجيش الوطني الصومالي الذين انشقوا أو جرى اعتقالهم أو قتلهم. وفي 3 أيلول/سبتمبر 2021، بعث الفريق برسالة إلى حكومة الصومال الاتحادية يطلب فيها مزيدا من المعلومات.

(6) قرار محاكم حركة الشباب إعدام 28 شخصا في عام 2020، و 29 شخصا، بينهم امرأة واحدة، في عام 2021.

(7) تحليل لتقارير إعلامية من حركة الشباب تدعمها تقارير أمنية سرية.

(8) نُفّذت عمليات الإعدام في جلب وساكو وكونيو بارو أمام الجمهور. وأقيمت صلاة عيد الأضحى في 20 تموز/يوليه 2021 بحضور جمهور كبير وبحضور حركة الشباب في بؤالي وعيل بور وجلب؛ ويمكن مشاهدة تسجيلات مصورة على الصفحات الشبكية ليومي 20 و 21 تموز/يوليه 2021 على العنوان الشبكي https://calamada.com/category/sawirro/.

(9) نشرات صحفية لقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021.

(10) سجل الفريق ثماني حالات لكمائن نُصبت لشاحنات ودراجات نارية كانت متجهة إلى حُدُر وأربع حالات لشاحنات كانت في طريقها إلى لوق، وكانت كلها قادمة من الحدود مع إثيوبيا. وفي معظم الحالات، قتل المسافرون ونقلت البضائع إلى معاقل حركة الشباب المجاورة. وترد التفاصيل في "قاعدة بيانات الحوادث" التي تغطي الفترة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021، والمودعة لدى الأمانة العامة.

14 - وفرضت حركة الشباب أيضا حصارا لاعتراض الشاحنات التجارية في محيط جوهر بشبيلي الوسطى، في الفترة من 18 إلى 28 شباط/فبراير 2021. ثم رفعت الحركة الحصار بعد اتفاقها مع أوساط الأعمال في فيدو، على بعد 25 كيلومترا شمال شرق مهداي، عقب اختطاف 15 من رجال الأعمال[11].

15 - وعندما واجهت حركة الشباب مقاومة من الميليشيات العشائرية، مثل عشيرة ليسان الفرعية في باي وباكول وعشيرة غالجيل الفرعية في شبيلي السفلى، حيث كانت الحماية التي توفرها قوات الأمن محدودة، قامت الجماعة باختطاف الشيوخ وأخلت عدة قرى وأجبرت سكانها على النزوح (انظر المرفق 5-1).

16 - وقد تمكنت حركة الشباب من بسط نفوذها في الأجزاء الشرقية من شبيلي الوسطى والأجزاء الجنوبية من غالمودوغ. وفي شباط/فبراير 2021، بدأت الحركة أيضا في ملء الفراغ الناتج عن تسريح أعضاء حركة أهل السنة والجماعة[12]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك عناصر من أهل السنة والجماعة في شبيلي الوسطى، ممّن كانت حكومة الصومال الاتحادية تخطط لدمجهم في قوات الأمن، جرى استخدامهم في القتال ضد حركة الشباب في عدد محدود من المناسبات. واستمرت حركة الشباب في معاقبة القرى المحسوبة على حركة أهل السنة والجماعة وشيوخها.

الأساليب التي تتبعها حركة الشباب في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية أو الدولية

الهجمات بالنيران المباشرة وغير المباشرة

17 - سجّل الفريق 047 1 هجوما على قوات الجيش الوطني الصومالي وقوات الولايات الأعضاء في الاتحاد والقوات الدولية، بشكل رئيسي في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وهرشبيلي وغالمودوغ[13]. وكان جميع الهجمات المبلغ عنها هجمات قائمة على الكر والفر، أو منفّذة بقذائف الهاون على قواعد قوات الأمن، أو في شكل كمائن وهجمات بالأجهزة المتفجر اليدوية الصنع على قوافل عسكرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت حركة الشباب في ثلاث مناسبات أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، مما سمح لها بإرباك قوات الأمن مؤقتا في أوطيغلي في 3 نيسان/أبريل 2021، وفي دينوناي وويسيل في 9 و 27 حزيران/يونيه 2021، على التوالي. وقد أدى عدم وجود بنية تحتية مناسبة لحماية القوات في القواعد الأمامية للعمليات ومعدات نقل لقوات الجيش الوطني الصومالي التقليدية إلى انكشاف القوات أمام هجمات حركة الشباب. وقد أدى تنفيذ تدابير بدائية على صعيد الدفاع في العمق في بعض القواعد الأمامية للعمليات وتحريك قوات ضعيفة التجهيز (غير مجّهزة بالمركبات المدرّعة أو بقدرات التخلّص من الذخائر المتفجرة) إلى زيادة في عدد القتلى في أعقاب الهجمات التي تشنها حركة الشباب والكمائن التي تنصبها. وترد تفاصيل الهجمات التي شنتها حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المرفق 2-4. وبالإضافة إلى ذلك، يُبرز المرفق 2-5 بعض مواطن الضعف في قواعد الجيش الوطني الصومالي.

(11) تقرير أمني أكدته مقابلات مع مصادر محلية.

(12) قام الجيش الوطني الصومالي بنزع سلاح عناصر أهل السنة والجماعة في شباط/فبراير 2020، بعد اشتباكات بدأت بسبب خلافات حول انتخاب رئيس غالمودوغ (انظر https://www.voanews.com/africa/somalias-sufi-muslim-leaders-surrender-government). وفي تموز/يوليه 2021، أبلغ اثنان من الزعماء الدينيين لحركة أهل السنة والجماعة في مصر وتركيا الفريق بأنهما مستعدان للتوصل إلى اتفاق مع حكومة الصومال الاتحادية يتيح لميليشيات الجماعة القدرة على محاربة حركة الشباب.

(13) ترد التفاصيل في "قاعدة بيانات الحوادث" التي تغطي الفترة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021، والمودعة لدى الأمانة العامة.

محاولات حركة الشباب توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي في غالمودوغ

18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق توسع حركة الشباب في الأراضي الواقعة في مقاطعة هوبيو بولاية غالمودوغ وبالقرب منها. فمن خلال استغلال الوضع السياسي الهش على المستويين الوطني والإقليمي، إلى جانب استغلال الديناميات العشائرية في هذه المنطقة، استولت الحركة على بدوين، وحاولت بعد ذلك السيطرة على ويسيل.

19 - وأبلغت مصادر من بدوين وويسيل وغالكعيو ومقديشو الفريق بأن حركة الشباب استهدفت عشيرة قبيس الفرعية لأكثر من عام حتى سلّمت بدوين للحركة في 14 نيسان/أبريل 2021[14]. وشهد هذا التاريخ أيضا انسحاب الفرقة الحادية والعشرين التابعة للجيش الوطني الصومالي من بدوين[15]. ووفقا لهذه الروايات، فإن العنصر المحلي التابع لحركة الشباب، بقيادة عبد الشكور ديق (عشيرة هبر غدر/سعد)، والي حركة الشباب في منطقة مدج، كان "مصمما على الاستيلاء على المنطقة، ربما في محاولة لفتح منفذ للحركة إلى البحر"[16].

20 - وفي تموز/يوليه 2021، شنت القوات التابعة لكل من الجيش الوطني الصومالي وولاية غالمودوغ عمليات ضد معاقل حركة الشباب في قياد وبدوين وعُماد. وفي 20 تموز/يوليه 2021، شنّت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا أول غارة جوية لها منذ 19 كانون الثاني/يناير 2021 دعما لتلك القوات الصومالية[17]. وواصلت حركة الشباب شن الهجمات القائمة على الكر والفر، باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، ضد قواعد الجيش الوطني الصومالي التي أنشئت في البلدات المحرّرة، بالإضافة إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتعطيل ومنع وصول التعزيزات[18].

عمليات الاعتراض على طول طرق الإمداد الرئيسية

21 - لا تزال حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي لحرية التنقل على طول طرق الإمداد الرئيسية في وسط وجنوب الصومال بسبب استمرار الجماعة في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ونصب الكمائن. وسجّل الفريق 99 حادثا استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع و 44 كمينا استهدفت قوات الجيش الوطني الصومالي والقوات الدولية على طول طرق الإمداد الرئيسية، وخصوصا في جوار مقاطعة مركا بين جنالي وبولو مرير، وحول غولولي بين بلعد وبلدوين. وقد نُصب بعض هذه الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية التي تمشطها دوريات قوات الأمن بهدف تحويل مسار الشاحنات إلى الطرق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب من أجل تحصيل الضرائب. وفي 14 نيسان/أبريل 2021، أصيبت حافلة صغيرة تقل 20 راكبا بجهاز متفجر يدوي الصنع في محيط غولولي، على بعد 10 كيلومترات شمال بلعد. ولاحظ الفريق أيضا نصب عدة كمائن استهدف بعضها التجار الذين كانوا يحاولون توريد السلع إلى المحليات الواقعة تحت الحصار، مثل حُدُر بمنطقة باكول.

(14) تقارير أمنية، من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، ومقابلات مع ممثلي عشيرتي هبر غدر وقبيس، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021.

(15) تقارير أمنية، نيسان/أبريل 2021، ومقابلات مع مصادر محلية، نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021.

(16) مقابلات مع ممثلي عشيرتي هبر غدر وقبيس، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021.

(17) شنت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا غارتين جويتين إضافيتين في 23 تموز/يوليه و 1 آب/أغسطس 2021 (انظر https://www.africom.mil/media-gallery/press-releases).

(18) هجوم شُنّ على عَمارة في 24 آب/أغسطس 2021.

هجمات حركة الشباب على المراكز السكانية

22 - في المراكز السكانية مثل بنادر وكيسمايو وبيدواه، هاجمت حركة الشباب بشكل رئيسي أهدافا غير محصنة بقصد إحداث آثار نفسية وإثارة ضجة إعلامية مؤججة للمشاعر، وهو أمر ضروري للجماعة لاستعراض قدراتها وتخويف الأفراد وإجبارهم على الامتثال لمطالبها. ويبين الجدول 2 من المرفق 2-4 الهجمات على الأعيان المدنية في المراكز السكانية.

23 - وسجّل الفريق 270 حادثا نُسبت إلى حركة الشباب في 17 مقاطعة في منطقة بنادر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشملت اغتيالات وهجمات قائمة على الكر والفر ضد مواقع حكومية، وهجمات باستخدام القنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وقذائف الهاون[19]. وكان أكثر الهجمات فعالية هجومان معقّدان نُفّذا في مقديشو وبوصاصو. وقد أثبتت حركة الشباب قدرتها على التخطيط والتسلّل خلف الخطوط الأمنية، حيث لم تتمكن قوات الاستخبارات والأمن من إحباط أي من تلك الهجمات الكبرى. وترد تفاصيل هذه الهجمات في الجدول 3 من المرفق 2-4.

الهجوم على فندق أفريك

24 - في 31 كانون الثاني/يناير 2021، شنّت حركة الشباب هجوما معقدا على فندق أفريك الواقع شمال مطار آدم عدي الدولي في مقديشو. وكان الهجوم على فندق أفريك أول هجوم معقد يُنفّذ في مقديشو منذ الهجوم الذي وقع في 16 آب/أغسطس 2020 على فندق إيليت. وقد أظهر الحادث استمرار قدرة حركة الشباب على شن هجمات داخل مقديشو باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات.

الهجوم على سجن بوصاصو

25 - في 4 آذار/مارس 2021، شن مقاتلو حركة الشباب هجوما معقدا على سجن بوصاصو المركزي في بونتلاند لتحرير سجناء. وقد كشف الإعداد للهجوم الذي شنته حركة الشباب ومدى تعقيده عن ضعف قوات الأمن من حيث التجهيز والتأهب. ويقدم المرفق 2-6 مزيدا من التفاصيل عن هذا الهجوم والتدابير التي اتخذتها سلطات بونتلاند لمعالجة أوجه القصور الأمنية.

العمليات عبر الحدود والنفوذ الإقليمي

كينيا

26 - لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا كبيرا على كينيا بسبب الهجمات القائمة على الكر والفر التي تشنها ضد منشآت أجهزة الأمن الكينية، بالإضافة إلى المدنيين، على طول الحدود مع الصومال. ومنذ بداية ولاية الفريق الحالية، شنت حركة الشباب ست هجمات على الأقل على طول الحدود، استهدف معظمها أفرادا من أجهزة الأمن الكينية[20]. ومع ذلك، لا يزال السكان المدنيون مهدّدين أيضا. وعلى وجه التحديد،

(19) تحليل لتقارير إعلامية تدعمها تقارير أمنية سرية للأمم المتحدة.

(20) تقارير سرية للأمم المتحدة، من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021.

علم الفريق أن هناك إفادات بأن حركة الشباب تأخذ رؤوس الماشية كشكل من أشكال جمع الزكاة، وأنها بدأت تختبر قدرتها على ابتزاز المال من المؤسسات التجارية المحلية في بلدة منديرا وحولها[21].

جيبوتي

27 - في 27 آذار/مارس 2021، أصدرت حركة الشباب رسالة إلى شعب جيبوتي تصف فيها البلد بأنه "مركز لمؤامرات العدو"، وتدعو مواطني البلد إلى الإطاحة بالحكومة وتجيز شن الهجمات على المصالح الأمريكية والفرنسية[22]. وتضمّنت الرسالة الصوتية إساءات من أمير حركة الشباب ديري لرئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله، حيث اتهمه بالتسبُّب في الأضرار الاقتصادية التي تكبدها البلد وانتقده لسماحه للجيوش الأجنبية، وتحديدا الولايات المتحدة وفرنسا، بإنشاء قواعد داخل جيبوتي. وعلاوة على ذلك، حث ديري الجيبوتيين المتعاطفين معه على تنفيذ هجمات بأسلوب المهاجم المنفرد. وقد جاءت رسالة حركة الشباب هذه قبل أسبوعين من إعادة انتخاب الرئيس غيله[23].

باء - الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال

28 - لا يزال الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الصومال عازما على القيام بعمليات في شمال الصومال. غير أن معظم العمليات التي نُفّذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان لها أثر محدود ووقعت في جزء محصور بمنطقة باري في بونتلاند. وعلى الرغم من الهجوم الناجح الذي شنته داعش على بلدة بليطبن بمقاطعة قندلا في منطقة باري في منتصف آب/أغسطس 2021، بالإضافة إلى بعض الهجمات التي نفذت ضد قوات الأمن في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بالقرب من جبال غوليس، أفادت التقارير أن عمليات قوات أمن بونتلاند التي استهدفت الجماعة قد أعاقت قدرتها على شن عمليات ذات تأثير أكبر[24]. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2021، نفذت قوات الأمن في بونتلاند ما لا يقل عن أربع عمليات لمكافحة تنظيم داعش، معظمها في منطقة باري، وزُعم أن العمليات أسفرت عن مقتل 20 مقاتلا من التنظيم وتدمير أحد مواقعه في عميرة، بالقرب من تيمرشه، على بعد حوالي 140 كيلومترا جنوب شرق بوصاصو[25]. وكان تقرير الفريق لعام 2019 قد قدّر أن الجماعة ربما تتألف من حوالي 340 مسلحا، ولكن، استنادا إلى المزاعم الأخيرة بخصوص الخسائر، يعتقد الفريق أن العدد قد انخفض بشكل أكبر[26].

(21) مقابلات هاتفية مع شيوخ من مقاطعتي منديرا وواجير بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2021.

(22) متاحة على الرابط: https://ok.ru/video/2283995728443.

(23) أكدت السلطات الجيبوتية للفريق في 14 حزيران/يونيه 2021 أن هذا التهديد الذي تشكله حركة الشباب لم يؤثر على الانتخابات.

(24) انظر Garowe Online, "ISIS seizes key area in Somalia's Puntland after battle", 19 August 2021.

(25) تقارير أمنية سرية ومقابلات مع سلطات بونتلاند، 2 و 3 آب/أغسطس 2021.

(26) S/2019/858 و S/2019/858/Corr.1، الفقرات 56 إلى 59، ومصادر متعددة قادرة على التواصل مع جنود الجماعة.

جيم - العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد

حكومة الصومال الاتحادية وإدارة جوبالاند

29 - ظلت العلاقات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد متقلبة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت العمليات الانتخابية المصدر الرئيسي للتوترات. وعلى وجه التحديد، شكلت الاشتباكات المتصلة بالانتخابات في جيدو منذ كانون الثاني/يناير 2021 مظهرا آخر من مظاهر التوترات بين المركز والأطراف التي اجتاحت السياسة الصومالية على مدى عدد من السنوات الماضية. وعلى غرار العام الماضي، كان للأحداث التي وقعت في جيدو في عام 2021 نفس الآثار المتعددة للإصابات والتشريد الداخلي، ومحاولات مراكمة الأسلحة محلّيا، وتحويل الموارد العسكرية بعيدا عن العمليات ضد حركة الشباب، وتوفير مساحة للجماعات المسلحة لاستغلالها لصالحها[27]. ومن المهم الحفاظ على التماسك بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في ظل احتفاظ حركة الشباب بالقدرة على استغلال الانقسامات بين السلطات الاتحادية والإقليمية.

المواجهة المسلحة في جيدو

30 - تصاعد الصراع من أجل السيطرة على جيدو بين حكومة الصومال الاتحادية وولاية جوبالاند في بلدة حواء في كانون الثاني/يناير 2021، مما خلّف عواقب إنسانية وتسبب في تأخير الجدول الزمني للانتخابات. وقد اندلعت اشتباكات عنيفة في 25 كانون الثاني/يناير 2021، بين قوات الجيش الوطني الصومالي المتمركزة في بلدة حواء وقوات جوبالاند بقيادة وزير الشؤون الأمنية لجوبالاند آنذاك عبد الرشيد جنان، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين وتدمير ممتلكات مدنية وتشريد السكان[28]. وأدى اتفاق آذار/مارس 2021 بين الحكومة الاتحادية وجنان إلى تخفيف حدة التوترات، لكنه لم يعالج الأسباب الجذرية للخلاف مع قيادة ولاية جوبالاند. وتواصل قوات الحكومة الاتحادية السيطرة على المنطقة[29]، إذ أعلن رئيس الوزراء روبلي أنه سيكون مسؤولا عن الأمن في جيدو خلال الفترة الانتخابية، إلى جانب لجنة مصالحة ضمت جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد باستثناء جوبالاند[30].

دال - انعدام الأمن الناجم عن تجدد العنف العشائري

31 - في الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق تزايد مستوى العنف العشائري المسلح المرتبط ارتباطا وثيقا بالمنافسة على الموارد والصراع على السلطة، والذي تفاقم بسبب العملية الانتخابية الجارية في عدة مناطق صومالية، ولا سيما غالغادوغ وهيران ومدج وسناغ وباري. وزادت هذه النزاعات من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في مناطق هشة أصلا، ونتجت عنها عواقب إنسانية ملحوظة، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين، وتدمير الممتلكات المدنية، والتشريد، وعرقلة المساعدات الإنسانية. واستغلت حركة الشباب

(27) S/2020/949، الفقرات 73 إلى 76.

(28) انظر Hiiraan Online, “Fresh fighting breaks out in Belet-Hawo, Somalia says Kenya behind it”, 25 January 2021.

(29) في الوقت الراهن، يقدّر الفريق أن هناك ما لا يقل عن 700 من القوات الموالية لحكومة الصومال الاتحادية في جيدو، تتألف أساسا من عناصر ”الغورغور“ الذين تلقوا التدريب في تركيا.

(30) مقابلة مع مصادر في كيسمايو، حزيران/يونيه 2021.

الانقسامات العشائرية لخدمة أهدافها، ولا سيما في مدج وهيران، حيث دعمت مصالح عشائرية محددة وحضّت على مزيد من العنف[31]. وفي بعض الحالات، استُهدف أفراد في الجيش الوطني الصومالي أيضا بسبب انتمائهم العشائري. ففي 13 كانون الثاني/يناير 2021، على سبيل المثال، قُتل ثمانية جنود من الجيش الوطني الصومالي ينتمون إلى عشيرة هبر غدير/آير، في منطقة بالامبال، غالمودوغ، في كمين نصبه أفراد ميليشيا ماريهان انتقاما لعملية سابقة قُتل أثناءها سبعة جنود من الجيش الوطني الصومالي ينتمون إلى عشيرة ماريهان على يد ميليشيا هبر غدير/آير على الطريق الرابطة بين بالامبال وغر عيل في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020[32].

32 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021، سجل الفريق 118 حادثة نزاع عشائري، وبخاصة عمليات قتل واختطاف انتقامية خلفت 80 قتيلا و 170 جريحا[33]. ولاحظ الفريق وقوع 22 حادثة اختطاف لفرض دفع التعويضات عن عمليات قتل سابقة[34]. وفي منطقة سول، وقعت اشتباكات بين ميليشيات عشائرية تنتمي إلى بطني جامع سياد وأوغادهياهان من عشيرة دولباهنتي من أجل السيطرة على خزانات المياه في ذبار - دالول، بالقرب من بلدة حدن، فأسفرت عن مقتل 15 شخصا وإصابة 30 بجروح[35]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المفاوضات لا تزال جارية لحل هذا النزاع.

هاء - قطاع الأمن

استعراض خطة الانتقال الصومالية

33 - أصدرت حكومة الصومال الاتحادية خطة الانتقال الصومالية المنقحة في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك موجز الأولويات الأمنية خلال الفترة الانتقالية حتى عام 2023. وتكرر هذه الخطة الانتقالية دعمها تأييد فكرة وجود بعثة انتقالية بقيادة الاتحاد الأفريقي بعد عام 2021 تكفل تسلُّم قوات الأمن الوطني الصومالية المسؤولية عن الأمن في الصومال بشكل تدريجي بحيث تتولاها كاملةً بحلول نهاية عام 2023.

34 - وفي حين حققت عملية بادبادو الأولى بعض النجاحات[36]، فإن المرحلة الثانية منها في حالة جمود[37]. ولا يزال يُنتظر نشر وحدات شرطة الولاية في شبيلي السفلى لتحل محل الجيش الوطني الصومالي كقوات تثبيت ولغرض التحرّك صوب الإدارة المدنية. بيد أنه لم يُدرّب ويُجهّز ويُنشر سوى عدد قليل من

(31) تقارير أمنية في ملف محفوظ لدى الفريق ومقابلات مع أفراد من عشائر غالجيل وماريهان وهبر غدير، من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2021.

(32) تقرير أمني، كانون الثاني/يناير 2021.

(33) تقارير إعلامية وأمنية في ملف محفوظ لدى الفريق تدعمها مقابلات أُجريت مع مصادر محلية، من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021.

(34) في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2021، اختطف 19 شخصا على الطريق الرابطة بين بلدوين ودوسمريب، وتم في حالتين دفع ما مجموعه 000 100 دولار لضمان الإفراج عنهم. مقابلة مع مصادر من بلدوين، نيسان/أبريل 2021، وتقرير أمني.

(35) مقابلة مع مصادر في حدن، نيسان/أبريل 2021.

(36) S/2020/949، الفقرة 102.

(37) تهدف المرحلة الثانية من عملية بادبادو إلى تأمين طرق الإمداد الرئيسية لزيادة توسيع نطاق سيطرة قوات الأمن الصومالية في شبيلي الوسطى.

قوات الأمن الإقليمية (الدراويش) ومجندي الشرطة من ولاية جنوب غرب الصومال (شرطة الولاية) للسيطرة على المناطق المحررة، ولكن ليس بالأعداد الكافية لاستلام المهمة من الجيش الوطني الصومالي[38].

35 - ويتعين على حكومة الصومال الاتحادية أن تقدم تقريرا عن تنفيذ خطة الانتقال بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفقا لقرار مجلس الأمن 2568 (2021).

آلية التنسيق

36 - أوصى الفريق، في تقريره لعام 2020، بأن تضطلع حكومة الصومال الاتحادية بقيادة التنسيق الاستراتيجي عن طريق عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى مع الجهات الشريكة الدولية والإقليمية، وأن تعرب عن احتياجاتها فيما يتعلق بتطوير قوات الأمن الوطني الصومالية[39].

37 - وفي إطار خطة الانتقال الصومالية المنقحة، أنشئت لجنة توجيهية استراتيجية تحت إشراف الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس الصومال، كهيئة استراتيجية لاتخاذ القرارات مكلّفة برصد التقدم المحرز وضمان تنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، ستشرف اللجنة التوجيهية الاستراتيجية على المفهوم المتكامل لإصلاح قطاع الأمن الذي يجمع بين جوانب الجيش وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار ومنع/مكافحة التطرف العنيف. وبناء على ذلك، غُيّر مسمّى الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن ليصبح لجنة الأمن والعدالة، على أن تظل اللجنة تحت رئاسة مشتركة من رئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام للصومال، وتخضع لإشراف اللجنة التوجيهية الاستراتيجية[40].

38 - ويتوقع الفريق أن تكون لجنة الأمن والعدالة هي المنتدى المناسب لحكومة الصومال الاتحادية للإعراب عن احتياجاتها، مما يتيح للجهات الشريكة الدولية تنسيق دعمها. ويأمل الفريق أيضا أن تتيح هذه اللجنة للحكومة الاتحادية الإشراف على إيصال الدعم، بأشكاله الأخرى خلاف المعدات العسكرية والتسليح، وإدارته من أجل تطوير قوات الأمن الوطني الصومالية.

الانقسامات في صفوف قوات الأمن

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق وقوع حادثين على الأقل متصلين بالانتخابات دفعا إلى تعبئة الميليشيات وكشفا عن وجود انقسامات في صفوف الجيش الوطني الصومالي. ففي 19 شباط/فبراير 2021، قامت قوات تابعة لحكومة الصومال الاتحادية مؤيدة بشدّة للرئيس بمهاجمة معارضيه في مظاهرة[41]. وفي 25 نيسان/أبريل 2021، وسط احتجاجات في مقديشو ضد تمديد ولاية الرئيس، وقع تبادل لإطلاق النار بين مئات العناصر الموالية للمعارضة في الجيش الوطني الصومالي والعناصر الموالية للحكومة[42]. وأسفر الحادث الأخير أيضا عن تشريد ما يتراوح بين 000 60 و 000 100 شخص تقريبا

(38) تبادل المعلومات مع كبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، آب/أغسطس 2021.

(39) S/2020/949، الفقرة 167.

(40) تبادل المعلومات مع حكومة الصومال الاتحادية في حزيران/يونيه 2021، ومع كبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في آب/أغسطس 2021.

(41) تقرير سري للأمم المتحدة، شباط/فبراير 2021.

(42) مقابلات أُجريت في الفترة بين 19 و 29 نيسان/أبريل 2021 مع عدة مصادر أمنية على دراية مباشرة بالوضع في مقديشو.

من مقديشو[43]. وعلى الرغم من قيام رئيس الوزراء بوساطة أفضت في نهاية المطاف إلى اتفاق لتهدئة التوتر في 6 أيار/مايو 2021[44]، فقد كشفت هذه الحوادث عن انقسامات أوسع نطاقا في صفوف قطاع الأمن، مما قد يحدث فراغات أمنية يمكن لحركة الشباب أن تستغلها في المستقبل.

40 - وتلقى الفريق أيضا تقارير عن محاولات قام بها مسؤولون من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، فضلا عن مسؤولين في الشرطة الإقليمية، لإسكات الانتقادات التي وجهها قادة المعارضة السياسية الحاليين والسابقين ضد حكومة الصومال الاتحادية وقمع حرية التعبير[45]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق على علم بحالة واحدة على الأقل تتعلق بموظفة في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية مفقودة اختفت في ظروف غامضة (انظر أدناه).

إكرام تهليل فارح

41 - يحقّق الفريق في اختفاء إكرام تهليل فارح، وهي امرأة تبلغ من العمر 25 عاما، لها صلات وثيقة بقيادة وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو، في 26 حزيران/يونيه 2021. ووفقا لمقابلات أُجريت مع أفراد أسرتها، أجرت السيدة تهليل آخر اتصال بأسرتها قبل اجتماع مع مسؤولي الوكالة[46]. وعلاوة على ذلك، أبلغ أفراد الأسرة الفريق بأن السيدة تهليل أبلغت عن تلقيها تهديدات مباشرة من مسؤولي الوكالة. وقدمت أسرة السيدة تهليل شكوى رسمية إلى المدعي العام للقوات المسلحة ومحكمة القوات المسلحة، وأُعِدّ تقرير بناء على ذلك في 24 تموز/يوليه 2021[47]. وبعث الفريق برسالة إلى حكومة الصومال الاتحادية في 13 آب/أغسطس 2021 بشأن هذه المسألة.

42 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، ادّعت وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية علنا أن حركة الشباب اختطفت السيدة تهليل، وهو ما سارعت الحركة إلى نفيه بشدة في ردها الصادر في 3 أيلول/سبتمبر[48]. وفي 4 أيلول/سبتمبر، وجّه رئيس الوزراء إنذارا نهائيا إلى رئيس وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية فهد ياسين أمهله فيه 48 ساعة لشرح الظروف المحيطة بما أفادت به البلاغات من أن إكرام تهليل قد توفيت[49]. ورد رئيس الوكالة في 5 أيلول/سبتمبر، داعيا رئيس الوزراء إلى حضور اجتماع لمجلس الأمن القومي الصومالي

(43) تقارير أمنية وإعلامية وفي الشؤون الإنسانية وشؤون حقوق الإنسان، شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021، تدعمها مقابلات مع مصادر محلية، شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021. وانظر أيضا https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HC%20statement_surge%20in%20displacement%20Mogadishu%2028%20April%202021%20Final.pdf و https://www.theguardian.com/global-development/2021/apr/21/somalias-rival-factions-spread-across-mogadishu-as-they-jockey-for-power.

(44) انظر Abdi Sheikh (Reuters), “Anti-president Somali soldiers to return to barracks after reaching deal - spokesman”, 6 May 2021.

(45) مقابلات مع أعضاء نقابة الصحفيين الصوماليين، وتقارير أمنية وتقارير إعلامية علنية، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021.

(46) تظهر أشرطة الدائرة التلفزيونية المغلقة التي حصل عليها الفريق السيدة تهليل وهي تركب سيارة خارج مسكنها في الساعة 20:03 بالتوقيت المحلي.

(47) انظر https://twitter.com/SomaliGuardian/status/1431655638388678667?s=20.

(48) بيان المكتب الصحفي لحركة الشباب، 3 أيلول/سبتمبر 2021. انظر أيضا https://calamada.com/xarakada-al-shabaab-oo-iska-fogeysay-dilka-ikraan-tahliil-warbixin/.

(49) إعلان رسمي من رئيس الوزراء، 4 أيلول/سبتمبر 2021.

لتلقي إحاطة بشأن قضية السيدة تهليل[50]. وفي اليوم نفسه، أقال رئيس الوزراء فهد ياسين وعيّن رئيس الوكالة السابق اللواء بشير محمد جامع ليحلّ محلّه كرئيس مؤقت للوكالة[51]. وفي 6 أيلول/سبتمبر، تدخّل الرئيس فرماجو وقال إن قرار رئيس الوزراء إقالة فهد ياسين هو قرار غير قانوني وغير دستوري، وسمح لفهد ياسين بالاحتفاظ بمنصبه كرئيس للوكالة[52].

مختار روبو

43 - لا يزال مختار روبو قيد الإقامة الجبرية في مقديشو منذ اعتقاله من قبل القوات الإثيوبية والصومالية في كانون الأول/ديسمبر 2018[53]. وتلقى الفريق تقارير متعددة من مسؤولين سياسيين وأمنيين صوماليين قدمت تفاصيل عن الظروف المعيشية الراهنة لروبو، وعن محاولات اغتيال المرشح الرئاسي السابق في ولاية جنوب غرب الصومال، وإضرابه عن الطعام في حزيران/يونيه 2021 نتيجة لما يدّعي أنه احتجاز غير قانوني من جانب الوكالة.

44 - وروبو هو واحد من عدد قليل من أعضاء حركة الشباب السابقين الذين أدانوا الجماعة علنا[54]. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد اعتقال روبو واصلت حكومة الصومال الاتحادية دفع حوالي 20 ألف دولار شهريا للميليشيا التابعة له لكي تقاتل حركة الشباب، لكن هذه المدفوعات توقفت في عام 2019[55].

تجنيد وحدة أمنية جديدة موالية لحكومة الصومال الاتحادية

45 - منذ عام 2019، جنّدت حكومة الصومال الاتحادية ما لا يقل عن 929 صوماليا[56]، وربما يكون عددهم قد وصل إلى 000 5 فرد صومالي، لتلقّي تدريب عسكري غير محدد في إريتريا[57]. وأبلغ أفراد أسر بعض المجندين والجهات الراعية لهم الفريق بأن عملية التجنيد جرت في إطار من التكتّم، حيث أبلغت الحكومة الاتحادية بعض الأسر بأن المجندين سيتلقون تدريبا في تركيا أو قطر[58]. ويمكن الاطلاع على مثال للاستمارة المستخدمة لتقييد هؤلاء المجندين، وقد حُجب جزء من المعلومات المدوّنة بها، في

(50) بيان رسمي صادر عن وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، 5 أيلول/سبتمبر 2021.

(51) بيان رسمي من مكتب رئيس الوزراء، 5 أيلول/سبتمبر 2021.

(52) بلاغ صادر عن فيلا صوماليا، 6 أيلول/سبتمبر 2021.

(53) انظر Abdi Sheikh (Reuters), "Somalia arrests ex-Islamist militant running for regional presidency", 13 December 2018.

(54) انظر Jeffrey Gettleman, "An ex-Shabaab leader surrenders in Somalia, officials say", *The New York Times*, 13 August 2017.

(55) مقابلة أجريت مع مسؤول أمني في حكومة الصومال الاتحادية في نيروبي، كينيا، في 2 آب/أغسطس 2021.

(56) وفقا للوثائق التي حصل عليها الفريق واستعرضها، وكذلك المقابلات التي أجريت مع أسر المجندين وغيرهم من مسؤولي الأمن الذين لديهم معرفة داخلية بإنشاء هذه الوحدة في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2021.

(57) في مقابلة أجرتها معه قناة دالسان التلفزيونية (Dalsan TV) في 13 آب/أغسطس 2021، ذكر مستشار الأمن القومي عبدي سعيد علي أن الحكومة أرسلت 000 5 مجنّد إلى إريتريا.

(58) مقابلات مع أفراد أسر مجنّدين لا يقل عددهم عن عشرة، آب/أغسطس 2021.

المرفق 2-7 (سرّي للغاية)[59]. ولا تزال هذه الوحدة الجديدة، التي يقال إنها تسمى "دوفان"[60]، منفصلة عن الهيكل الأمني الصومالي الحالي، ولم يعثر الفريق على معلومات عن هيكل الوحدة ولا على خطط الحكومة لدمج هذه الوحدة في العناصر الأمنية القائمة وفقا لخطة الانتقال الصومالية في شباط/فبراير 2021 أو التقارير الدورية للحكومة.

46 - وفي 12 حزيران/يونيه 2021، عيَّن رئيس الوزراء لجنة تتألف من خمسة أعضاء للتحقيق في شكاوى الأسر التي ادعت أن أقاربها مفقودون ومن المرجح أن يكونوا موجودين في إريتريا[61]. وترد الرسالة التي وجّهها السيد روبلي للإعلان عن تشكيل اللجنة في المرفق 2-7 (سري للغاية). ولم تقم اللجنة التي عيّنها السيد روبلي مؤخرا، ولا حكومة الصومال الاتحادية بشكل أعم، بإصدار بيان رسمي بشأن وضع هؤلاء الجنود. وفي 9 آب/أغسطس 2021، بعث الفريق برسالة إلى حكومة الصومال الاتحادية بشأن التحقيقات ولكنه لم يتلق ردا بعد.

47 - ووفقا لثلاثة مصادر قابلها الفريق، عاد إلى الصومال ما لا يقل عن 450 فردا من العدد الإجمالي للمجندين الذين أرسلوا إلى إريتريا، وهم ينفّذون عمليات حاليا في إطار هيكل قيادة وتحكّم متكتَّم عليه، وربما يكون لهم دور غير محدد في الاشتباكات الانتخابية التي وقعت في مقديشو في نيسان/أبريل 2021[62]. وليس لدى الفريق معلومات مؤكدة عن المجندين المشاركين في القتال في تيجراي، إثيوبيا[63].

واو - الأمن البحري

48 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل الفريق وقوع حادثة أمنية بحرية جرى التثبت من صحة وقوعها على طول ساحل الصومال. ففي 13 آب/أغسطس 2021، وقع هجوم قبالة ساحل شبيلي الوسطى حيث أطلق أحد الزوارق النار على سفينة الركاب/المناولة الأفقية *Anatolian* (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9005869، وترفع علم تركيا) بينما كانت في طريقها إلى مقديشو. وتمكنت السفينة من بلوغ مقديشو وسلمت معدات عسكرية كانت وجهتها الجيش الوطني الصومالي. ويقدم المرفق 2-8 تفاصيل إضافية.

(59) توجد المعلومات المتعلقة بأعمار 929 مجندا وعناوينهم وانتماءاتهم العشائرية، فضلا عن المعلومات عن كل جهة راعية أو مزكّية لهم في ملف محفوظ لدى الأمانة العامة.

(60) تُترجم *دوفان* إلى "إعصار" أو "رياح قوية".

(61) تضم اللجنة في عضويتها وزير الدفاع حسن حسين حاجي؛ ووزير الداخلية مختار حسين أفرح؛ وسفير الصومال لدى إثيوبيا عبد الله أحمد جامع الكاجير؛ وقائد قوات الدفاع أودوا يوسف راجح؛ والمتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء، محمد إبراهيم معلّمو.

(62) مقابلات مع مسؤولين أمنيين حاليين وسابقين في حكومة الصومال الاتحادية أُجريت في الفترة من 1 إلى 8 آب/أغسطس 2021.

(63) تجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا وإريتريا والصومال وقّعت في عام 2018 على اتفاقية تعاون بعنوان الإعلان المشترك للتعاون الشامل بين إثيوبيا والصومال وإريتريا (انظر https://igad.int/press-release/1940-igad-welcomes-the-signing-of-the-joint-declaration-on-the-comprehensive-cooperation-between-ethiopia-eritrea-and-somalia).

ثالثا - التمويل والإدارة المالية العامة لحركة الشباب

ألف - لمحة عامة

49 - تواصل حركة الشباب تحصيل إيراداتها من مجموعة متنوعة من المصادر المحلية. ولا تزال شبكة جباية الضرائب غير المشروعة تمثل مصدر الإيرادات الأكثر ربحية للحركة. وتُستمَدّ مصادر التمويل الثانوية من جمع الحركة للزكاة بشكل غير مشروع، والجباية غير المشروعة تحت مسمّى "الإنفاق"[64]، والاختطاف للحصول على فدية، ورسوم الخدمات[65]. وتستمد الحركة من هذه الآلية المتطورة لتوليد الإيرادات المحلية الاستقلالية فيما يتعلق بالإنفاق دون الحاجة إلى الاعتماد على تمويل من خارج الصومال.

50 - وهناك أربعة مجالات رئيسية للضرائب غير المشروعة وتوليد الدخل:

(أ) الزراعة (*dalag beeraha*): فرض ضرائب غير مشروعة على المزارع والمنتجات الزراعية، وعلى الأراضي، وعند نقاط التفتيش، وعلى التصدير؛

(ب) المركبات (*gadiid*): فرض ضرائب غير مشروعة على مرور المركبات. وتتوقف رسوم ضريبة المرور على نوع المركبة وطول الرحلة؛ وتُفرض أيضا رسوم على تسجيل المركبات؛

(ج) البضائع (*badeeco*): فرض ضرائب غير مشروعة على نقل البضائع. ويُحدّد المبلغ المدفوع بحسب النوع والكمية؛ وتجبى رسوم الاستيراد والتصدير في الموانئ والمعابر الحدودية؛

(د) الماشية (*xoolo*): فرض ضرائب غير مشروعة على بيع الماشية، وبخاصة الأبقار، والجمال، والماعز في الأسواق المحلية.

51 - وقد تبيّن من فحص فريق الخبراء للنظام المالي لحركة الشباب أن الجماعة تستخدم مؤسسات مالية محلية وحسابات مصرفية والخدمات الإلكترونية للصيرفة النقّالة لتيسير الحفظ الآمن لأموال الإيرادات المتولدة ثم تحويلها إلى وجهات أخرى. ومع ذلك، ما زالت الجماعة تعتمد بشدّة على التدفقات النقدية، حيث تتم عمليات الإيداع والسحب نقداً بشكل رئيسي[66]. وتختلف أساليب التحصيل باختلاف نوع الضرائب، حيث تُستخدم المدفوعات النقدية في الغالب للمركبات العابرة، في حين يُستخدم الإيداع النقدي المباشر في حسابات مصرفية محدّدة لعمليات دفع المبالغ الأكبر من قبل مؤسسات الأعمال[67]. أما خدمات الصيرفة النقّالة فهي أسرع طرق تحويل الأموال وأكثرها سهولة لكل من حركة الشباب والأفراد من دافعي الضرائب.

52 - ويرى الفريق أن الحركة لا تزال في وضع مالي قوي بسبب نظامها المحكم لإدرار الدخل، وأنها قادرة بطبيعتها على ريادة المشاريع فيما يتعلق بالاستثمارات[68].

(64) المساهمة المالية الطوعية لدعم المقاتلين.

(65) يحقق الفريق حاليا في محاولات حركة الشباب توسيع نطاق جبايتها للضرائب غير المشروعة لتشمل فئات مهنية في مقديشو، بما في ذلك الأطباء والمعلمين والأساتذة الجامعيين.

(66) التحقيقات التي أجراها الفريق خلال عام 2021.

(67) مقابلات مع مؤسسات أعمال وسائقين خلال عام 2021.

(68) تقارير سرية استعرضها الفريق في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021.

53 - ومع استمرار الصومال في التحوّل إلى العمل بالنظم المالية الرسمية، يمكن لجميع مشغّلي الخدمات المالية أن يتوقعوا أن تستغلهم حركة الشباب التي دأبت على تطبيق نموذج أعمال مرن لا ينطوي على أي أفضليات مؤسسية. وركزت تحقيقات الفريق على الوسائل التي تستخدمها حركة الشباب لتصريف أعمالها، مع تفصيل أساليب العمل المحددة التي تعتمدها، وذلك لإتاحة المجال لتكوين فهم أكمل لما تقوم به الحركة من توليد للإيرادات غير المشروعة.

باء - توليد حركة الشباب للإيرادات

جباية "الضرائب" غير المشروعة عند نقاط التفتيش

54 - يتمثل أحد مصادر الدخل الرئيسية لحركة الشباب في الضرائب المفروضة على عبور المركبات والبضائع في مختلف أنحاء البلد. ويجري تحصيل هذه الضرائب من خلال نقاط تفتيش مختلفة. ويقدّر الفريق أن حركة الشباب تشغّل نحو 100 نقطة تفتيش في جميع أنحاء الصومال. وتتألف شبكة نقاط التفتيش هذه من مرافق دائمة وشبه دائمة ومتنقلة، مما يمنح حركة الشباب القدرة على تكييف أساليب الجباية تبعا للحالة على الأرض. وتشكل بعض نقاط التفتيش هذه، مثل جسر كامسوما الذي يقع على بعد 30 كيلومترا جنوب جِلِب، مصادر رئيسية لتوليد الإيرادات لحركة الشباب. وغالبا ما تجري مواءمة المراكز الرئيسية لمراكمة الإيرادات مع المواقع الجغرافية المحددة لنقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، يقع مكتب المالية في ساكو عند نقطة التفتيش على الطريق المؤدية إلى بارطيري، على مسافة قريبة إلى الشمال من وسط المدينة[69].

55 - وفي الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2021، أجرى الفريق مقابلات مع ستة من سائقي الشاحنات الذين نقلوا البضائع في مختلف أنحاء الصومال ولكن بشكل رئيسي داخل ولاية جنوب غرب الصومال، وبنادر، وجوبالاند. وأفاد جميعهم بأن حركة الشباب تدير شبكة واسعة من نقاط التفتيش في جميع أنحاء المناطق التي تسيطر عليها، وكذلك المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حيث تتواجد الحركة بنشاط. فمن كيسمايو إلى دوبلي، على سبيل المثال، يمر السائق بثلاث نقاط تفتيش تابعة لحركة الشباب[70]. وتجري عملية الدفع عند نقطة التفتيش الأولى ويسلَّم السائق إيصالا يسمح له بعد ذلك بالمرور الآمن عبر الأراضي الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب. ويُحتفظ بالإيصال ليتم إظهاره عند التفتيش في النقطة التالية لتجنّب دفع مبلغ آخر. وإذا خرجت المركبات من مناطق إدارة حركة الشباب، يُطلب منها عند عودتها أن تدفع مرة أخرى. وتتم عمليات الدفع عند نقاط التفتيش في الغالب بالتحويل عن طريق خدمات الصيرفة النقّالة أو نقدا (بدولارات الولايات المتحدة). ويتعيّن تسجيل المركبات لدى حركة الشباب، ومن الضروري دفع مبلغ أوّلي لمرة واحدة للحركة للحصول على وثيقة التسجيل التي يجب الاحتفاظ بها داخل السيارة لإظهارها لحركة الشباب عند التفتيش[71]. ولاحظ الفريق عدد حقول البيانات المسجّلة في إيصالات حركة الشباب،

(69) تقرير سري اطّلع عليه الفريق، شباط/فبراير 2021.

(70) نقاط التفتيش الواقعة في: (أ) ياق بولي؛ (ب) نقطة تقع بَيْن بيبي وبيرهاني؛ (ج) كاغليباكس (نقطة متنقلة)، تقريبا عند النقطة الإحداثية "0°15'11.7 شمالا، "41°59'00.4 شرقا.

(71) تتراوح رسوم التسجيل بين 100 دولار و 500 دولار حسب نوع المركبة.

فهذه الحقول تزوّد الحركة بقاعدة بيانات كبيرة للمعلومات عن حركة المركبات والبضائع والأشخاص عبر المناطق الخاضعة لإدارتها[72].

56 - وأكد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن تجنب دفع الضرائب التي تفرضها حركة الشباب في نقاط التفتيش غير ممكن بسبب الشبكة الواسعة من المخبرين الذين يجمعون المعلومات لفائدة الحركة ويبثون الرعب في نفوس السكان. فإذا حاول السائقون تجنب الدفع باختيار سلوك طريق بديل، يتم الإبلاغ عنهم وتُفرض عليهم غرامة غير قابلة للتفاوض[73].

57 - وتختلف مستويات تأمين نقاط التفتيش باختلاف مستوى سيطرة حركة الشباب على المنطقة التي تقع فيها النقطة. فعلى سبيل المثال، يشغّل محرّرو الإيصالات نقطة التفتيش في بؤالي، بمنطقة جوبا الوسطى، بسبب السيطرة المباشرة للجماعة على البلدة. أمّا إذا كانت نقطة التفتيش متاخمة لمنطقة تسيطر عليها الحكومة أو متنازع عليها، فيُستخدم فيها قدرٌ أكبر بكثير من عناصر الأمن والقوة العاملة. وتفيد التقارير بأن نقطة التفتيش في بصرة، شبيلي السفلى، وهي منطقة متنازع عليها كثيرا ما تتبدّل القوات المسيطرة عليها، تضم نحو 30 فردا من أفراد "الحِسبة"[74] لتأمين المكان.

58 - وقد تحرّى الفريق عن الإيرادات الرئيسية التي تدرها حركة الشباب من الضرائب المفروضة عند نقاط التفتيش، ووجد أن نقاط التفتيش الواقعة عند جسر كامسوما، في جوبا السفلى؛ وفاي يوسف، في شبيلي السفلى؛ وإداللي، في منطقة باي هي بعض أكثر نقاط التفتيش توليدا للربح لحركة الشباب، وذلك بسبب مواقعها الاستراتيجية على طول طرق الإمداد الرئيسية[75]. فنقطة تفتيش جسر كامسوما تشهد مرور 30 شاحنة في المتوسط خلال فترة الـ 24 ساعة[76]. وباستخدام متوسط ضرائب يتراوح بين 500 دولار و 000 1 دولار للشاحنة الواحدة، فإن الإيرادات التي تولّدها حركة الشباب من نقطة التفتيش هذه ستتراوح بين 000 15 و 000 30 دولار في اليوم. ويعرض المرفق 3-1 (سري للغاية) شبكة نقاط التفتيش التابعة لحركة الشباب العاملة داخل الصومال.

ابتزاز أموال الزكاة

59 - الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة دينية سنوية يدفع الشخص بمقتضاها نسبة مئوية محددة من ثروته للفقراء. وتُحصَّل الزكاة عادة بمعدل سنوي قدره 2,5 في المائة من صافي ثروة الفرد أو تجارته. وما فتئت حركة الشباب تستغل فريضة الزكاة الدينية كمبرّر آخر لأعمال "ابتزاز المال" من السكان. ولاحظ الفريق أن حركة الشباب تجمع الزكاة مرتين في السنة على الزراعة ومرة في السنة على الأعمال التجارية والماشية.

60 - وأجرى الفريق، خلال فترة ولايته، مقابلات مع أصحاب أنشطة الأعمال، سواء الصومالية المحلية أو الدولية، الذين أُجبروا على دفع الزكاة إلى حركة الشباب. وذكر أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلة

(72) الإيصالات التي حصل عليها الفريق من مصادر مختلفة داخل الصومال خلال فترة الولاية الحالية.

(73) تُحدّد الغرامات بحسب نوع المركبة؛ وفيما يتصل بالشاحنات يمكن أن تكون الغرامة ضعفي الضريبة العادية المفروضة على حمولتها.

(74) الذراع الشرطي لحركة الشباب.

(75) مقابلات هاتفية مع سائقين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2021 وتقارير سرية جرى استعراضها.

(76) المرجع نفسه.

أن حركة الشباب اتصلت به هاتفيا فيما يتعلق بمدفوعات الزكاة المستحقة وأمرته بحضور اجتماع في أفجويي بمنطقة شبيلي السفلى في آذار/مارس 2021[77]. وسافر صاحب النشاط إلى أفجويي للقاء أعضاء حركة الشباب والتفاوض معهم بشأن المبلغ المستحق الدفع؛ واستغرقت هذه المفاوضات 10 أيام وأسفرت عن تقدير المبلغ بما يربو على 000 100 دولار من الزكاة الواجبة الدفع للحركة. واستند المبلغ المقدّر إلى دورة رأس المال السنوية وحجم النشاط، مما يدل على أن حركة الشباب كانت في حوزتها معلومات عن تقييم حجم معاملات الشركة وأصولها[78].

61 - وبعد المفاوضات، دفعت الشركة أقساطا لحركة الشباب يزيد مجموعها على 000 120 دولار. وسُدّدت هذه المدفوعات نقداً في حافظة صيرفة نقّالة. واكتفت حركة الشباب بتقديم اسم ورقم هاتف لتيسير عملية الدفع[79]. واستعرض الفريق إيصالين منفصلين، بلغ مجموعهما أكثر من 000 120 دولار، دُفعا إلى حافظة صيرفة نقّالة، وهو نشاط تجاري لا يجري حاليا إنفاذ الضوابط التنظيمية الحاكمة له داخل الصومال. وهذه الطريقة تمثل تغييرا في أسلوب تحصيل المبالغ، حيث كانت تُدفع من خلال الإيداع في حسابات مصرفية محلية، كما أشار إليه الفريق في تقريره لعام 2020[80].

الابتزاز في الموانئ الصومالية

62 - سلط الفريق الضوء في تقريره لعام 2020 على عمليات الابتزاز التي تقوم بها حركة الشباب لأنشطة الأعمال والأفراد العاملين في ميناء مقديشو، وهي عمليات تتيسر من خلال شبكة اختراق تتيح الوصول إلى بيانات الشحنات التي توفر معلومات عن واردات وصادرات النشاط[81]. وقدّم الفريق دراسة حالة إفرادية لتحصيل حركة الشباب الإيرادات في ميناء مقديشو، وتبيّن منها استخدام الحركة مزيجا من عمليات الصيرفة النقّالة والحسابات المصرفية المحلية لتحصيل وتحويل المدفوعات المفروضة بالابتزاز. وتمثل الموانئ أرضا خصبة لتوليد الدخل لحركة الشباب. ولا تكتفي الحركة بممارسة الابتزاز فيما يتصل بالواردات والصادرات المشحونة فحسب، بل وتمارسه أيضا على عبور البضائع من خلال الطرق الشريانية إلى الموانئ ومنها وعلى الشركات التي تعمل فيها.

63 - وتبين الأدلة التي حصل عليها الفريق خلال عام 2021 أن عمليات الابتزاز في ميناء مقديشو مستمرة فيما يتعلق باستيراد وتصدير البضائع ونقلها عبر مرافق الميناء. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت حسابات مصرفية جديدة لتحصيل الضرائب غير المشروعة من جانب حركة الشباب[82].

64 - وفي أوائل عام 2021، استوردت مؤسسة أعمال دولية نحو 000 8 طن من الإمدادات الغذائية إلى ميناء مقديشو. وبعد 10 أيام من وصول الشحنة، اتصلت حركة الشباب هاتفيا بالمؤسسة في مقديشو وأمرتها بدفع ضرائب غير مشروعة إلى الجماعة بقيمة تفوق 000 30 دولار عن السلع المستوردة، حيث

(77) مقابلات أجريت مع شركات تجارية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021.

(78) المرجع نفسه.

(79) تتيح الصيرفة النقّالة للأفراد الذين ليست لديهم حسابات مصرفية باستخدام هواتفهم كحساب مصرفي: لإيداع الأموال وسحبها وتحويلها باستخدام هواتفهم المحمولة، ولا تنطبق حاليا قواعد "اعرف عميلك" التنظيمية كما هو الحال مع الحسابات المصرفية.

(80) S/2020/949، الفقرات 17 إلى 21.

(81) انظر S/2020/949، الفقرات 12 إلى 16.

(82) مقابلات أُجريت مع شركات تجارية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021.

احتسبتها الجماعة بمعدّل 4 دولارات عن كل طن، بصرف النظر عن ماهية السلعة المستوردة. وقد أبلغت حركة الشباب المؤسسة بأن في حوزتها معلومات عن الشحنات الموجودة في ميناء مقديشو، ثم ابتزّتها لتحصل منها على المبلغ المطلوب[83].

65 - وفي إيصال آخر استعرضه الفريق فيما يخص عملية استيراد أخرى لأكثر من 000 6 طن من السلع المنزلية، تبيّن أن حركة الشباب فرضت ضريبة على مؤسسة الأعمال بنفس المعدل. فقد طلبت حركة الشباب أكثر من 000 25 دولار، وأُودع المبلغ في الحساب نفسه. ويبيّن الإيصالان اللذان استعرضهما الفريق عمليتي إيداع نقدي في حساب مصرفي صومالي محلي بمجموع يزيد على 000 55 دولار[84].

66 - وكشفت التحقيقات التي أجريت خلال فترة الولاية عن وجود نشاط مماثل للابتزاز في ميناء كيسمايو. ويخدم هذا الميناء جنوب الصومال من داخل ولاية جوبالاند. وقد طُردت حركة الشباب عسكريا من كيسمايو في عام 2012، ولكنها احتفظت بقدرتها على ابتزاز الأفراد والشركات.

67 - وتُحسب المبالغ المتحصّل عليها بالابتزاز داخل ميناء كيسمايو بالحاوية، حيث تفرض حركة الشباب ضريبة بمعدل 80 دولارا على الحاوية التي يبلغ طولها 20 قدما، و 160 دولارا على الحاوية التي يبلغ طولها 40 قدما. ولاحظ الفريق وجود أربع سفن داخل ميناء كيسمايو خلال شهر تموز/يوليه 2021، وكانت سفينة واحدة تحمل 285 حاوية[85]. فإذا اعتُبر أن متوسط الضريبة 120 دولارا للحاوية الواحدة، وعلى ضوء وصول 285 حاوية في تموز/يوليه، تحقق حركة الشباب إيرادات قدرها 200 34 دولار من الضرائب المفروضة على الحاويات[86].

68 - وحسب فهم الفريق، طلب مجتمع الأعمال في كيسمايو من سلطات جوبالاند أن تمنع حركة الشباب من الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الأعمال ومن ممارسة الابتزاز معها[87]. ولا تزال حركة الشباب تمارس الابتزاز فيما يتعلق بالسلع الموجودة داخل الحاويات بفرض معدل ثابت، وسيجري الفريق مزيدا من التحقيقات للتأكد من معدلات الضرائب المفروضة على السلع في ميناء كيسمايو.

69 - ويعرض المرفق 3-2 (سري للغاية) جميع وثائق حركة الشباب وإيصالاتها.

جيم - استغلال حركة الشباب للصيرفة النقّالة

70 - لا تزال سوق الصيرفة النقّالة هي الطريقة الأكثر شيوعا لتحويل الأموال في الصومال، إلا أن إنفاذ الضوابط التنظيمية لهذا القطاع لا يزال غائبا[88]. ويعتبر استخدام منصات الصيرفة النقّالة أمرا حيويا لتمكين حركة الشباب من تحريك الأموال، وهي مستخدمة بصورة واسعة الانتشار. وفي الوقت الحالي، ليس هناك

(83) المرجع نفسه.

(84) مقابلات مع الشركات، أيلول/سبتمبر 2021.

(85) مقابلات هاتفية أجريت مع مؤسسات أعمال في كيسمايو في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2021.

(86) هذا لا يشمل الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على البضائع الموجودة داخل الحاوية.

(87) مقابلات هاتفية أجريت مع مؤسسات أعمال في كيسمايو في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2021.

(88) في عام 2018، أفاد البنك الدولي بأن ما يقرب من 155 مليون معاملة مالية عبر الصيرفة النقالة، بقيمة 2,7 بليون دولار، قد سُجّلت في الصومال شهريا، وأن الصيرفة النقّالة حلّت محل استخدام النقد في الصومال، حيث يلجأ أكثر من 70 في المائة من الصوماليين البالغين إلى خدمات الصيرفة النقّالة بانتظام.

إلزام على مقدّمي خدمات الصيرفة النقّالة لتقديم معلومات إلى السلطات المحقِّقة بشأن حسابات الصيرفة النقّالة، مما يبرز أهمية الإنفاذ الفعال للقواعد التنظيمية المتعلقة بالصيرفة النقّالة من أجل مكافحة تمويل حركة الشباب[89].

71 - وفي 27 شباط/فبراير 2020، البنك المركزي الصومالي أول ترخيص للصيرفة النقّالة لشركة هورمود للاتصالات السلكية واللاسلكية (Hormuud Telecommunications)، في خطوة هامة نحو تنظيم قطاع مقدمي خدمات الصيرفة النقّالة، كما تم إصدار ترخيص ثان لشركة سومتل للاتصالات (Somtel Communications) في حزيران/يونيه 2021[90]. غير أنه بحسب فهم الفريق، فإنه على الرغم من إصدار التراخيص، منح البنك المركزي الصومالي لمقدمي خدمات الصيرفة النقّالة إعفاء لمدة عامين من تنفيذ القواعد التنظيمية للصيرفة النقّالة لعام 2019[91]. ويُنصّ على فترة سنتي السماح هذه في القواعد التنظيمية للصيرفة النقّالة لعام 2019. وعلى وجه التحديد، يمنح البند '5' من القاعدة التنظيمية 6 من الجدول الثالث مقدمي خدمات الصيرفة النقّالة مهلة سنتين لتحقيق الامتثال للقواعد التنظيمية وتسوية أوضاع عملياتهم من أي جوانب قد يرون أنها غير ممتثلة في الوقت الراهن[92].

72 - وإن عدم الامتثال لأي حكم من أحكام القانون الساري والقواعد التنظيمية القائمة في مجال مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات مع السلطات المختصة ضمن الجدول السادس بالقواعد التنظيمية للصيرفة النقّالة لعام 2019 يترتب عليه غرامة قدرها 40 000 دولار، ويتولّى إنفاذها البنك المركزي الصومالي[93].

الحواجز التي تحول دون إنفاذ القواعد التنظيمية للصيرفة النقّالة

73 - لا يملك وثيقة إثبات هوية سوى قلّة من الصوماليين، حيث يفتقر أكثر من 77 في المائة من السكان إلى وثائق رسمية لإثبات الهوية[94]. وإثبات الهوية أمرٌ أساسي، والقدرة على إثبات الهوية متطلّب لازم للمشاركة الخاضعة للرقابة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد أبرز الفريق في تقريره لعام 2020 قدرة حركة الشباب على الحصول على وثائق هوية لفتح حسابات مصرفية[95]. وسلّط العديد من المسؤولين والمؤسسات المالية الصومالية ومؤسسات الأعمال الضوء للفريق على أهمية تعميم وثيقة إثبات هوية وطنية صومالية وفق نظام محكم[96]. فأولا، يلزم إثبات الهوية الشخصية لإتاحة التحقّق المناسب

(89) S/2018/1002، المرفق 2-4، و S/2020/949، الفقرتان 29 و 38.

(90) انظر https://twitter.com/CBSsomalia/status/1365686469613006854.

(91) مقابلة هاتفية مع مستشاري البنك المركزي الصومالي، آذار/مارس 2021.

(92) شرعت شركة هورمود للاتصالات السلكية واللاسلكية في العمل على استيفاء شروط إطار امتثال الصيرفة النقّالة التابع للنظام العالمي لاتصالات المتنقّلة (GSM).

(93) في عام 2018، أشار البنك الدولي إلى أن 155 مليون معاملة عن طريق خدمات الصيرفة النقالة بقيمة 2,7 بليون دولار يتم الإبلاغ عنها كل شهر.

(94) انظر World Bank, Identification for Development (ID4D) Dataset. متاح على العنوان الشبكي https://datacatalog.worldbank.org/dataset/identification-development-global-dataset.

(95) S/2020/949، الفقرة 30.

(96) قال مصدر أمني في مقابلة "إننا لا نعرف من الذي ينتمي إلى حركة الشباب، فأنا أجالس أحدهم لتناول الشاي ولا أعرف إن كان منتميا لحركة الشباب أم لا".

لأغراض تطبيق قواعد "اعرف عميلك" على المعاملات المالية. وثانيا، يكتسي تسجيل كل شريحة اشتراك في خدمة الهاتف المحمول بحيث تكون منسوبة إلى مستخدم معروف الهوية أهمية قصوى لإتاحة التحقق من مستخدمي الهواتف المحمولة من أجل مكافحة تمويل الإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أقر مجلس النواب الصومالي مشروع قانون الهيئة الوطنية لمستندات إثبات الهوية، ووقّع عليه الرئيس في وقت لاحق، في خطوة أولى نحو إيجاد وثيقة إثبات هوية وطنية صومالية[97].

دال - حكومة الصومال الاتحادية والتدابير الدولية لمكافحة تمويل حركة الشباب

74 - تشير الفقرة 1 من القرار 2551 (2020) إلى وضع خطة للتعطيل المالي، بقيادة حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والفريق. وقد اكتملت الآن المرحلة الأولى من برنامج تطوير القدرة على التعطيل المالي، حيث حضر 15 مشاركا معظمهم من مركز الإبلاغ المالي الدورة التي استمرت 12 أسبوعا في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2021.

75 - وكان مقرّرا في بادئ الأمر عقد جلسة إحاطة رفيعة المستوى في آب/أغسطس 2021 لعرض برنامج تطوير القدرة على التعطيل المالي، والنتائج المتحققة، والفوائد الأوسع للتعطيل المالي، وخارطة الطريق المستقبلية، ثم تقرّر تأجيلها إلى أواخر عام 2021.

76 - وفي أعقاب التدريب على عمليات التعطيل، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم لمركز الإبلاغ المالي من خلال توفير معدات تكنولوجيا المعلومات[98]. وستشمل الخطوة التالية تركيب برنامجي i2 Analyst's Notebook و goAML على حواسيب مركز الإبلاغ المالي لتعزيز القدرات التحليلية للمركز.

77 - ويستمر المضيّ قدما نحو مرحلة تنفيذ مبادرة النظام المالي الصومالية، التي تدعم حكومة الصومال الاتحادية من خلال توفير واجهة تفاعل بين المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص الصومالي والسلطات الصومالية والمجتمع الدولي. وسينفذ البنك الدولي المشروع، وهو في انتظار موافقة البنك المركزي الصومالي ووزارة المالية لبدء العمل. والهدف من هذه المبادرة هو فتح المجال للاستثمار الدولي وإقامة علاقات المراسلة المصرفية في الصومال من خلال تحسين سلامة القطاع المالي ومعايير حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وضمان الامتثال على صعيد تدابير منع تمويل الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة.

78 - ويُشكِّل المنتدى الوطني للامتثال الذي يرأسه المركز الصومالي للإبلاغ المالي آلية تهدف إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات ورصد الاتجاهات مع المحاورين المعنيين. ويجتمع المنتدى كل ثلاثة أشهر، وهو يضم كيانات من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك لجنة مكافحة الفساد، والرابطة المصرفية الصومالية، ورابطة صومالية للتحويلات المالية، والهيئة الصومالية لمستندات إثبات الهوية، والمصارف، ومكاتب تحويل الأموال، ومقدمي خدمات الصيرفة النقالة.

(97) في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أقر مجلس الشعب الصومالي مشروع قانون الهيئة الوطنية لوثائق إثبات الهوية، ووقّع عليه الرئيس في وقت لاحق.

(98) تم تسليم الحواسيب والبرامجيات المرتبطة بها إلى مركز الإبلاغ المالي في تموز/يوليه 2021.

هاء - الإدارة المالية العامة

79 - وفي آذار/مارس 2020، وصلت الصومال إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي آذار/مارس 2021، منح صندوق النقد الدولي للصومال في إطار المبادرة مساعدة إضافية تغطي ما على الصومال لصندوق النقد الدولي من التزامات لخدمة الدين لمدة سنة أخرى حتى آذار/مارس 2022[99].

80 - وفي 29 حزيران/يونيه 2021، وقع البنك الدولي اتفاقا لمشروع الصومال للتعليم من أجل تنمية رأس المال البشري الذي تبلغ تكلفته 40 مليون دولار لدعم الصومال في إعادة بناء نظامه التعليمي، ويركز المشروع على تعليم الفتيات الصغيرات[100]. وهذا جزء من استثمار أوسع نطاقا يزيد على 445 مليون دولار من اتفاقات منح البنك الدولي لتمويل المشاريع التي وقّعها وزير المالية الصومالي مع البنك الدولي[101].

81 - وستقوم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2024 باستعراض البنية التحتية المالية في الصومال فيما يتعلق بتنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعا - حظر توريد الأسلحة

ألف - المعدات العسكرية الموجودة بحوزة حركة الشباب

82 - وثق الفريق الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التي استخدمتها حركة الشباب أو صودرت من الحركة خلال فترة الولاية الحالية. وهي تشمل المعدات العسكرية التي استخدمتها حركة الشباب خلال الهجوم على سجن بوصاصو والمعدات العسكرية التي تظهر في أشرطة الفيديو المنشورة من قِبَل حركة الشباب.

83 - ومن أبرز ملاحظات الفريق إطلاق قذيفة هاون من عيار 60 ملم، ذات خصائص متسقة مع مدفع هاون من طراز M73 HE عيار 60 ملم صُنع في عام 2016 في صربيا، وصُدِّر في العام نفسه إلى المملكة العربية السعودية[102]. وأطلقت حركة الشباب نفس النوع من قذائف الهاون في 17 شباط/فبراير 2020 باتجاه مجمّع الأمم المتحدة داخل مطار آدم عدي الدولي[103]. وكان بعض القنابل اليدوية المستخدمة من نوع القنابل التي تم الاستيلاء عليها من حركة الشباب في آذار/مارس 2018 من قبل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وتلك التي استخدمتها حركة الشباب خلال الهجوم على فندق صحفي في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وخلال الهجوم على خليج ماندا في كينيا في 5 كانون الثاني/يناير 2020.

(99) انظر https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/04/01/Somalia-Enhanced-Heavily-Indebted-Poor-Countries-Initiative-Request-for-Additional-Interim-50330.

(100) انظر https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/29/girls-in-somalia-to-benefit-from-enhanced-access-to-education.

(101) انظر https://twitter.com/DrBeileh/status/1410217800535314434.

(102) وُجّهت رسالة رسمية إلى المملكة العربية السعودية في 10 حزيران/يونيه 2021 لطلب المساعدة في معرفة عند أي نقطة في تسلسل عُهدة هذه الذخيرة تسرّبت الأصناف إلى المجال غير المشروع. ولم يرد أي رد حتى وقت كتابة هذا التقرير.

(103) انظر S/2020/949، المرفق 4-1.

84 - وجرى التعرّف على بندقية هجومية من طراز M4؛ وعلى حد علم الفريق، فإن هذه هي المرة الأولى التي تشاهَد فيها بندقية من طراز M4 (5,56 × 45 ملم) في أيدي حركة الشباب. وتعرّف الفريق أيضا على معدات عسكرية سبق تسليمها إلى حكومة الصومال الاتحادية (من طراز 56-2 وناقلة أفراد مدرعة). وترد معلومات وصور تفصيلية في المرفق 4-1.

85 - ومع التذكير بأهمية التعاون الكامل من جانب حكومة الصومال الاتحادية في هذا المجال، فإنه يتوقع الفريق أن تيسّر الحكومة الاتحادية الوصول إلى المعدات العسكرية التي قد تكون الحكومة الاتحادية أو قوات الأمن الأخرى قد استولت عليها من حركة الشباب في عام 2021، وذلك وفقا للفقرة 32 من القرار 2551 (2020).

باء - امتثال حكومة الصومال الاتحادية للالتزامات النابعة من الرفع الجزئي لحظر الأسلحة

إدارة الأسلحة والذخيرة

86 - وفقاً لما هو مطلوب في لفقرة 34 من القرار 2551 (2020)، قدَّم الفريق تقريره المواضيعي الأول إلى اللجنة بعنوان "دعم تطوير نظام إدارة الأسلحة والذخائر الصومالي: ملاحظات مستخلصة من تنفيذ نظام حظر الأسلحة". وتعرض الفقرات أدناه النقاط الرئيسية في هذا التقرير.

87 - ولم يتمكن الفريق من فحص سجلات مستودع الأسلحة المركزي في هالاني منذ 25 آب/أغسطس 2018، وبالتالي فهو ليس في وضع يسمح له بإجراء تقييم منصف للتقدّم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في تسجيل الأسلحة منذ ذلك الحين[104]. وعلى الرغم من ذلك، يقدم المرفق 4-2 لمحة عامة عن الإجراءات القائمة لإدارة الأسلحة والذخيرة وإمكانية تحسينها.

88 - ومن أجل التصدي للمخاطر التي تشكلها القنابل الصاروخية شديدة الانفجار المخزنة في مستودع الأسلحة المركزي في هالاني[105]، شرعت حكومة الصومال الاتحادية في إجراء تقييم تقني مشترك لمستودع الأسلحة في هالاني، حيث دعت الفريق وشركاء دوليين آخرين إلى المشاركة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021. وقد صاغ فريق التقييم التقني المشترك تقييما كاملا[106]. ووُجّهت رسالة من الممثل الخاص للأمين العام إلى حكومة الصومال الاتحادية في 29 تموز/يوليه 2021 لعرض تقديم الدعم في التمكين من نقل قذائف القنابل الصاروخية الصالحة للخدمة إلى موقع يشكل أدنى مستوى ممكن من المخاطر على السكان والبنى التحتية الرئيسية، ولاقتراح تقديم الخبرة التقنية اللازمة للتخلص من القذائف غير الصالحة للخدمة[107].

89 - وقد أعد فريق التحقق المشترك نموذجا أوليا وظيفيا لقاعدة بيانات إدارة الأسلحة والذخيرة لاستخدامه لأول مرة داخل قوة الشرطة الصومالية في مقديشو، مما يوفر القدرة على البحث على الإنترنت بشكل آمن يتضمن تفاصيل الإخطار وخصائص الأسلحة والذخائر التي يتم تسليمها. ويكتسي تنفيذ قاعدة البيانات هذه، التي لم تعمّم بعد على جميع قوات الأمن الوطنية الصومالية، أهمية حاسمة لحكومة الصومال الاتحادية لكي

(104) خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الفريق إلى مستودع الأسلحة المركزي في هالاني في 10 شباط/فبراير 2021، أبلغ القائد الفريق بأن السجلات مخزّنة في وزارة الدفاع.

(105) S/2020/949، الفقرة 102.

(106) مودع لدى الأمانة العامة.

(107) مودعة لدى الأمانة العامة.

يتسنى لها إنشاء نظام وطني لتسجيل الأسلحة، بما في ذلك سجل إلكتروني يبيّن أي الوحدات العسكرية يمتلك أي الأسلحة، وفقا للقرار 2551 (2020). ويبيّن المرفق 4-3 كيف يمكن إدماج قاعدة بيانات إدارة الأسلحة والذخيرة هذه ضمن نظام لإدارة الأسلحة والذخيرة يملك زمامه الصوماليون.

الإخطار بعمليات تسليم الأسلحة والذخيرة

90 - منذ تقديم الفريق تقريره النهائي لعام 2020 (S/2020/949) في 28 أيلول/سبتمبر 2020، سُلّمت سبع شحنات من الأسلحة والذخيرة من تركيا إلى حكومة الصومال الاتحادية. ويعرض المرفق 4-4 (سري للغاية) تفاصيل الإخطارات المرتبطة بهذه الشحنات.

91 - ويواصل الفريق وفريق التحقق المشترك تحديث قاعدة بيانات شاملة تتعلق بالأسلحة والذخيرة التي استوردتها حكومة الصومال الاتحادية رسميا منذ الرفع الجزئي لحظر الأسلحة في عام 2013[108]. ووفقا لقاعدة البيانات هذه، تلقّت الحكومة الاتحادية رسميا ما يقرب من 000 26 قطعة سلاح و 80 مليون طلقة ذخيرة، بما في ذلك حوالي 000 70 من قذائف القنابل الصاروخية من طراز RPG-7، منذ عام 2013[109]. ويعرض المرفق 4-5 (سري للغاية) تفاصيل شحنات الأسلحة والذخيرة الواردة.

إخطار من بلغاريا عن شحنة كبيرة من المعدات العسكرية

92 - في 13 كانون الثاني/يناير 2021، أُرسل إلى اللجنة إخطار من جمهورية بلغاريا مؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأشار هذا الإخطار إلى شحنة من الأسلحة والذخيرة، تضم ذخائر شديدة الانفجار وأصنافاً مدرجة في المرفق ألف للقرار 2551 (2020)، كان من المقرر رهنا بموافقة اللجنة تسليمها في منتصف كانون الثاني/يناير 2021. وقُدّرت قيمة الشحنة بمبلغ 270 مليون دولار[110].

93 - ولدى تلقي نسخة من الإخطار، أرسل مستشار الأمن القومي في الصومال رسالة إلى اللجنة في 19 كانون الثاني/يناير 2021 يطلب فيها وقف التسليم. وقد أبلغ مستشار الأمن القومي الفريق بأن تسليم هذه الشحنة لم يجرِ إخطار مكتبه به أو التنسيق معه بخصوصه، وأن حكومة الصومال الاتحادية تعتزم إجراء مراجعة لعملية الشراء[111]. غير أن الفريق علم أن بلغاريا أخطرت البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة بالشحنة في أيلول/سبتمبر 2020[112].

(108) S/2020/949، الفقرة 105.

(109) استنادا إلى إخطارات حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء المقدمة إلى اللجنة، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من جهة الاتصال المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة في الحكومة الاتحادية ومن فريق التحقق المشترك.

(110) مقابلة مع مدير عام Kalandor Ltd.، شركة الشحن التي تتخذ من بلغاريا مقرا لها، في 3 شباط/فبراير 2021. ولم يكن باستطاعة السلطات البلغارية موافاة الفريق بنسخة من العقد لأسباب تتعلق بالسرية.

(111) اجتماع هاتفي مع مستشار الأمن القومي في 14 كانون الثاني/يناير 2021.

(112) رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2020، قبل إخطار اللجنة، من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة، مودعة لدى الأمانة العامة.

94 - وتبين الأدلة الأولية التي جمعها الفريق أن المفاوضات المتعلقة بعملية الشراء بدأت في أواخر عام 2019 وأجراها وزير الدولة لشؤون الدفاع، محمد علي حجة[113]. وكشفت هذه الحالة عن وجود اختلالات داخلية داخل حكومة الصومال الاتحادية، مما يسلط الضوء على المسألة الحاسمة المتمثلة في الإشراف على استيراد الأسلحة والذخائر. ويأمل الفريق أن تطلعه الحكومة الاتحادية على نتائج المراجعة المتعلقة بهذه الشحنة بمجرد الانتهاء منها.

تسليم شحنة من الشاحنات العسكرية دون إخطار

95 - تلقى الفريق معلومات عن سفينة ركاب/مناولة أفقية اسمها *MV Birden* (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية 7305772) استُخدمت لإيصال ما مجموعه 44 شاحنة عسكرية من طراز "كاماز" إلى ميناء مقديشو في 30 نيسان/أبريل 2021. ولاحظ الفريق أن هذه السفينة غادرت إسطنبول، تركيا، في 15 نيسان/أبريل 2021، وأبحرت عبر قناة السويس، وتوقفت في جدة، المملكة العربية السعودية، حيث ألقت المرساة في 19 نيسان/أبريل 2021، ثم رست في مقديشو في الفترة من 30 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2021 قبل أن تواصل رحلتها إلى كراتشي، باكستان. ووجه الفريق رسالة رسمية في 8 حزيران/يونيه 2021 إلى شركة الشحن، İstanbullines Lojistik، ومقرها تركيا، لتحديد مدى امتثال هذه الشحنة لمتطلبات حظر توريد الأسلحة (انظر الصور الواردة في المرفق 4-6).

نموذج موحد للإشعارات

96 - وفقا للتوصية الصادرة في تقرير فريق التحقق المشترك المرفق بالتقرير الدوري لحكومة الصومال الاتحادية المؤرخ 4 شباط/فبراير 2021، ينبغي أن تتبع الإخطارات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية نماذج متفقا عليها لضمان توفير جميع المعلومات المطلوبة بمستوى كاف من التفصيل. والغرض من هذه النماذج هو أن يملأها المورد في البداية، وأن تساعد الحكومة الاتحادية في إدارة المعدات العسكرية المطلوبة إدارة سليمة (مثل التسجيل والتخزين والتعقب). ويبين المرفق 4-7 مقترحاً للنماذج الموحدة.

التقارير الدورية لحكومة الصومال الاتحادية عملاً بالفقرة 37 من القرار 2551 (2020)

97 - يُطلب إلى حكومة الصومال الاتحادية في الفقرة 37 من القرار 2551 (2020) أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن هيكل قوات الأمن التابعة لها وتكوينها وقوامها ونشرها ووضع القوات الإقليمية وقوات الميليشيات، يتضمن بالوجهة المقصودة ضمن وحدات قوات الأمن الوطنية الصومالية أو مكان التخزين والمعدات العسكرية لدى توزيع الأسلحة والذخيرة المستوردة.

98 - وفي 1 شباط/فبراير 2021، أرسلت حكومة الصومال الاتحادية تقريرها الدوري الأول إلى اللجنة، على النحو المطلوب في الفقرة 37 من القرار 2551 (2020). وكان من المتوقع صدور التقرير الدوري الثاني في 1 آب/أغسطس 2021، ولكن لم تتم إحالته إلى اللجنة إلا في 19 آب/أغسطس 2021[114].

---

(113) شهادة المستخدم النهائي الموقعة من وزير الدولة (مودعة لدى الأمانة العامة)، وتأكيدٌ تم الحصول عليه خلال لقاء مع وزير الدولة في 10 شباط/فبراير 2021، ومقابلة هاتفية مع مديره العام السابق في 11 شباط/فبراير 2021.

(114) على حد علم الفريق، تم مع ذلك إرسال هذا التقرير الثاني في الوقت المحدد له (في 31 تموز/يوليه 2021) من مكتب مستشار الأمن القومي في الصومال إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

وتشمل هذه التقارير معلومات تتعلق بإخطارات استيراد الأسلحة، واستعراضا لخطة الانتقال الصومالية، ولمحة عامة عن الحالة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه التقارير فرعا عن إدارة الأسلحة والذخيرة وتقرير فريق التحقق المشترك. غير أن هذه التقارير لم تتضمن الإخطارات الإلزامية المتعلقة بوجهة الأسلحة والذخيرة المستوردة والنشر الحالي للقوات.

99 - وقامت اللجنة، بناء على توصية الفريق، بدعوة حكومة الصومال الاتحادية، بناءً على توصية من الفريق، إلى الإعراب عن شواغلها واحتياجاتها توخّيا للوضوح فيما يتعلق بالمتطلبات الحالية للتقارير الدورية للحكومة الاتحادية، لا سيما متطلبات الإخطار بالوحدات العسكرية التي تُوجّه إليها المعدات العسكرية وهيكل القوات الأمنية التابعة للحكومة وتركيبتها وحالة انتشارها[115]. ولم ترد حكومة الصومال الاتحادية بعد على رسالة الرئيس. وليس لدى الفريق مآخذ إزاء إلغاء هذه المتطلبات شريطة أن يكون بوسع الحكومة الاتحادية إثبات قدرتها على الحفاظ على القيادة والتحكم فيما يتصل بقواتها الأمنية.

جيم - امتثال الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لحظر الأسلحة

قوة الشرطة البحرية في بونتلاند

100 - أبلغ الفريق في تقريره لعام 2020 عن تسليم معدات عسكرية إلى قوة الشرطة البحرية في بونتلاند المتمركزة في بوصاصو، بونتلاند، بواسطة طائرة نقل عسكرية تشغلها الإمارات العربية المتحدة دون أي إخطار[116]. وهذا الافتقار إلى الشفافية يضرّ بفرص مواصلة تطوير قوة الشرطة البحرية في بونتلاند وفرص تقديم الشركاء الدوليين مساهمات لهذا الغرض، حتى لو كانت هذه القوة تمثل قدرة أمنية كبيرة في مكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة، وتهريب الأسلحة والذخيرة، والقرصنة.

101 - ومن أجل تعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة، سافر الفريق إلى الإمارات العربية المتحدة في 8 تموز/يوليه 2021 ليقدم إلى المسؤولين الحكوميين هناك جميع التوضيحات اللازمة بشأن المتطلبات المنصوص عليها في نظام حظر الأسلحة فيما يخصّ دعم قوات الأمن التابعة لولايات الصومال الأعضاء في الاتحاد. واجتمع الفريق أيضا مع قيادة قوة الشرطة البحرية في بونتلاند ومكتب رئيس بونتلاند في 2 آب/أغسطس 2021 من أجل تكوين فهم أفضل لاحتياجاتهما التشغيلية والأسلوب الذي يمكنهما اتّباعه في تقديم الطلبات إلى الدول الأعضاء وفقا لمتطلبات نظام الجزاءات.

102 - وفي الواقع، تلقّت اللجنة في 13 آب/أغسطس 2021 إخطارا عملا بالفقرة 12 من القرار 2551 (2020) من دولة عضو بإمداد قوة الشرطة البحرية في بونتلاند بالأسلحة والذخائر. ويأمل الفريق أن يُراعى من الآن فصاعدا إمداد الولايات الأعضاء في الاتحاد بالمعدات العسكرية في امتثال تام لمتطلبات نظام حظر الأسلحة[117].

---

(115) رسالة وُجّهت في كانون الأول/ديسمبر 2020، مودعة لدى الأمانة العامة.

(116) S/2020/949، الفقرتان 107 و 108.

(117) وُجّهت في مناسبات نادرة جدا إخطارات بموجب الفقرة 11 (أ) من قرار مجلس الأمن 2111 (2013) بشأن إمدادات بالأسلحة والذخائر زُوّدت بها وحدات أمنية خارجة عن نطاق القيادة والتحكم لحكومة الصومال الاتحادية. ويشار في الفقرات 120-122 من الوثيقة S/2019/858 و S/2019/858/Corr.1 إلى الكيفية التي تلقت بها الإدارات الإقليمية في الصومال أسلحة وذخائر في تحايل على حظر الأسلحة على مدى عقد على الأقل.

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

103 - اشتركت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية في صياغة إجراء تشغيلي موحد بشأن إدارة مضبوطات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عُرض على المجتمع الدولي خلال مناسبة أقيمت على الإنترنت في 17 شباط/فبراير 2021. ويستند هذا الإجراء التشغيلي الموحد إلى مجموعة من الوثائق والصكوك الدولية القائمة[118].

104 - ويهدف هذا الإجراء التشغيلي الموحد إلى إيجاد العملية اللازمة لجمع البيانات وحفظ السجلات فيما يتصل بالمعدات المضبوطة وطريقة تبادل المعلومات بشفافية تامة مع الشركاء. ويتعيّن أن تُدرج جميع سجلات الأسلحة المضبوطة في التقرير الدوري لحكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن وفي التقرير الفصلي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يحال أيضا إلى مجلس الأمن للعلم. ويُتوخّى قيد جميع السجلات في قاعدة بيانات مركزية تدار في مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب مستشار الأمن القومي في الصومال. وسيجري نسخ السجلات في سجل الأسلحة والذخائر المصادرة، أو سيجري تنزيلها باستخدام التطبيق الخاص بحكومة الصومال الاتحادية لجمع البيانات على الأجهزة النقالة[119].

105 - وسيُمكِّن هذا الإجراء التشغيلي الموحد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الوفاء بالتزاماتها على النحو الوارد في الفقرة 6 من القرار 2182 (2014)[120]. وسيؤدي تحسين تبادل المعلومات من جانب حكومة الصومال الاتحادية والبعثة، إذا ما نفذ بالشكل الصحيح، إلى تعزيز كبير لفرصة الفريق في تقييم مصدر أسلحة حركة الشباب وذخائرها ومعداتها.

دال - التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال

مضبوطات المدمِّرة USS *Winston Churchill*

106 - في 14 شباط/فبراير 2021، ضبطت المدمِّرة USS *Winston Churchill* (DDG 81) أسلحة من مركبين شراعيين قبالة الساحل الشرقي للصومال[121]. ومن أجل تحديد منشأ هذه الشحنة ووجهتها المقصودة، طلب الفريق مساعدة حكومة الولايات المتحدة[122]. وبينما لم يُردّ بعد على طلب الفريق إلى

(118) انظر الوثيقة المعنونة "Harmonized AMISOM/FGS standard operating procedure on the management of recovered small arms and light weapons"، المودعة لدى الأمانة العامة.

(119) نظام مستند إلى تطبيق Fulcrum (انظر S/2020/949، الفقرة 103).

(120) في هذه الفقرة، يطلب مجلس الأمن إلى الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن يوثقا ويسجلا بدقة جميع المعدات العسكرية التي سيطرا عليها في إطار عمليات أو أثناء تنفيذ ولايتيهما، بما في ذلك تسجيل نوع السلاح و/أو الذخيرة ورقمه التسلسلي، وتصوير جميع الأصناف والعلامات ذات الأهمية، وتيسير قيام [فريق الخبراء] بالتفتيش على جميع الأصناف العسكرية قبل تدميرها أو إعادة توزيعها.

(121) بيان إعلامي صادر عن القيادة المركزية للولايات المتحدة في 16 شباط/فبراير 2021، متاح على العنوان الشبكي www.centcom.mil/MEDIA/NEWS-ARTICLES/News-Article-View/Article/2504027/winston-s-churchill-seizes-illicit-weapons-from-two-dhows-off-somalia/.

(122) رسالة رسمية مؤرخة 22 شباط/فبراير 2021.

الولايات المتحدة، تشير المؤشرات الأولية إلى أنه تم الإفراج عن الطاقمين والمركبين الشراعيين وتم التصرّف في الأسلحة (انظر المرفق 4-8 (سري للغاية)).

مضبوطات المدمِّرة USS *Monterey*

107 - في 6 و 7 أيار/مايو 2021، ضبطت المدمِّرة USS *Monterey* (CG 61) أسلحة من مركب شراعي عديم الجنسية في شمال بحر العرب[123]. وشملت الأسلحة المخبأة عشرات القذائف الموجهة المضادة للدبابات، وآلاف البنادق الهجومية من طراز 56، ومئات المدافع الرشاشة وبنادق القناصة وقاذفات القنابل الصاروخية[124].

108 - وتتسم المعلومات المفصلة الواردة من أساطيل الدول الأعضاء التي تقوم بعمليات تفتيش للسفن بأهمية حاسمة بالنسبة للفريق واللجنة من أجل تكوين فهم أفضل لتدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الصومال (انظر التوصيات).

شبكات تهريب الأسلحة بين اليمن وبونتلاند

109 - أطلعت سلطات بونتلاند الفريق على أربع حالات موثقة لمصادرة أسلحة وذخائر من مهربين على طول ساحل شمال الصومال حدثت في أيار/مايو وتموز/يوليه 2021. فعلى سبيل المثال، تمكنت قوة الشرطة البحرية في بونتلاند في 28 تموز/يوليه 2021 من ضبط معدات عسكرية كانت قد أفرغت من مركب شراعي في منطقة ماريرو، على بعد 10 كيلومترات شرق بوصاصو. وكانت الشحنة، التي قيل إن وجهتها كانت حركة الشباب، تتألف من آلاف الذخائر وعشرات الأسلحة. وألقي القبض على مهرب مزعوم، وأظهرت بيانات جهازه للملاحة بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) عدة نقاط وسيطة على سواحل اليمن وشمال الصومال. وهذه الحالات معروضة في المرفق 4-8 (سري للغاية).

خامسا - حظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

110 - نظرا لعدم إجراء تحليلات ما بعد الانفجار خلال فترة ولاية الفريق هذه، لم يتسنّ للفريق تقييم أي اتجاه جديد فيما يتعلق بالمكونات المستخدمة في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع[125]. غير أن عمليات التفقّد البصري لا تزال تشير إلى أن حركة الشباب تستخدم خليطا من المتفجرات المحلية الصنع، يجمع بين النتروغليسرين (مادة شديدة الانفجار) ونترات البوتاسيوم (مادة مؤكسدة) والفحم (الوقود). وبالمثل، يُقدَّر أن استخدام المواد المتحصّل عليها من خلال أنشطة حصاد المتفجرات قد استمر من حين إلى آخر[126].

(123) بيان إعلامي صادر عن مكتب المعلومات التابع لبحرية الولايات المتحدة بتاريخ 8 أيار/مايو 2021.

(124) تبادل للمعلومات مع سلطات الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2021.

(125) رسائل بريد إلكتروني متبادلة مع مركز تحليل الأجهزة المتفجرة الإرهابية في آب/أغسطس 2021: حالت القيود المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) دون الوصول إلى عينات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

(126) تقارير وتبادل للمعلومات مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال في عام 2021.

111 - ولم تُلاحَظ أي تغييرات كبيرة في غالبية مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. ولا يزال نوع الصاعق المستخدم هو المفجِّرات الكهربائية المتوافرة تجاريا، حيث تُظهر الصور الاستخدام المتكرر لمفجِّرات تحمل العلامة التجارية C-Det[127]. وظل تصميم حاويات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (التي كثيراً ما تكون مصنّعة خصيصا لهذا الغرض) متسقا نسبيا مع السنوات السابقة، وكذلك استخدام بطاريات الدراجات النارية 12 فولط والهواتف المحمولة كمصدر للطاقة. وتشير المعلومات المتاحة المتعلقة بمفاتيح الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى استمرار استخدام الهواتف المحمولة، ومستقبلات الرموز القابلة للتعلم، وأجهزة الإنذار المستخدمة في الدراجات النارية، وصفائح الضغط طوال عام 2021[128].

تصدير الأصناف المدرجة في المرفق جيم من قرار مجلس الأمن 2498 (2019) إلى الصومال

112 - يواصل الفريق تقييم حالة تصدير الأصناف المدرجة في المرفق جيم استنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية، وبصورة أكثر تحديدا المكونات المستخدمة في تصنيع المتفجرات المحلية الصنع من قبل حركة الشباب: نترات البوتاسيوم وحمضا الكبريتيك والنيتريك[129]. ولاحظ الفريق، من آخر السجلات المحدَّثة في قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية[130]، الكميات الكبيرة من حمضي النيتريك والكبريتيك المصدّرة إلى الصومال، مما يؤكد الاتجاه الذي لوحظ في العام الماضي[131]. وفي عامي 2019 و 2020، تم تصدير أكثر من 2 000 طن من حمض الكبريتيك (رمز السلعة 2807) وأكثر من 230 طنا من حمض النيتريك (رمز السلعة 280800) إلى الصومال. ولاحظ الفريق أيضا أنه تم تصدير قرابة 160 طنا من نترات البوتاسيوم (رمز السلعة 283421) إلى الصومال في عامي 2019 و 2020، وهو ما يشكل اتجاها جديدا مقارنة بالسنوات السابقة[132]. ويقوم الفريق حاليا، بدعم من الدول الأعضاء، بتقييم حجم الطلب الصناعي على هذه الأصناف في الصومال لأغراض إجراء تحقيق عام بخصوص مصادر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

التحقيقات الجارية بخصوص ضبط شحنة من نترات البوتاسيوم

113 - في 26 آب/أغسطس 2021، تلقت اللجنة رسالة من دولة عضو تتعلق بمصادرة شحنة تزن نحو 100 طن من نترات البوتاسيوم كانت متجهة إلى الصومال في أواخر عام 2020. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إبلاغ اللجنة، وفقا للفقرة 28 من القرار 2551 (2020)، بتحقيق بشأن الأصناف المدرجة في المرفق جيم من القرار نفسه. وقد أكدت الدولة العضو للفريق تعاونها في تقاسم نتائج التحقيق الجاري في الوقت المناسب.

(127) S/2020/949، الفقرات 116-118.

(128) تقارير من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال.

(129) S/2020/949، الفقرتان 116 و 117.

(130) متاحة على العنوان الشبكي https://ilostat.ilo.org/data/ (تم الاطلاع عليها في 5 أيلول/سبتمبر 2021).

(131) S/2020/949، الفقرة 121.

(132) المرجع نفسه.

جلسات الاستماع بالمحكمة العسكرية بشأن استيراد المكونات المحتملة للمتفجرات

114 - في 6 حزيران/يونيه 2021، نشرت المحكمة العسكرية التابعة للجيش الوطني الصومالي شريط فيديو لجلسة استماع تتعلق بقضية استيراد مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام إلى الصومال بصورة غير قانونية. ووفقا للمعلومات التي جمعها الفريق في هذه المرحلة[133]، شملت هذه القضية عدة مواطنين صوماليين، قيل إنهم رجال أعمال، اتهموا بالمشاركة في استيراد معدات ومكونات كيميائية يمكن استخدامها في إنتاج مواد متفجرة في الصومال. وخلال جلسة الاستماع، قُدِّمت وثائق عن حاوية بطول 12 قدما تضم نترات البوتاسيوم، بالإضافة إلى الغليسرين وحمض الكبريتيك والأسيتون، من بين مواد أخرى. وهذه مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام يمكن استخدامها لإنتاج متفجرات محلية الصنع تقدر قيمتها بمبلغ 000 32 دولار. وفي هذه المرحلة، ليس من الواضح للفريق ما إذا كانت هذه السلع قد وصلت إلى الصومال. ويواصل الفريق رصد هذه الحالة على ضوء المدخلات المستمدة من مسؤولي حكومة الصومال الاتحادية.

تسليم شحنة ثانية من مزيج نترات الأمونيوم وزيت وقود

115 - في عام 2020، أبلغ الفريق عن تسليم واستخدام شحنة أولى من 165 طنا من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود إلى بونتلاند لبناء ميناء غرعد[134]. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، حصلت شركة TTN Group Insaat، وهي شركة توريد مقرها تركيا، على موافقة حكومة الصومال الاتحادية على استيراد شحنة ثانية من 165 طنا من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود إلى الصومال، وذلك وفقا لسلطات بونتلاند.

116 - ووفقا لآخر تقرير عن استخدام مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود صدر عن سلطات بونتلاند، وبحسب وثائق الشحن[135]، تم تسليم هذه الشحنة الثانية - 160 طنا من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود - في ميناء بوصاصو في 12 آذار/مارس 2021 ووصلت إلى موقع التخزين في جربين في 17 آذار/مارس 2021. وكان حوالي 90 طنا من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود من هذه الكمية الأولية، البالغة 160 طنا، من الشحنة الثانية قد استُخدم بحلول تموز/يوليه 2021. ووفقا لمعلومات إضافية تلقاها الفريق، تم الانتهاء من إنشاء مرسى واحد، ومن المقرر أن يبدأ تشييد المرسى الثاني في منتصف أيلول/سبتمبر، مما سيتطلب تسليم شحنة ثالثة من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود[136].

117 - وطمأنت سلطات بونتلاند الفريق إلى أنه لا يزال يجري اتّباع إجراءات أمنية وتدابير سلامة صارمة لضمان حماية موقع التخزين، بدعم من 260 حارسا من قوات الأمن في بونتلاند. ويستكشف الفريق إمكانية إجراء تفتيش في الموقع بالاشتراك مع سلطات حكومة الصومال الاتحادية وسلطات الولايات الأعضاء في الاتحاد، ومع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال.

---

(133) شريط فيديو لمقتطفات من المحاكمة صادر عن موقع إذاعة الجيش الوطني الصومالي، متاح على العنوان الشبكي https://m.facebook.com/watch/?v=955313561903172، وتقرير إعلامي متاح على العنوان الشبكي https://horndispatch.com/five-in-somali-military-court-over-alleged-plot-to-use-fertiliser-explosives/?_thumbnail_id=2165.

(134) S/2020/949، الفقرتان 122 و 123.

(135) مودعة لدى الأمانة العامة.

(136) تبادل للمعلومات مع مكتب رئيس بونتلاند، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021.

سادسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين

ألف - حركة الشباب

استمرار التشريد القسري للسكان

118 - في وقت كتابة هذا التقرير، كان عدد المشردين داخليا في الصومال قد بلغ 000 968 2 شخص. وفرّ ما مجموعه 000 537 شخص من منازلهم في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 وحدها، وكان التشريد المرتبط بالنزاع سبباً في أكثر من 70 في المائة من الحالات (000 389 شخص)[137]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق الفريق موجات جديدة[138] من التشريد القسري تسببت فيها حركة الشباب في ولاية جنوب غرب الصومال وفي غالمودوغ، مما أسفر عن ترك أكثر من 000 11 أسرة لمنازلها[139]. ويُعزى التشريد إلى تحدي بعض المجتمعات المحلية لسلطة حركة الشباب وإدارتها. ووقعت سيناريوهات مماثلة في سبعة حوادث تشريد قسري رصدها الفريق، حيث استهدفت حركة الشباب أفراد المجتمعات المحلية ووجهت إنذاراً نهائياً إلى جميع السكان بإخلاء قراهم[140]. ويرد مزيد من المعلومات عن هذه الحوادث في المرفق 5-1.

اختطاف المدنيين واحتجازهم وتعذيبهم وإعدامهم

119 - واصلت حركة الشباب اختطاف المدنيين واحتجازهم عقاباً لهم على عصيان أوامرها أو لإجبارهم على إعلان الولاء للحركة. ووثق الفريق خلال فترة ولايته الحالية 13 حادث اختطاف ارتكبتها حركة الشباب في حق 155 مدنيا، من بينهم شيوخ المجتمعات المحلية ورجال أعمال وشباب[141].

120 - وكانت عمليات الاختطاف والاحتجاز والإعدام العقابية من السمات الرئيسية لعمل حركة الشباب على إنفاذ الحصار الاقتصادي والتوجيهات التي تحظر تجارة السلع المحظورة، مثل القات والفحم، ولمحاولاتها بسط سيطرتها الإقليمية، كما شُهد في غالمودوغ وهرشبيلي. ففي منطقة باي، على سبيل المثال، اختُطف 28 رجلاً من مزارعهم على مقربة من دينسور في 28 كانون الثاني/يناير 2021، واقتيدوا إلى ياكباراوي، وهي معقل لحركة الشباب يقع على بعد حوالي 60 كيلومترا جنوب دينسور. وكان هؤلاء الرجال قد عصوا أمر الحركة الذي يحظر جميع الأنشطة التجارية والزراعية التي تخدم دينسور[142]. ولاحظ الفريق عمليات إعدام جماعي نفذتها حركة الشباب في 27 و 28 و 29 و 30 حزيران/يونيه 2021، فأسفرت عن

(137) أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي متاحة في "لوحة متابعة البيانات السكانية في الصومال - تموز/يوليه 2021" (انظر https://data2.unhcr.org/en/documents/details/88146).

(138) وصف الفريق في تقريره النهائي لعام 2020 أنماطا مماثلة للتشريد القسري (انظر S/2020/949، المرفق 7-2).

(139) مقابلات مع مشردين داخليا من المجتمعات المحلية غالجيل وليسان ورهانوين، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021؛ ومقابلات مع منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة، شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2021؛ وتقارير تقييم الحالة الإنسانية، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل 2021.

(140) المرجع نفسه.

(141) تقارير أمنية، من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021؛ ومقابلات مع مصادر محلية، من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021.

(142) مقابلة مع مصدرين في دينسور، 29 و 30 كانون الثاني/يناير 2021.

مقتل 24 شخصا يُزعم أنهم جواسيس ومتعاونون مع الحكومة في منطقتي جوبا الوسطى وباي[143]. وجاء ذلك في أعقاب إعدام بونتلاند 21 من أعضاء حركة الشباب المدانين في 27 حزيران/يونيه 2021[144].

121 - وتبيّن من مقابلات أجراها الفريق مع ضحايا اختطاف احتجزتهم حركة الشباب في بولو فولاي وإدالي، وهما معقلان للحركة في منطقة باي، وجود أدلة على استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد المدنيين الذين تحتجزهم الحركة، ذكوراً وإناثاً[145].

تجنيد الأطفال واختطافهم وتلقينهم عقيدة الحركة

122 - لاحظ الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه كلما سُجّلت نزاعات نشطة، صاحبها ارتفاع في حالات تجنيد الأطفال، على نحو ما حدث في شبيلي الوسطى، وجيدو، وهيران. ويتسق ذلك مع البيانات التي جمعتها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، إذ يتبيّن منها حدوث زيادة عامة في حالات تجنيد الأطفال مقارنة بعام 2020[146]. وكانت حركة الشباب الجهة الرئيسية المسؤولة عن الحالات التي تحققت منها فرقة العمل، غير أن الفريق تلقى أيضا تقارير تفيد بتورط ميليشيات العشائر، ربما بسبب التعبئة المسلحة للمجتمعات المحلية فيما يتصل بتجدد النزاعات العشائرية، ولا سيما في مقاطعة بلدوين.

123 - وأبرزت المقابلات التي أجراها الفريق في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021 مع أفراد من المجتمعات المحلية المشردة من أبال ودونداردير وفراتيو، وهي ثلاث قرى ريفية تقع على مقربة من حُدُر، بمنطقة باكول، أن حركة الشباب طلبت منهم التطوّع بتقديم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاما. وعلم الفريق من أشخاص آخرين شُرّدوا من قرية مادي - ورابي، في مقاطعة حُدُر، في الفترة نفسها تقريبا، أن حركة الشباب جندت بالقوة عدداً من أطفال قريتهم في حوالي شهر شباط/فبراير 2021، واقتادتهم إلى معسكرات التدريب العسكري في لباتانجيرو، بالقرب من بيدواه[147].

124 - وتلقى الفريق أيضاً تقارير عن حوادث اختطاف جماعي للنشء من المدارس الدينية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، وقع حادثا اختطاف جماعي لأطفال ضمن إطار هجوم حركة الشباب على مدارس في منطقتي هيران وباي، حيث اختُطف ما مجموعه 35 صبيا وجُنّدوا بالقوة[148]. وتلقى الفريق أيضاً تقارير عن اتصال عناصر من حركة الشباب بمدرّسي المدارس العامة والمدارس الدينية الإسلامية في المناطق الريفية في شبيلي السفلى وجوبالاند وإعطائهم توجيهات بخصوص المواد التي يتعيّن عليهم تدريسها[149]. وأشار بعض المجتمعات المحلية التي أُجريت معها مقابلات إلى محاولات حركة الشباب للتأثير على المدارس

(143) تقارير إعلامية وأمنية، حزيران/يونيه 2021.

(144) انظر www.voanews.com/africa/somalia-executes-militants-amid-deadly-attack.

(145) مقابلات أجريت في بيدواه في 7 و 8 و 9 حزيران/يونيه 2021.

(146) في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، سجّلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ زيادة في الحالات المتحقق منها لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وجرى تجنيد واستخدام ما مجموعه 631 طفلا، في حين اختُطف 348 طفلا آخرين لأغراض التجنيد حسبما أفادت التقارير. ونُسبت أغلبية الحالات، أي 487 حالة (77 في المائة)، إلى حركة الشباب.

(147) مقابلات مع قادة المجتمعات المشرّدة في أيار/مايو 2021.

(148) بيانات فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021.

(149) مقابلات مع قادة المجتمع المحلي من جيدو وباي وباكول، نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه 2021.

الدينية وقَلْب توجّهاتها رأســا على عقب عن طريق اســتبدال المدرّســين[150]. وعلى الرغم من أن هذا ليس بتطور جديد، فإن اهتمام حركة الشباب بالمدارس الدينية يسلّط الضوء على استخدام الحركة لمراكز التعليم بوصفها مدخلاً لتلقين الشباب عقائديا وإلحاقهم بالحركة.

باء - الجهات الفاعلة الدولية

إصـــابات المدنيين الناجمة عن العمليات الجوية والبرية التي تنفذها القوات الدولية وعن الغارات التي لم تُعلن المسؤولية عنها

125 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل الفريق استخدام القوات الدولية للغارات الجوية في جوبالاند وغالمودوغ، مع ورود تقارير عن وقوع إصـــابات بين المدنيين في ثلاثة حوادث. وفي الفترة من 16 كانون الأول/ديســمبر 2020 إلى 6 أيلول/ســبتمبر 2021، اعترفت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا علنا بأنها نفّذت 14 غارة جوية. ووردت تقارير عن وقوع إصـــابات بين المدنيين في غارتين جويتين شـــنتهما قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا في كونيو بارو، جوبا الوسطى، في 1 كانون الثاني/يناير 2021، وجمامه، جوبا الســـفلى، في 19 كانون الثاني/يناير 2021، على التوالي. وأحاط الفريق علما بالتقييمات الدورية المتعلقة بإصـــابات المدنيين التي أجرتها قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، حيث كانت هذه القيادة قد أقفلت ملفات جميع القضايا المعلّقة بحلول 20 آب/أغسطس 2021. واعترفت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا في التقييم الذي أجرته بأن الغارة التي وقعت في 1 كانون الثاني/يناير 2021 أسفرت عن ثلاث إصابات بين المدنيين. غير أن القيادة اعتبرت الادعاءات المتعلقة بالغارة التي وقعت في 19 كانون الثاني/يناير 2021 ادعاءات غير مدعومة بالأدلة[151].

126 - ويحقق الفريق حاليا في غارتين جويتين وقعتا في 3 و 4 حزيران/يونيه 2021 في العدي وهيسا - أو - غور في منطقة جيدو، بولاية جوبالاند، وأسفرتا عن ست إصابات وألحقتا أضراراً بالأعيان المدنية. وبينت الأدلة الفوتوغرافية التي حصل عليها الفريق بقايا جزأي التوجيه لقذيفتين جو - سطح يحملان خصائص مماثلة لخصائص القذائف جو - سطح التي تصنعها دولة عضو. وأحاط الفريق علما ببيان صحفي صادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، مؤرخ 4 حزيران/يونيه 2021، نُسبت فيه المسؤولية عن الغارات الجوية إلى قوات الدفاع الكينية[152]. وبعث الفريق رسائل رسمية إلى الصومال، وكينيا، وإلى الدولة العضو المصنِّعة المحتملة، وكذلك إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف تحديد الطرف المســؤول عن الغارتين. ونفت كينيا حيازتها لهذا النوع من الأســلحة. وترد معلومات إضافية في المرفق 5-2.

(150) مقابلات مع أفراد المجتمع المحلي في باناني، كانون الثاني/يناير 2021.

(151) انظر www.africom.mil/pressrelease/33972/us-africa-command-civilian-casualty-assessment-quarterly-report-3rd-quarter-2021.

(152) انظر www.mfa.gov.so/wp-content/uploads/2021/06/Kenya.pdf.

127 - ولاحظ الفريق تقارير عن أربع غارات إضافية بطائرات غير مأهولة في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 17 شباط/فبراير 2021 في باكول، وشبيلي الوسطى، وجوبا الوسطى، وشبيلي السفلى، لم يُعلن أي طرف مسؤوليته عنها علنا حتى الآن[153].

128 - وسجل الفريق أيضا تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين، وكان من أهمها مقتل 10 أشخاص، من بينهم طفلان، وإصابة خمسة أشخاص بجراح، في أعقاب عمليات برية نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في 6 شباط/فبراير 2021 في قرية موشاني، وفي 10 آب/أغسطس 2021 في غولوين، في شبيلي السفلى. ووقت إعداد هذا التقرير، كان الفريق لا يزال يجمع المعلومات عن هذا الحادث الأخير، حيث تشير الروايات الأولية إلى أن الأمر ربما يتعلق بهجوم عشوائي ردّاً على كمين نصبته حركة الشباب لدورية تابعة للبعثة. ولاحظ الفريق أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أعلنت في نشرة صحفية صادرة في 11 آب/أغسطس 2021 أنها بدأت تحقيقا رسميا في الحادث الذي وقع في غولوين[154]. وفي موازاة ذلك، تعهدت وزارة الدفاع في الصومال، في 12 آب/أغسطس 2021، بإجراء تحقيق في الادعاءات المتعلقة بإطلاق نيران عشوائية وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة[155]. وفي 20 آب/أغسطس 2021، اعترف الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، علنا بالحادث وذكر أن المسؤولين عنه قد اعتقلوا وسيحاكمون[156]. وقد وجه الفريق رسالة رسمية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن الحادثين. ولم يكن أي رد قد ورد بعدُ وقت كتابة هذا التقرير.

جيم - العنف الجنسي والجنساني

129 - لاحظ الفريق زيادة سنوية في التقارير الواردة من عدة مصادر عن العنف الجنسي والجنساني في الصومال[157]. وأبرزت المقابلات التي أجراها الفريق خلال فترة ولايته أن الشواغل الرئيسية كانت هي حالات العنف الجنسي ضد الأطفال، وحصول الناجين على الرعاية الصحية، والوصم، والإفلات من العقاب الذي يعوق الجهود الرامية إلى وقف الانتهاكات[158]. وكان لنشاط حركة الشباب وعدم توافر العدد الكافي من مراقبات الحماية الإناث[159] تأثيرٌ أيضاً على حماية الناجيات. وفي إحدى الحالات المسجلة في 15 شباط/فبراير 2021 في دينسور، علم الفريق أن إحدى الناجيات من الاغتصاب تبلغ من العمر 12 عاما لم تتمكن من تلقي الرعاية الطبية بسبب القيود التي تفرضها حركة الشباب على التنقل[160].

(153) انظر https://airwars.org/civilian-casualties/page/2/?type_of_strike=air&start_date=2020-12-16&country=somalia&belligerent=us-forces&end_date=2021-08-26.

(154) متاحة على العنوان الشبكي https://twitter.com/amisomsomalia/status/1425531317366759425?s=09.

(155) انظر https://twitter.com/ModFederal/status/1425604858887950344?s=09.

(156) انظر https://twitter.com/Mogdashi3/status/1428289579203899392?s=08.

(157) مقابلات مع نشطاء مجتمعيين ومنظمات حقوق المرأة، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021؛ وبيانات من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وآلية تقديم الشكاوى والتعقيبات التابعة لمجموعة تنسيق المخيّمات وإدارتها.

(158) مقابلات مع منظمات العمل الإنساني ومنظمات حقوق المرأة، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021.

(159) مراقبات الحماية الإناث يشكّلن جزءا من آلية الوقاية والتصدي فيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

(160) مقابلة مع مصادر مقرها دينسور، شباط/فبراير 2021.

130 - وفي المناطق الجنوبية من الصومال، وتحديدا باي وباكول وجيدو وجوبا الوسطى، حيث تتجوّل بحرّية مجموعة متنوعة من الجهات المسلحة، ولا سيما في المناطق الريفية، ولكن أيضا في هيران حيث تصاعدت وتيرة النزاعات العشائرية طوال عام 2021، سُجّل أكبر عدد من حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع التي تشمل ضحايا من الأطفال[161]. ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من أن هوية مرتكبي حوادث العنف الجنسي والجنساني تظل مجهولة إجمالا، فإن قوات الأمن والشرطة الاتحادية والإقليمية مسؤولة عن 23 حالة منها[162]. ويمكن الاطلاع على معطيات إضافية بهذا الخصوص في المرفق 5-3.

سابعا - عرقلة المساعدات الإنسانية

131 - أسهمت البيئة الأمنية المتقلبة في التدهور المطّرد للحالة الإنسانية في الصومال، حيث يحتاج 5,9 ملايين شخص إلى المساعدة[163]. ولا تزال مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة، ولا سيما حركة الشباب، تقف عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية والوصول إليها بشكل كامل وآمن ودون عوائق، ولا سيما في مختلف أنحاء جنوب الصومال ووسطه. وإلى جانب انعدام الأمن الذي ينجم عن أنشطة حركة الشباب، أثرت الديناميات العشائرية العنيفة أيضاً على العمليات الإنسانية، بما في ذلك التهديدات المرتبطة باختيار المستفيدين من المنظمات غير الحكومية واختيار موظفيها، وعمليات الاختطاف والسطو على السيارات المرتبطة بالانتماء العشائري، وهو ما يؤدي ذلك إلى انقطاع البرامج الإنسانية أو تعطّلها[164].

132 - وفي تطور إيجابي، لم يسجل الفريق أي عمليات اختطاف جديدة في صفوف موظفي المساعدة الإنسانية على يد حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير[165]، ولاحظ انخفاضاً كبيراً في الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية[166]. ومع ذلك، لا تزال العمليات الإنسانية تتأثر بالقيود المفروضة على الوصول وانعدام الأمن عموما، ويتسبب ذلك في الحد من قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الإشراف على العمليات ويهيئ بيئة مواتية لوقوع الانتهاكات، بما في ذلك تحويل وجهة المساعدات واختلاسها.

133 - وتلقى الفريق ادعاءات بوقوع حوادث تحويل لوجهة المساعدات وتسجيل مزدوج للمستفيدين في دينسور، وهي بلدة تفرض عليها حركة الشباب حصاراً. وأبرزَ التحقيق استمرار التلاعب بالمساعدات الغذائية وغيرها من أنواع المعونة في سياق ديناميات السلطة المحلية. وأحاط الفريق علماً أيضا بتقرير صدر مؤخرا

(161) بيانات مستمدة من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021.

(162) تعزى نسبة 67 في المائة من الحالات المسجّلة إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية.

(163) خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال، 2021.

(164) جدول يلخص الحوادث التي سجلها الفريق خلال فترة ولايته، مودع لدى الأمانة العامة.

(165) لا تزال حالتان من حالات الاختطاف مفتوحتين، وتتعلق إحداهما بموظف دولي تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر اختُطف في مقديشو في عام 2018، وتتعلق الحالة الأخرى بطبيبين كوبيين اختُطفا من ماندیرا، كينيا، في عام 2019.

(166) في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، سجّل الفريق 24 حادثا تعرضت لها منظمات غير حكومية، مقابل 28 حادثا خلال الفترة نفسها من عام 2020. غير أن أيا من الحالات الـ 24 كانت حوادث خطيرة أو هجمات محددة الهدف.

يسلط الضوء على الصعوبات التي تواجهها الأقليات في الصومال في الحصول على المعونة، وهو ما يتسبب في إدامة أنماط الاستبعاد والتمييز والتهميش[167].

ثامنا - الموارد الطبيعية

ألف - تنفيذ الحظر المفروض على الفحم

134 - لم يسجل الفريق أي عملية تصدير كبيرة للفحم من الصومال خلال فترة ولايته الحالية. وقد سُجلت آخر عملية تصدير كبيرة في آب/أغسطس 2018[168]. فالتدابير الفعالة التي تنفذها الدول الأعضاء التي توجد بها أسواق يُوجّه إليها الفحم، والرسائل السياسية المحسّنة الصادرة عن حكومة الصومال الاتحادية، والقيود التي تفرضها سلطات جوبالاند عند نقاط التصدير، كلها عوامل لا تزال تسهم في قمع تجارة الفحم. ويسهم أيضاً في ردع تجارة الفحم الرصدُ النشط لهذه التجارة الذي تضطلع به الجهات الشريكة الدولية، بما في ذلك القوات البحرية المشتركة وعملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

135 - غير أن هناك مخزونات تزيد قيمتها عن 40 مليون دولار بأسعار الجملة جاهزة للتصدير في جوبا السفلى. وعلى الرغم من أن صادرات الفحم انقطعت مؤقتاً، تلقّى الفريق تقارير عديدة عن ممارسة ضغوط على تجار الفحم بهدف الاستفادة من القيمة المالية لمخزونات الفحم القائمة. وتمثل المخزونات خطراً محدقا، ذلك أن أي عملية تصدير تتم في المستقبل قد تسفر عن دخول تدفقات مالية كبيرة إلى طائفة من الجهات صاحبة المصلحة، وقد تترتب على ذلك تبعات سياسية وأمنية تؤثر على العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية وإدارة جوبالاند. ويتضمن المرفق 6 صوراً لمخزونات الفحم تعود إلى حزيران/يونيه 2021، وهي أحدث الصور المتاحة.

تحليل المخزونات

136 - يتراوح حجم الفحم الجاهز للتصدير في مواقع التخزين في كيسمايو وبور غابو بين 000 600 و 000 900 كيس (000 15 إلى 500 22 طن). وجرى في إطار تحليل أجري في الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه 2021 تفحُّص الصور الساتلية المتاحة لمواقع تخزين الفحم الرئيسية الموجودة في بور غابو وكيسمايو. وتبيَّن من التحليل أن حجم مخزونات الفحم لم يتغير كثيراً عمّا كان عليه في أواخر عام 2020، وهو ما أكده تحليل مستقل للصور الساتلية[169].

137 - غير أن الفريق لاحظ في أوائل عام 2021 انخفاضا في كمية الفحم في براوه، وفقا للصور الساتلية[170]. وقد اختفى هذا المخزون في أواخر كانون الثاني/يناير، وكان يبلغ حوالي 700 إلى 800 كيس أو ما قيمته حوالي 500 10 إلى 000 12 دولار[171]. ومن المنظور الاقتصادي، فإن تصدير

(167) Claire Thomas and George Otieno Opiyo, “Minority inclusion learning review of the Ministry of Foreign Affairs of Switzerland: Programmes in the Horn of Africa”, July 2021.

(168) S/2019/858 و S/2019/858/Corr.1، الفقرة 169.

(169) تحليل أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفائدة فريق الخبراء.

(170) مقابلة مع مصدر على اتصال مباشر بتجار الفحم في براوه وكيسمايو، حزيران/يونيه 2021.

(171) صور جوية سرية من براوه في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وأوائل شباط/فبراير 2021.

700 إلى 800 كيس إلى الأسواق الدولية ليس مربحاً لأن تكاليف تصدير هذه الكمية تفوق قيمتها بكثير. غير أنه يمكن بيع الفحم لأسواق محلية لا يعلم بها الفريق حاليا.

التصدير

138 - على الرغم من أنه لم يتبين في الآونة الأخيرة دليل على تصدير الفحم من الصومال، لا تزال تجارة الفحم توفر حافزاً اقتصادياً قوياً للتجار، إذ يتواصل ارتفاع أسعار الجملة في وجهات التصدير[172]. وتلقى الفريق روايات تفيد بممارسة ضغوط على تجار الفحم لاستئناف تصديره[173]. وأي عملية تصدير للفحم بكميات كبيرة قد تؤدي أيضاً إلى استئناف إنتاج الفحم لإعادة ملء المخزونات المخصصة للتصدير.

باء - تزايد خطر استغلال حركة الشباب لأثر تغير المناخ

139 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الفريق مقابلات مع عدة أفراد لمعرفة المزيد عن تأثير إنتاج الفحم على التحديات الأمنية المناخية والبيئية الأوسع نطاقا التي تواجه الصومال. وعلم الفريق من هذه المقابلات أنه من المتوقع أن يزداد ضعف الصومال أمام أثر تغير المناخ بسبب اعتماده على موارده الطبيعية. وقد أدى هذا، إلى جانب تدهور الموارد الطبيعية البشري المنشأ بسبب إنتاج الفحم، إلى زيادة تعرضه للجفاف والتصحر، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الأمن الغذائي[174]. وأفاد أحد الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات بأن الصومال قد شهد انخفاضا بنسبة 73 في المائة في الغطاء الحرجي، وهو ما يؤدي إلى حدوث الفيضانات والتصحر[175]. وتؤثر هذه التغيرات على النزاعات بين المزارعين والرعاة وتسهم فيها، وتتسبب أيضاً في التشريد. وعلاوة على ذلك، فعلى ضوء توقُّع حدوث طفرات في ظروف الحرارة والجفاف، توقّع أحد الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات، وهو يعمل في مجال الأمن البيئي، حدوثَ زيادات كبيرة في الفيضانات في مختلف أنحاء وسط وجنوب الصومال خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين المقبلة[176].

140 - وفي بعض الحالات، بدأت حركة الشباب بالفعل استغلال أثر تغير المناخ، وهو ما قد يطرح تحديات أمام الدول الأعضاء فيما يتعلق بكيفية التصدي لانعدام الأمن في الصومال. وقد علم الفريق أنه على طول الجزء الشمالي من نهر شبيلي، وفرت حركة الشباب للمجتمعات المحلية الحماية[177] من الفيضانات، حيث عملت كجهة مقدّمة للخدمات للمجتمعات المحلية التي لا تتلقى سوى دعم محدود من الحكومة[178].

---

(172) في آب/أغسطس 2021، بلغ سعر بيع الفحم بالجملة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، 100 دولار للكيس، مقارنةً بسعر 80 دولار للكيس في عام 2020، و 50 دولار للكيس في عام 2019.

(173) مقابلة هاتفية أجريت مع مصدر من القطاع في دبي في 18 حزيران/يونيه 2021.

(174) مقابلات مع مسؤولين من الأمم المتحدة، من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2021.

(175) مقابلة مع مسؤول في الأمم المتحدة، آذار/مارس 2021.

(176) المرجع نفسه.

(177) وفقا لأحد شيوخ العشائر المحلية، وزعت حركة الشباب مواد غذائية أساسية لمساعدة الأسر على تحمل آثار الفيضانات في جوهر وبلعد، شبيلي الوسطى.

(178) Norwegian Institute of International Affairs and Stockholm International Peace Research Institute, "Climate, peace and security fact sheet: Somalia", 3 February 2021. Available from www.sipri.org/news/2021/sipri-and-nupi-form-cooperation-inform-un-security-council.

141 - وسيواصل الفريق التحقيق في التحديات التي يواجهها الصومال في الأجل القريب والمتوسط والطويل فيما يتعلق بتغير المناخ وسيقدم تقارير عنها إلى اللجنة. غير أن التوصيات الواردة أدناه تمثل نقطة بداية لمخاطبة بعض الخطوات الفورية التي يمكن للصومال تنفيذها في محاولة لعكس الآثار الضارة الناجمة عن إنتاج الفحم. فعلى سبيل المثال، يجب إعطاء الأولوية للتركيز بشكل جاد على إذكاء الوعي وحمل الصومال على البحث عن مصادر طاقة بديلة، واستخدام مواقد الطهي المحققة للكفاءة في استهلاك الوقود، ودعم سبل العيش البديلة، وإبرام اتفاقات تقاسم الموارد لفائدة الأشخاص الذين يعتمدون حاليا على قاعدة الموارد الطبيعية للبلد.

جيم - التقارير الواردة بشأن صادرات الذهب من الصومال وتسليطها الضوء على غياب الضوابط التنظيمية

142 - جرى في إطار استعراض لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية، وهي أكبر مستودع عالمي لبيانات التجارة الدولية، لاحظ الفريق زيادة كبيرة في كمية الذهب[179] المصدّر من الصومال إلى الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2015 و 2019[180]. وعموماً، يبيّن تاريخ التداول المتاح في قاعدة البيانات وجود علاقة ترابط بين كل من "البلد المُبلِّغ" و "البلد الشريك". فعلى سبيل المثال، في الجدول أدناه، ترد الإمارات العربية المتحدة بصفتها البلد المُبلِّغ لأنها أبلغت طوعاً للأمم المتحدة عن وارداتها من الذهب من الصومال. ومع ذلك، لا تظهر في قاعدة البيانات أي سجلات لصادرات الذهب من الصومال إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية نفسها.

واردات الإمارات العربية المتحدة المبلغ عنها من الذهب من الصومال، 2015-2019

السنة	*التدفق التجاري*	*البلد المبلِّغ*	*الوزن الصافي (بالكيلوغرام)*	*القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)*
2015	استيراد	الإمارات العربية المتحدة	1 097	37 761 873
2016	استيراد	الإمارات العربية المتحدة	1 687	58 448 983
2017	استيراد	الإمارات العربية المتحدة	2 782	100 075 261
2018	استيراد	الإمارات العربية المتحدة	3 440	127 674 252
2019	استيراد	الإمارات العربية المتحدة	4 257	173 862 500

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية.

143 - وينبع اهتمام الفريق بصادرات الذهب الصومالية من عدة مقابلات أجراها مع تجار ذهب موجودين في المنطقة الإقليمية، وصرح جميعهم، عندما أُطلعوا على الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، بأن الصومال لا يملك صناعة رسمية لتعدين الذهب، وأن الزيادة في الصادرات المبلغ عنها التي وجهتها إلى الإمارات

(179) التعريف الذي تستخدمه قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية هو المعادن؛ الذهب، غير النقدي، وغير المشكَّل (ولكن ليس في صورة مسحوق).

(180) انظر قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية. وهي متاحة على العنوان الشبكي https://comtrade.un.org/data (تم الاطلاع عليها في 2 آب/أغسطس 2021). ولا توجد بيانات متاحة لعامي 2020 و 2021.

العربية المتحدة ربما تشير إلى أن الصوماليين يستخدمون الذهب لنقل الثروات خارج الصومال، بالنظر إلى أن الإمارات العربية المتحدة لا تفرض رسوماً على استيراد الذهب[181].

144 - وصرح تجار الذهب أنفسهم بأن معظم الذهب المصدّر من الصومال يكون قادما في الأصل من وجهات إقليمية أخرى قبل جلبه بطريقة غير قانونية إلى الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر تجار الذهب الذين أجرى الفريق مقابلات معهم أن هناك بالفعل عمليات تعدين ذهب صغيرة الحجم وحرفية في شمال الصومال، ولكن حجم الناتج لا يرقى بأي شكل كان إلى الكميات المبلغ عنها كواردات للإمارات العربية المتحدة، وهذا ما يشير على الأغلب إلى وجود نشاط غير مشروع أوسع نطاقاً يجري على الصعيد الإقليمي.

دال - النزاع البحري

145 - يتعلق النزاع البحري بين كينيا والصومال بمساحة تزيد عن 000 100 كيلومتر مربع في المحيط الهندي. وقد أذكى النزاع التوترات بين كينيا والصومال، وأفسح مجالا تستغله حركة الشباب[182]. وفي منتصف آذار/مارس 2021، انسحبت كينيا من قضية الحدود البحرية مع الصومال المعروضة أمام محكمة العدل الدولية بعد أن وصفت "التصوّر المتكوّن بخصوص تحيز المحكمة وعدم رغبتها في قبول طلبات تأجيل الجلسة بسبب جائحة كوفيد-19"[183]. ورفض الصومال محاولات كينيا في أوائل آب/أغسطس 2021 حل النزاع دبلوماسيا، مشيراً إلى أن المحكمة يجب أن تُصدر حكماً نهائياً في هذه القضية[184]. ولا تزال القضية قيد نظر المحكمة.

تاسعا - التوصيات

ألف - حركة الشباب

146 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

(أ) أن يطلب إلى حكومة الصومال الاتحادية والقوات الدولية العاملة في الصومال أن تطلع اللجنة والفريق بانتظام عن وضع الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات، بمن فيهم الأشخاص الذين جرى تحييدهم في العمليات أو الذين انشقوا عن جماعاتهم؛

(ب) أن يطلب إلى حكومة الصومال الاتحادية أن تدرج في تقاريرها الدورية إلى مجلس الأمن قائمة بالبلدات الخاضعة للسيطرة الكاملة لحركة الشباب والبلدات التي تم تحريرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(181) Marcena Hunter and others, *Illicit Gold Markets in East and Southern Africa* (Geneva, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, May 2021).

(182) S/2019/858 و S/2019/858/Corr.1، الفقرة 106.

(183) Al-Jazeera, "Kenya-Somalia maritime boundary dispute explained", 14 March 2021.

(184) The Maritime Executive, "Somalia rejects diplomatic resolution of maritime dispute with Kenya", 10 August 2021.

باء - تمويل حركة الشباب

147 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بأن يقرّر أنه على حكومة الصومال الاتحادية أن تُدرج في تقريرها الدوري إلى اللجنة معلومات مستكملة لإطلاعها على التقدم الذي يحرزه مركز الإبلاغ المالي، وتُدرج فيه، عند الاقتضاء، موجزا تجميعيا لتقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة من المؤسسات المالية المحلية، والتحقيقات التي يجريها المركز، والإجراءات المحددة المتخذة لمكافحة تمويل الإرهاب.

148 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بأن تشيد بحكومة الصومال الاتحادية لتوقيعها مشروع قانون وثائق الهوية الوطنية، وأن تشجعها على استحداث وثيقة هوية صومالية فريدة على سبيل الأولوية، لتكون وسيلة للحصول على الخدمات الحكومية والخدمات المالية، وتتيح إمكانية التصويت، وتحسن الامتثال المالي، وتتيح مكافحة تمويل الإرهاب.

جيم - حظر الأسلحة

149 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

(أ) أن يوسّع نطاق أحكام الفقرة 15 من القرار 2182 (2014) (المنعكسة في الفقرة 23 من القرار 2551 (2020)) لتشمل الإذن للقوات البحرية التابعة للدول الأعضاء بتفتيش السفن عندما توجد لديها أسباب معقولة لاعتقاد أنها تحمّل إلى الصومال مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في انتهاك للحظر المفروض على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛

(ب) أن يقرر تعزيز الأحكام الواردة سابقا في الفقرة 20 من القرار 2182 (2014) بإضافة أن التقرير الخطّي المقدم إلى اللجنة يجب أن يتضمن الوثائق والصور المناسبة لجميع المعدات العسكرية أو مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المصادرة، وبالسماح للفريق بإجراء عمليات تفتيش عياني للمعدات العسكرية المصادرة كلما وحيثما أمكن ذلك.

150 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بما يلي:

(أ) أن تقوم، بمساعدة الفريق، بتحديث مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم 2 المؤرخة 8 أيار/مايو 2019، بحيث تتضمن أحدث المتطلبات المتعلقة بنظام حظر الأسلحة ونماذج الإخطار؛

(ب) أن تشجع الجهات الشريكة الدولية والإقليمية على تنسيق جهودها من أجل دعم تعزيز هيئات حكومة الصومال الاتحادية المكلفة بتنفيذ نظام حظر الأسلحة، فيما يتعلق بتحمل تكاليف الاستعانة بالمستشارين، على سبيل المثال، في مكتب مستشار الأمن القومي وفي البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة، وذلك لكي يتسنى لحكومة الصومال الاتحادية أن تتعامل بشكل أفضل مع المتطلبات المتصلة بنظام حظر الأسلحة.

دال - انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

151 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بأن يذكّر حكومة الصومال الاتحادية وجميع القوات الدولية التي تقوم بأدوار فيما يتصل بالنزاع في الصومال بضرورة القيام بعملياتها العسكرية في الصومال وفقا للقانون الدولي الإنساني، وأن يحثها على زيادة الشفافية والمساءلة عن طريق الاعتراف بالمسؤولية عن العمليات العسكرية

التي تنفَّذ في الصـومال وإجراء تحقيقات سـريعة وكاملة عند ورود تقارير عن وقوع إصـابات بين المدنيين نتيجة لعملياتها.

152 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بما يلي:

(أ) أن تشـجع حكومة الصـومال الاتحادية على تعزيز حماية العملية التعليمية من الهجمات عن طريق اعتماد سياسة وطنية تحدد إجراءات واضحة ومحددة لتنفيذ الالتزامات المبينة في إعلان المدارس الآمنة[185] الذي التزمت به الصومال؛

(ب) أن تشـجع حكومة الصـومال الاتحادية على توسـيع نطاق التدريب في مجال حقوق الإنسـان ليشـمل تعليم أفراد الأمن والشـرطة، بحيث يغطي مجالات محددة مثل مراعاة حقوق الإنسـان أثناء التحقيقات، والاعتقال والاحتجاز، واستخدام القوة، وحرية الصحافة، والعنف الجنسي والجنساني، وأن تدعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه الجهود وفقا لذلك.

هاء - الحظر المفروض على الفحم

153 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بأن يتمسك بالحظر القائم على الفحم.

154 - يوصـي الفريقُ اللجنةَ بأن ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة الصـومال الاتحادية وسـلطات جوبالاند لمنع تصـدير الفحم على نطاق واسـع، وأن تشـجع على مواصـلة الحوار بين الحكومة الاتحادية وسـلطات جوبالاند وكيانات القطاع الخاص من أجل الحد من مخاطر تصـدير الفحم في المسـتقبل بسـبب وجود مخزونات ضخمة من الفحم في نقاط التصدير في جوبالاند.

واو - أثر تغيّر المناخ

155 - يوصـي الفريقُ مجلسَ الأمن بأن يُدرج في قراره المقبل بشـأن الصـومال عبارات يسلّط بها الضـوء على قدرة حركة الشباب على استغلال أثر تغير المناخ باعتبار ذلك تهديدا للسلام والأمن.

156 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بما يلي:

(أ) أن تشـجع حكومة الصـومال الاتحادية على اتباع نهج أكثر اسـتباقية تجاه الوسـاطة البيئية[186] في المناطق المتأثرة بالنزاعات والمعرضة أيضاً للفيضانات أو التقلبات البيئية الأخرى؛

(ب) أن تشجّع تكوين فهم مشترك لأثر تغير المناخ على نطاق الحكومة بأسرها، بما في ذلك وضع نُهُج لتحليل النزاعات، وإدارة المخاطر، وإسقاطات المناخ.

(185) إعلان المدارس الآمنة هو اتفاق سـياسـي حكومي دولي يحدد مجموعة من الالتزامات بهدف تعزيز حماية العملية التعليمية من الهجمات وتقييد اسـتخدام المدارس والجامعات للأغراض العسـكرية. وهو يسـعى إلى ضـمان اسـتمرارية التعليم الآمن خلال النزاع المسلح. انظر https://ssd.protectingeducation.org/.

(186) تتناول الوساطة البيئية مسائل ملكية الموارد الطبيعية وإدارتها واستخدامها.

Annex 1: Mandate and appointment of the Panel of Experts

The mandate of the Panel of Experts on Somalia ("the Panel") is contained in paragraph 30 of Security Council resolution 2551 (2020). The Panel's mandate includes the tasks as set out in paragraph 13 of resolution 2060 (2012) and updated in paragraph 41 of resolution 2093 (2013), paragraph 15 of resolution 2182 (2014), paragraph 23 of resolution 2036 (2012) and paragraph 29 of resolution 2444 (2018) as they relate to Somalia.

In accordance with paragraph 34 of resolution 2551 (2020), the Panel provided the Security Council Committee pursuant to resolution 751 (1992) concerning Somalia with a midterm update on 14 May 2021. The Panel submitted its first thematic report to the Committee on 10 August 2021.

The Panel, composed of six experts, was appointed by the Secretary-General in his letter S/2020/1199, dated 11 December 2020. On 26 April 2021, the Panel's Coordinator and maritime / regional expert, Ms. Natascha Hryckow, resigned from her position. On 28 April 2021, Mr. Richard Zabot, arms expert, was appointed Acting Coordinator for the remainder of the mandate.

The Covid-19 pandemic hampered the Panel's ability to travel to Member States, including Somalia. However, the Panel managed to travel to Djibouti, Iraq, Kuwait, Somalia, Switzerland, Turkey and United Arab Emirates during the mandate.

In addition, General Assembly resolution A/RES/67/254 regarding the 16-day advance booking of tickets, has resulted in a Secretariat policy of requiring a prior notice of 25 calendar days for any Panel travel, with waivers to the rule granted under exceptional circumstances. Due to the unique nature of the Panel's work within the UN system, which requires significant flexibility in meeting with existing sources as well as identifying new ones, satisfying this travel requirement is often challenging.

Annex 2.1: Mapping of Al-Shabaab network

1. Update on Al-Shabaab leaders listed by the Committee

The Panel is mandated to assist the Committee in compiling narrative summaries of reasons for listing individuals and entities designated by the Committee. Accordingly, the Panel gathered information on listed individuals to update their status. The 1844 Sanctions list currently contains the names of 18 individuals and one entity.[1] Of the 18 listed individuals, eight are reportedly still active within Al-Shabaab. The other 10 include:

- Fares Mohamed Mana'a (SOi.008) – this individual was listed for violation of the arms embargo on Somalia (no association with Al-Shabaab in the reasons for listing);
- Hassan Dahir Aweys (SOi.002) arrested in Somalia in 2013;
- Hassan Mahat Omar (SOi.009) arrested in Kenya in 2014.

Seven operatives are presumed dead, see table 1 below.

Table 1 List of individuals under sanctions presumed deceased

1. **Serial**	2. **Name**	3. **Date of death, location**
4. SOi.003	5. Hassan Abdullah Hersi Al Turki	6. May 2015, Somalia
7. SOi.004	8. Ahmed Abdi Aw Mohamed	9. May 2020, Somalia
10. SOi.006	11. Bashir Mohamed Mahamoud	12. Feb 2020, Somalia
13. SOi.010	14. Omar Hammami	15. Sep 2013, Somalia
16. SOi.011	17. Aboud Rogo Mohammed	18. Aug 2012, Kenya
19. SOi.012	20. Abubaker Shariff Ahmed	21. Apr 2014, Kenya
22. SOi.016	23. Ahmad Iman Ali	24. Mar 2019 Somalia

The Panel recommends the Committee update the list to reflect the status of the seven individuals presumed dead after confirmation by Somalia and Kenya.

2. Update on Al-Shabaab leaders identified during the reporting period

The Panel is mandated to compile, refine and update information on the draft list of those individuals and entities that potentially meet the listing criteria for possible future measures by the Security Council. The Panel has therefore gathered information on Al-Shabaab senior operatives that could meet the designation criteria under resolution 1844 (2008).[2] These include the three individuals below as well as senior leaders in table 2, in charge of administering areas under full or partial control as head of *Wilaya*, an administrative unit or region:

1. Hussein Ali Fiidow: head of political administration and regions (similar to a Ministry of Interior);
2. Ali Mohamed Rage Cali Dheer, spokesperson;
3. Abdulaziz Abu Musaab, military spokesperson.

Table 2: List of Al-Shabaab wilaya governors

	Wilaya	**Name of governor**	**Predecessor**
1	Banadir	Muse Abdi Arrale	
2	Bay and Baqool	Abdullahi Moalim Gedow Aden Abukar	
3	Galgaduud	Abu Khalid	

[1] See https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/751/materials.

[2] Designation criteria are defined in paragraph 8 of resolution 1844 (2008) and have been updated by paragraphs 1, 2 and 3 of resolution 2002 (2011); paragraph 23 of resolution 2036 (2012); paragraph 3 of resolution 2060 (2012); paragraph 43 of resolution 2093(2013); and paragraph 50 of resolution 2444 (2018).

4	Gedo	Adan Sahal Abu Turaab	Abdirahman Abu Mohamed Filow (before Feb 2020)
5	Hiran	Guled Abu Nabhan	
6	Juba	Mohamed Abu Abdalle	
7	Lower Shabelle	Mohamed Abu Usama	
8	Middle Shabelle	Abaas Abuu Muhamed Khaliif Ade	Sheikh Yusuf Kaba Kutukade (before Sep 2020)
9	Mudug	Sheikh Abu Adnan	

The Panel also identified a list of senior religious preachers used by Al-Shabaab for their propaganda and narrative for the use of violent extremism. The following individuals have participated in East Africa Jihad conference.[3]

1 Hassan Yaqub Ali;
2 Ismael Harun;
3 Ibrahim Sheikh Ali. Nur (Sha'irul Islam);
4 Sultan Ben Mohamed Al Mohamed;
5 Sheikh Mohieddine;
6 Nabadoon Mohamed Ahmed Guled (Fartag);
7 Mohamed Bashshar Abelkrim;
8 Sheikh Jamea Abdussalam Warsame;
9 Sheikh Ahmad Abdullahi Arab.

3. Clan elders' affiliation with Al-Shabaab

In order to ensure affiliation by force of some Somali clan elders to the group, Al-Shabaab organizes ceremonies for the appointment of 13 *Nabadoon*, *Sultans*, *Ugas* and *Wabar*.[4] During these ceremonies Al-Shabaab provided the selected elder with a vehicle, an AK 47 rifle, a copy of the Quran and the group's flag to demonstrate the allegiance of the clan to the cause. The latest ceremonies occurred in Jamaame, Lower Juba, on 4 January 2021, and in Jalalaqsi, Hiran, on 24 January 2021 (see figures 1 and 2). Table 3 shows the dates of appointments by Al-Shabaab of the 13 clan elders during 2020 and 2021. Figure 3 shows c*lan affiliation and localities of traditional elders appointed by Al-Shabaab during 2020 and 2021* as well as the clan they represent, and AS administrative authorities present during each ceremony.

Figure 1. Appointment of Abdirahman Ali Abdi as sultan of the Jareerweyne clan in Boriini, Jamaame, Lower Juba, on 4 January 2021

[3] Conference that took place from 13 to 18 March 2020 with the presence of Al Shabaab leaders to discuss the principles and guidelines on Jihad in Somalia and East Africa. Five subjects were debated during the conference including the Constitution of FGS, elections in Somalia, operations against international forces in Somalia, the situation of Islam in East African and the non-Islamic laws applied by FGS. A communique comprising 14 points was issued on 18 Mars 2020. the video of the conference is available at https://ok.ru/video/2320030042671.

[4] Traditional authority referring to elders playing the role of clan peace makers in charge of resolving disputes between individuals inside a clan or between communities from different clans. The elder is identified as *Nabadoon*, *Sultans*, *Ugas* or *Wabar* depending on the region.

Figure 2. Appointment of Omar Wabar Abdi Wabar Mohamed as Wabar of Baada Adde sub-clan in Jalalaqsi, on 24 January 2021

Source: https://calamada.com/sawirro-beesha-baada-cadde-oo-wabar-cusub-caleyma-saaratay/

Table 3. List of traditional elders appointed by Al-Shabaab during 2020 and 2021

Date	Clan	Name
Jan-20	Eelay	Abdulkadir Sheikh Abdiasis Sheikh Abdullahi
Jan-20	Luway clan	Sultan Abdiwahid Moalim Hassan
Jan-20	Habas-Guul sub-clan	Ugas Mohamed Ugas Ahmed Shide
Feb-20	Wacaysle clan	Daud Hassan Adan
Mar-20	Sheekhaal clan	Ali Osman Rorow
Aug-20	Owbakar Gabane sub-clan	Moalim Hussein Abdulle Hayow (Hussein Faraweyne)
Aug-20	Boqolhore clan	Not named
Aug-20	Geledle sub-clan	Maalim Hussein Madey Hassan
Sep-20	Hassan Muse sub-division	Sheikh Mumin Mohamed Qoorey
Sep-20	Mudulod clan	Abdifatah Hassan Mohamed
Oct-20	Sade Clan	Abdiweli Hassan Madobe
Jan-21	Jareerweyne	Abdirahman Ali Abdi
Jan-21	Baada Adde	Wabar Omar Wabar Abdi Wabar Mohamed

Source: Panel based on media associated with Al-Shabaab

Figure 3. Clan affiliation and localities of traditional elders appointed by Al-Shabaab during 2020 and 2021

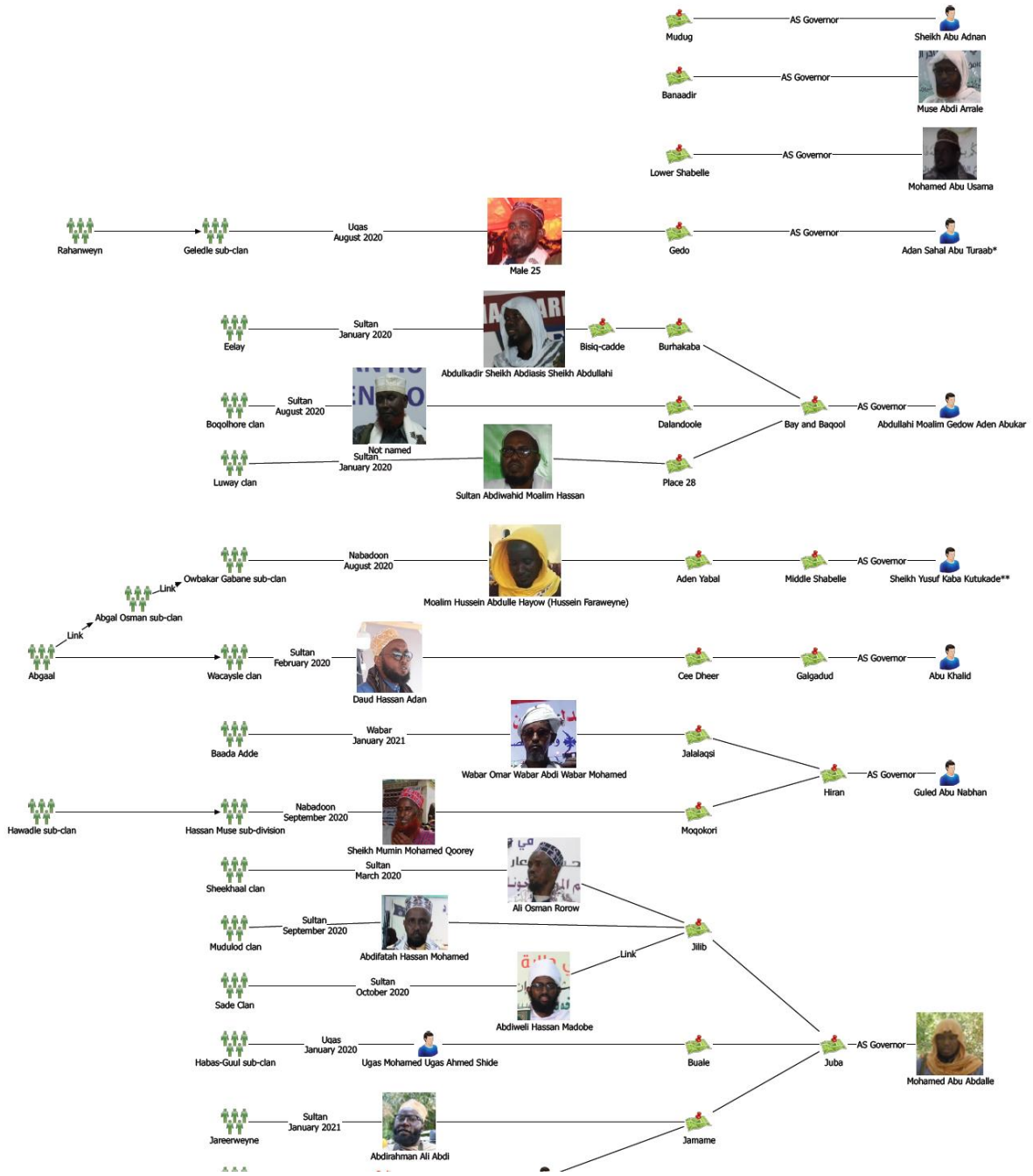

Source: Panel using I2 analyst notebook.

4. Reported neutralised Al-Shabaab operatives

The Panel has gathered information on Al-Shabaab operatives identified as being neutralized by Somali forces or declared by Al-Shabaab as martyrs. Table 4 below includes the names of Al-Shabaab senior operatives arrested or killed by Somali security forces. The Panel sent an official communication to the FGS on 3 September 2021, requesting additional information on these individuals and the possibility to interview those that are in custody. Al-Shabaab, in one of its latest propaganda videos, showed the names and photos of 20 of its leaders and preachers dead or killed in operations, see table 5[5]. Figure 5 shows Al-Shabaab senior operatives network including listed individuals and those presumed deceased.

Table 4. Reported deceased Al-Shabaab operatives

Ser	Name	Date of neutralization	Status Location
1	Ibrahim Moalim Abdi *alias Ibrahim Ganey*	September 2020	Killed between Bardale and Awdnile
2	Mohamed Abdi Subiye *alias Toosow*	4 July 2021	Killed in Darussalam, Addale district
3	Nuh Dhagool	16 July 2021	Killed in Aliyow Barow, Balcad district
4	Dulaby Ismael	22 July 2021	Surrendered in Qaycad, Mudug
5	Ali Mohamed Aden	25 July 2021	Arrested in Janaale
6	Jibril Said Ali	3 August 2021	Arrested in Amara, Mudug
7	Idris Abdullahi Maalim *alias Food'ade*	11 August 2021	Surrendered in Daynunay, Baidoa
8	Asad Sharif Abukar	12 Aug 2021	Defected in Awdheegle, Lower Shabelle
9	Abdirizak Mohamed Abdi Jimale	22 August 2021	Sentenced by Somali military court

Source: Panel from media affiliated to FGS such as Somali national TV at https://sntv.so/ and Somali National Armed Forces at https://www.xds.gov.so/so/.

Table 5. Al-Shabaab senior leaders declared as martyrs

Ser	Name
1	Abdulaziz Al Afghani
2	Abdulkadir Usman aka Komandos, killed in an airstrike between late 2020 early 2021
3	Abu Ilyaas Abdulhamid
4	Abu Rawi Al Seyari
5	Abwan Yussef Dhegey
6	Ali Hareed; killed by US airstrike
7	Asaad Khan al Baluchi, killed in Afmadow battle in 2012
8	Faruq al Muhajir
9	Hassan Abshir Walalow
10	Ibrahim Adam Ibrahim
11	Ibrahim Hajiyo
12	Jaber Abdullahi Diriye
13	Mohamed Ismail
14	Muhamad Dulyadeyn;
15	Muhssin al Muhajir

[5] See https://ok.ru/video/2417603316443.

16	Said Al Muhajir
17	Salad Abdi Hassan, killed in an airstrike during 2019 or 2020
18	Salah Nuh Ismail *alias Salah Badbado*
19	Sharif Abdinur
20	Sheikh Muhamad Maalim Hassan

Figure 4: Status of Al-Shabaab listed individuals and senior operatives

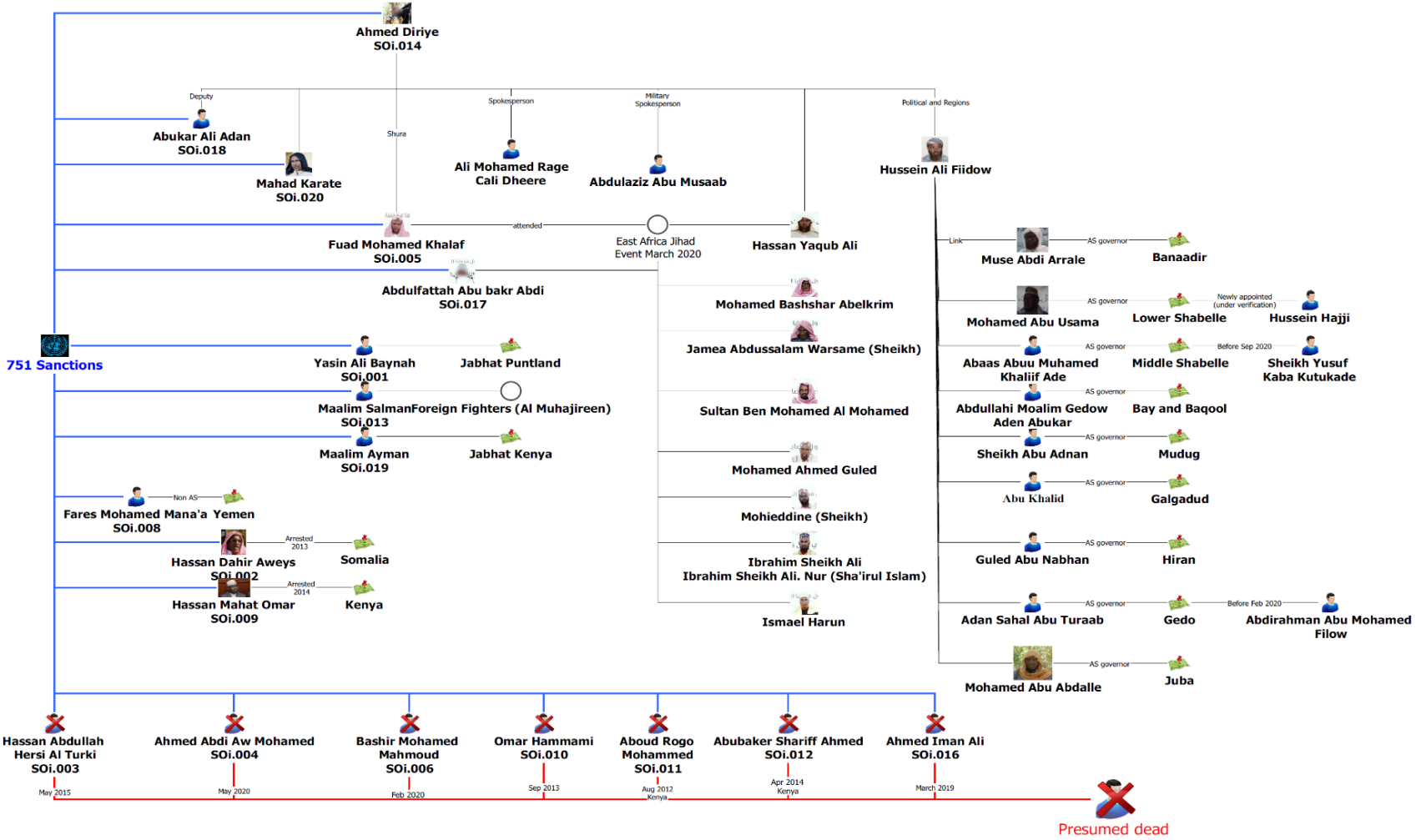

Annex 2.2: Annex 2.2 - List of individuals executed by Al-Shabaab

The Panel noted that Al-Shabaab courts have continued to issue and implement its rulings in public, in areas under its administration in Central and Southern Somalia. Al-Shabaab punishments include flogging for alleged sexual conduct, hand amputation for stealing as well as execution for spying. There was no change in the trend of execution for spying between 2021 and 2020 with the execution of 29 individuals during the reporting period and 28 in the same period in 2020, see table 1 and 2 below. The Panel however noted mass executions on 27, 28, 29 and 30 June 2021 with the killing of 24 individuals in Sakow, Jilib, Buula Fulay and Kunyoo Barow, see table 1. This mass execution followed the execution by Puntland, on 27 June 2021, of 21 individuals convicted of being members al-Shabaab.[6]

Table 1 Individuals executed by Al-Shabaab courts in 2021 for spying

Date	Location	Ser	Name, age	Accused of spying for
03/03/2021	Jilib, Middle Juba[7]	1	Abukar Hassan Mohamed	
		2	Mahad Abdi Qadir Adam Mahad Qadoole	
		3	Hassan Mohamud Mohamed Hassan Dheere	
		4	Ahmed Abdi Abdillaahi Salmaan	
		5	Maalim Abukar Mohamed Alasow	
27/06/2021	Sakow, Middle Juba[8]	6	Umar Abdikader Hirale (Umar Kojo), 36	USA
		7	Abdi Hassan Ahmed, 29	USA
		8	Fatum Umar Abkow, Female 36	USA
		9	Ibrahim Umar Ali alias Ibro Bandi, 55	USA
		10	Saddam Usmaan Mahamed, 21	USA
		11	Aweys Hassan Haji Mahamed (Aweys Yao), 36	USA
28/06/2021	Jilib, Middle Juba[9]	12	Abdarahman Ahmed Mahamed (Warsame), 35	UK and ISIS
		13	Sa'ad Musa Haji Dahir, 45	USA/FBI
		14	Abdo Mad Abo, 47	USA/CIA
		15	Abdulle Umar Mahamud (Farjito)[10], 35	
		16	Abdilkader Adan Hassan, 49	
29/06/2021	Buula Fulaay,Bay[11]	17	Mohamed Ali Mohamed (Mad Nagaay), 39	USA
		18	Sanbur Ukurow Hassanow, 38	USA/CIA
		19	Hassan Abdulkadir Mohamed (Hassan Buuhow), 39	USA/CIA
		20	Ibrahim Hassan Mohamed, 27	Washington State
		21	Ahmed Mohamed Sheikh Ibrahim (Boorow), 26	USA/CIA
30/06/2021	Kunyoo Barow, Lower Shabelle[12]	22	Alas Ali Abdulle, 51	USA/CIA
		23	Abdiwahid Abdullahi Diriye (Arabi), 25	Somalia
		24	Abdulkadir Mohamed Abbow (Bombiste), 33	USA/CIA
		25	Abu Abdinur Fanaay (Weershe), 35	USA/CIA
		26	Omar Abdirahman (Omar Dooyow), 36	USA/CIA
		27	Hassan Abdulqadir Omar (Beeriow), 37	USA/CIA
		28	Abukar Abdi Omar (Baseey), 31	USA
		29	Jeylani Mayow (Sheekhunaa), 41	USA/CIA

[6] https://www.bbc.com/news/world-africa-57630144.
[7] https://calamada.com/dhageysomagacyo-jawaasiis-lagu-toogtay-fagaaraha-jilib/.
[8] https://calamada.com/koox-jawaasiis-ah-oo-galabta-lagu-laayay-saakow-magacyada/.
[9] https://calamada.com/jawaasiis-u-shaqeynayay-maraykanka-iyo-ingiriiska-oo-maanta-lagu-dilay-jilib/.
[10] Association with Abu Bakre Bissi and Bili Mahmud Ajli.
[11] https://calamada.com/shabakad-jawaasiis-ah-oo-madaxyada-looga-guray-buula-fulaay/.
[12] https://shahadanews.com/?p=13753.

Table 2 Individuals executed by Al-Shabaab courts in 2020 for spying

Date	Location	Ser	Name, age	Accused of spying for
04/01/2020	Buq'aqable, Hiran[13]	1	Abdi Qadir Hassan Adam, 25	FGS
		2	Abdi Aziz Ahmed Mohamud, 28	FGS
		3	Farah Ali Jibril, 29	Mahas Militia
01/04/2020	Bu'ali, Middle Juba[14]	4	Abdi Aziz Hasan Heybe, (Bensal)	USA
		5	Mohamed Daud Guliye (Jeey)	FGS
		6	Ismail Sheikh Mad Hassan (Mualim Bisbis)	USA
		7	Hasan Ibrahim Mohamed (Gidame)	FGS
		8	Hussein Mualim Hassan (GBS)	USA
		9	Shueyb Abdi Rashid Ibrahim (Dhagey)	Kenya
29/04/2020	El Buur, Galgaduud[15]	10	Ahmed Nurow Mohamed Herow, 23	SW
		11	Bashir Mohamud Dhagool, 22	USA
		12	Bishar Ahmed Abdulle Holow, 50	USA
15/05/2020	Jamaame, Lower Juba[16]	13	Mahamada Idow Adam (Tareeso),	FGS
		14	Adam Abdullahi Haji Adam Borow	FGS
		15	Osman Abdulle Afrah	FGS
		16	Hassan Hafow Saney	Jubaland
		17	Ali Madkeerow (Qoryooley)	South West
		18	Hilowle Bashir Adam	South West
22/08/2020	El Adde, Gedo[17]	19	Dini Abdiqadir Mohamed	USA
		20	Issa Osman Guelleh	Ethiopia
		21	Adan Hassan Mohamed	FGS
		22	Abdiaziz Hassan Abdi	FGS
05/09/2020	Sakow, Middle Juba[18]	23	Mohamed Aden Hassan (Mohamed Kheyr), 51	USA and UN
		24	Osman Farah Dhaqane, 27	
		25	Ali Abdirahman Abdi, 33	
		26	Abdi Sahal Dhabbar (Abdi Harqi), 57	
26/09/2020	Buq'aqable, Hiran[19]	27	Abbas Mohamed Osman	Spying
		28	Ahmed Mohamed Abikar	SNA

[13] https://www.allbanaadir.org/?p=139621.
[14] https://calamada.com/jawaasiis-lagu-toogtay-goob-fagaara-ah/.
[15] https://calamada.com/dhageysomagacyo-jawaasiis-u-shaqeynayay-mareykanka-oo-lagu-dilay-magaalada-ceelbuur/.
[16] https://calamada.com/jawaasiis-lagu-toogtay-fagaaraha-degmada-jamaamemagacyo/.
[17] https://calamada.com/dhagayso-jawaasiis-u-shaqaynayay-maraykanka-oo-lagu-laayay-gedo-magacyada/.
[18] https://somalimemo.info/articles/13567/koox-jawaasiis-ah-oo-lagu-dilay-fagaare-kuyaal-degmada-Saakoow-Akhriso-xog.
[19] https://calamada.com/dhagayso-jawaasiis-iyo-askar-lagu-dilay-wilaayada-hiiraan-magacyada/.

Annex 2.3: Areas administered and areas partially controlled by Al-Shabaab in Southern and Central Somalia

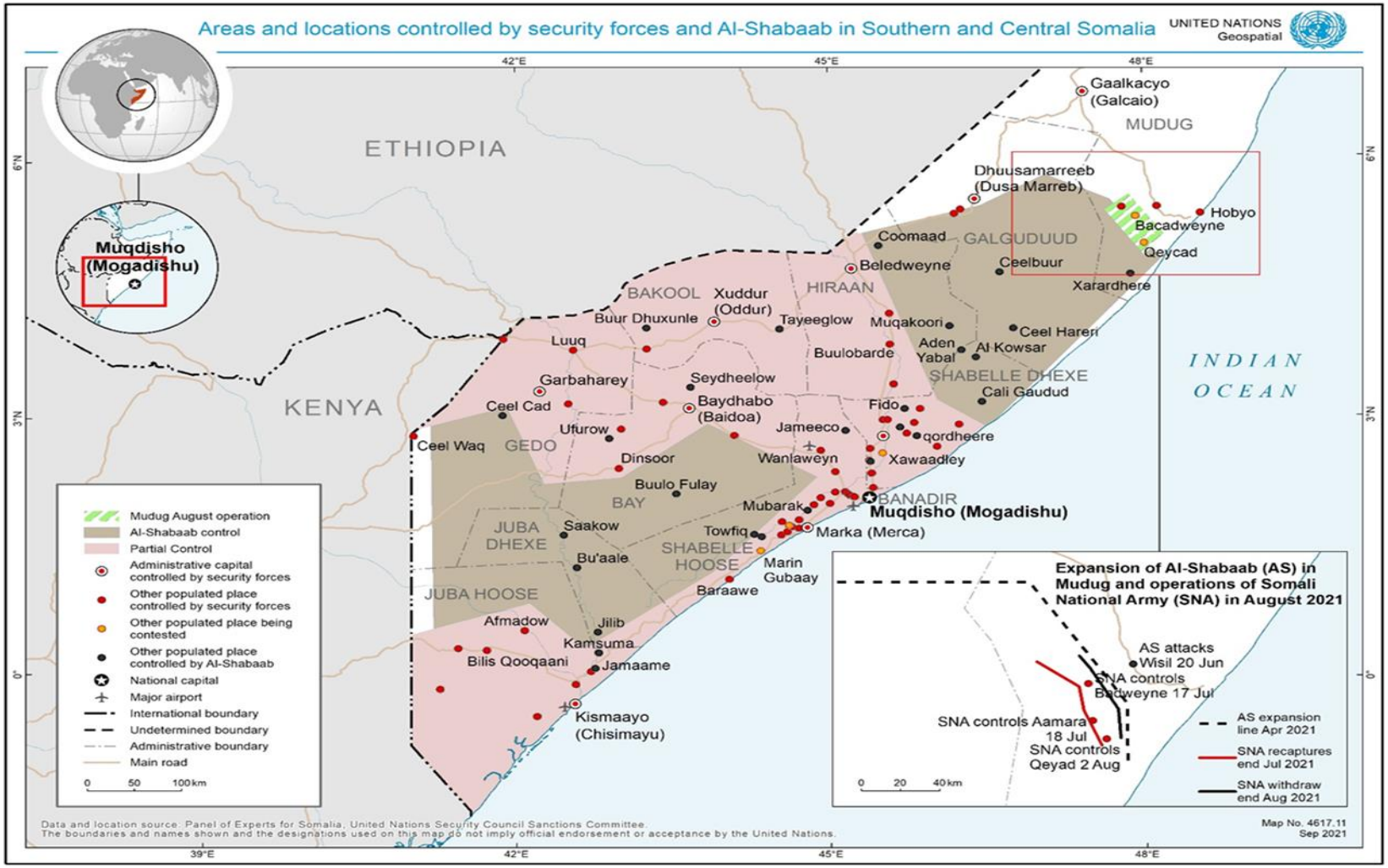

Annex 2.4: List of Al-Shabaab attacks

The panel recorded 1047 attacks attributed to Al-Shabaab during the reporting period using confidential UN security reports some of which corroborated by open sources and witnesses. Al-Shabaab associated media claimed a larger number of attacks and an exaggerated number of causalities. The Panel did not use the statistics of attacks to analyse trends over time but rather to identify areas of operations of Al-Shabaab and tactics used by the group. The geographic pattern of Al-Shabaab attacks was as follow:

- Attacks in Banadir districts: 270;

- Attacks on security forces outside Banadir: 678;

- Attacks on main supply routes (MSR): 44 ambushes and 99 IED attacks.

Al-Shabaab mainly used hit and run attacks on SNA and international bases which lasted few minutes and without casualties most likely seeking a psychological effect in order to demoralize troops. Some of these attacks used mortars and RPGs. The Panel noted only a limited number of operations used by al-Shabaab to hold or capture towns or overrun military bases. These operations were executed using suicide vehicle-borne improvised explosive device (SVBIED) and fighters according to the table 1 below:

Table 1. Al-Shabaab operations to hold, capture or overrun military bases

Date	Location	Objective
21/1/21	Baadweyne, Mudug	Town controlled
4/3/21	Bossaso Prison, Puntland	Prisoners freed
3/4/21	Awdheegle, Lower Shabelle	To overrun base
9/6/21	Daynunay, Bay region	Base overrun
27/6/21	Wisil, Mudug	Town not controlled
24/8/21	Aamara, Mudug	Town retaken from SNA and Galmudug forces

The most effective tactics by al-Shabaab to target security forces and Government officials was through the use of Person-Borne Improvised Explosive Device (PBIED) and vehicle-borne improvised explosive device (VBIED). Most of these attacks occurred in civilian sites and produced a large number of civilian casualties. Table 2 provides a list of PBIED and VBIED attacks on civilian sites soft targets throughout Somalia.

Table 2. PBIED and VBIED attacks on civilian sites in Somalia

Ser.	Date	Location	Type	Target
1	18/12/20	Galkayo, Mudug	PBIED	Government officials at Stadium
2	2/1/21	Lafoole, Afgoye	PBIED	Turkish Engineers
3	31/1/21	Waberi, Mogadishu	SVBIED	Gen. Mohamad Nur Galal at Hotel Afrik
4	5/3/21	Hamarjajab, Mogadishu	SVBIED	Lul Yemeni Restaurant
5	5/3/21	Wajid, Bakool	PBIED	Khat Market

6	3/4/21	Shangaani, Mogadishu	PBIED	Coffee restaurant
7	10/4/21	Berdaale, Baidoa	PBIED	Governor (survives)
8	14/4/21	Gololey, Middle Shabelle	IED	Minibus (20 Passengers)
9	15/6/21	Wadajir, Mogadishu	PBIED	SNA recruits at Gen Dhagabadan base
10	2/7/21	Shibis, Mogadishu	PBIED	Restaurant
11	30/7/21	Kismayo, Jubbaland	MIED	Bus transporting soccer team
12	10/8/21	Baadweyne, Mudug	IED	Vehicle transporting IDP returnees
13	19/8/21	Shangani, Mogadishu	PBIED	Restaurant

Source: Panel

4. Within Banadir districts where Al-Shabaab presence is not visible, the group was able to conduct its covert operations through the use of assassination, IED attacks, few mortar attacks and low scale hit and run attacks at the periphery of the region. The Panel recorded 270 of such attacks in Banadir districts mostly on security forces and Government officials. Table 3 and figure 2 show that the concentration of attacks is larger in the outer districts where security presence is lower.

Table 3. Attacks in Banadir districts

Ser	District	Total	Assassination	IED	Grenade	Mortar	Attack	Remark
1	Abdiaziz	1		1				
2	Bondhere	1	1					
3	Daynile	63	28	11	15		9	
4	Dharkenley	19	9	4	5		1	
5	Hamar-Jajab	2		2				
6	Hamar-Weyne	1		1				
7	Hodan	32	10	11	11			
8	Howl-Wadag	21	10		9		2	
9	Huriwa	29	8	4	7		10	
10	Kahda	3	1	1			1	
11	Karan	29	13	4	9		3	
12	Shangani	2		2				
13	Shibis	4	1	3				
14	Waberi	1					1	Hotel Afrik
15	Wadajir	21	11	4	1	5		Mortar IAIA
16	Wardhigley	11	5		3	2	1	Mortar Villa Somalia
17	Yaqshid	30	10	8	9		3	
	Total	**270**	**107**	**56**	**69**	**7**	**31**	

Source: Panel

The Panel recorded during the reporting period, 678 attacks on Somali and international forces in 54 locations in Southern and Central Somalia outside Banadir, as shown in table 4 below. The Panel believes that the number actual attacks is very likely to be bigger due to the lack of reporting of incidents in some areas. The largest numbers of attacks occurred in Janaale in Lower Shabelle and Xudur in Bakool with 42 and 44 attacks respectively. Figure 1 and 2 show the repartition of these attacks in a map.

Table 4 Number of Al-Shabaab attacks on Somali and International forces outside Benadir (see figure 2)

Location	Nb of attacks	Location	Nb of attacks	Base Location	Nb of attacks
Afgoye	30	Buulow Colow	8	Km60	12
Afmadow	4	Buur Hakaba	8	Lafoole	18
Aqabduco	10	Buurdhuubo	5	Luuq	9
Arbacow	21	Ceel Dheere	5	Mahaday	19
19Awdheegle	24	Ceel Waaq	7	Makuudo	7
Awdiinle	6	Celasha Biyaha	26	Beled Hawa	3
Bacad	15	Danaow	13	Mashalaaye	4
Baidoa	28	Dhobley	3	Qansax Dheere	17
Barawe	11	Dhusamareb	7	Qoryoley	16
Bardhere	12	Dinsoor	20	Sabiid	14
Barrire	18	Dolow	2	shalambod	8
Barsanguni	20	Gololey	7	Tabta	6
Beledweyne	10	Golweyn	12	Ted	6
Bilis Qoqani	6	Halgan	3	Wajid	20
Biyo Cadde	4	Jalalqsi	15	Wanlweyne	3
Bulobarde	11	Janaale	42	Xaj Cali	3
Buufow	7	Jowhar	13	Xudur	44
Buulo Mareer	19	Kismayo	13	Yonton	4
Total	**256**	**Total**	**209**	**Total**	**213**

Source: Panel

Figure 1. Attacks on Somali and International bases in Southern and Central Somalia (map No 4617.9)

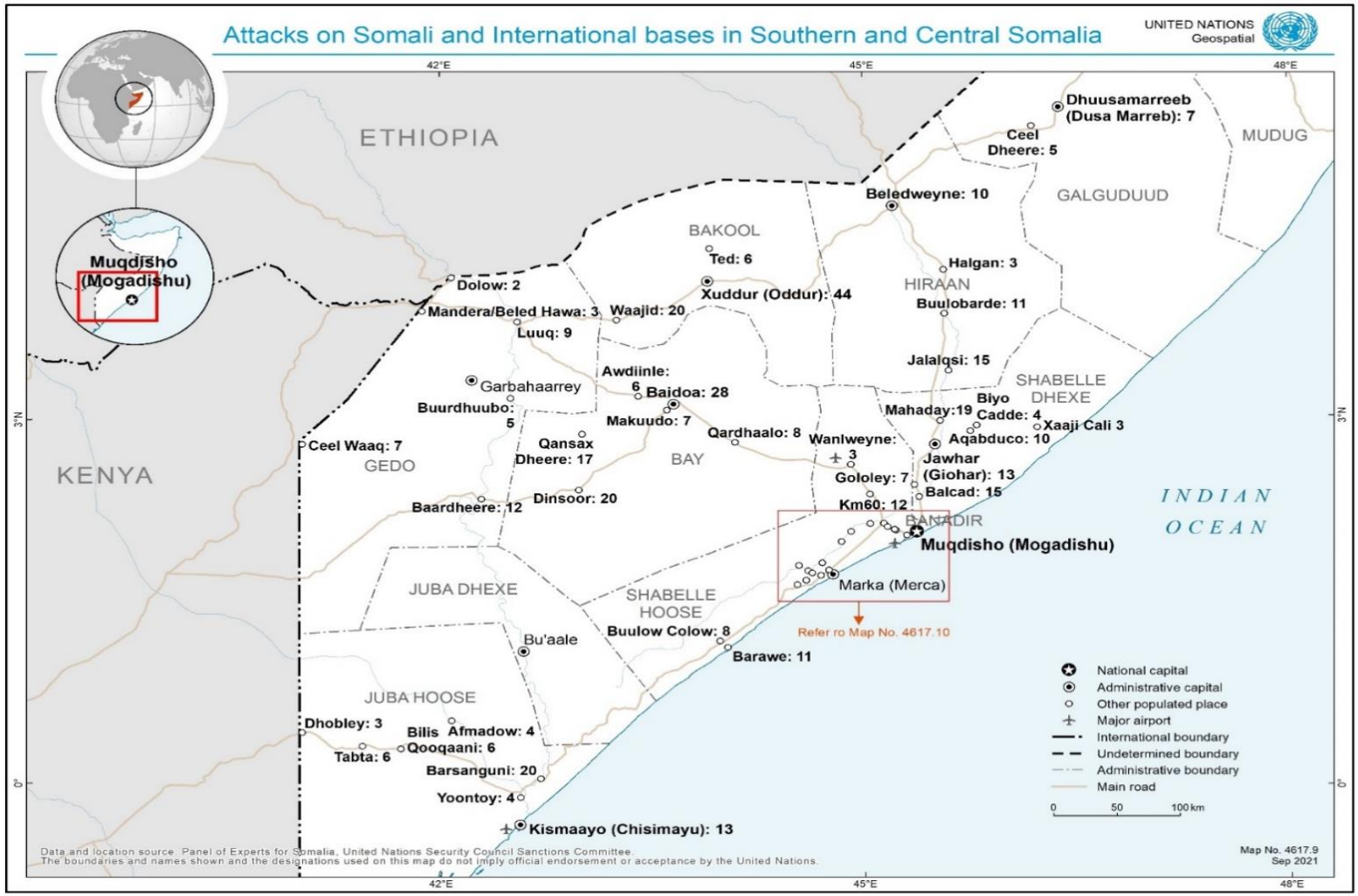

Figure 2. Attacks on Somali and International bases in Lower Shabelle and all attacks in Mogadishu districts (map No 4617.10)

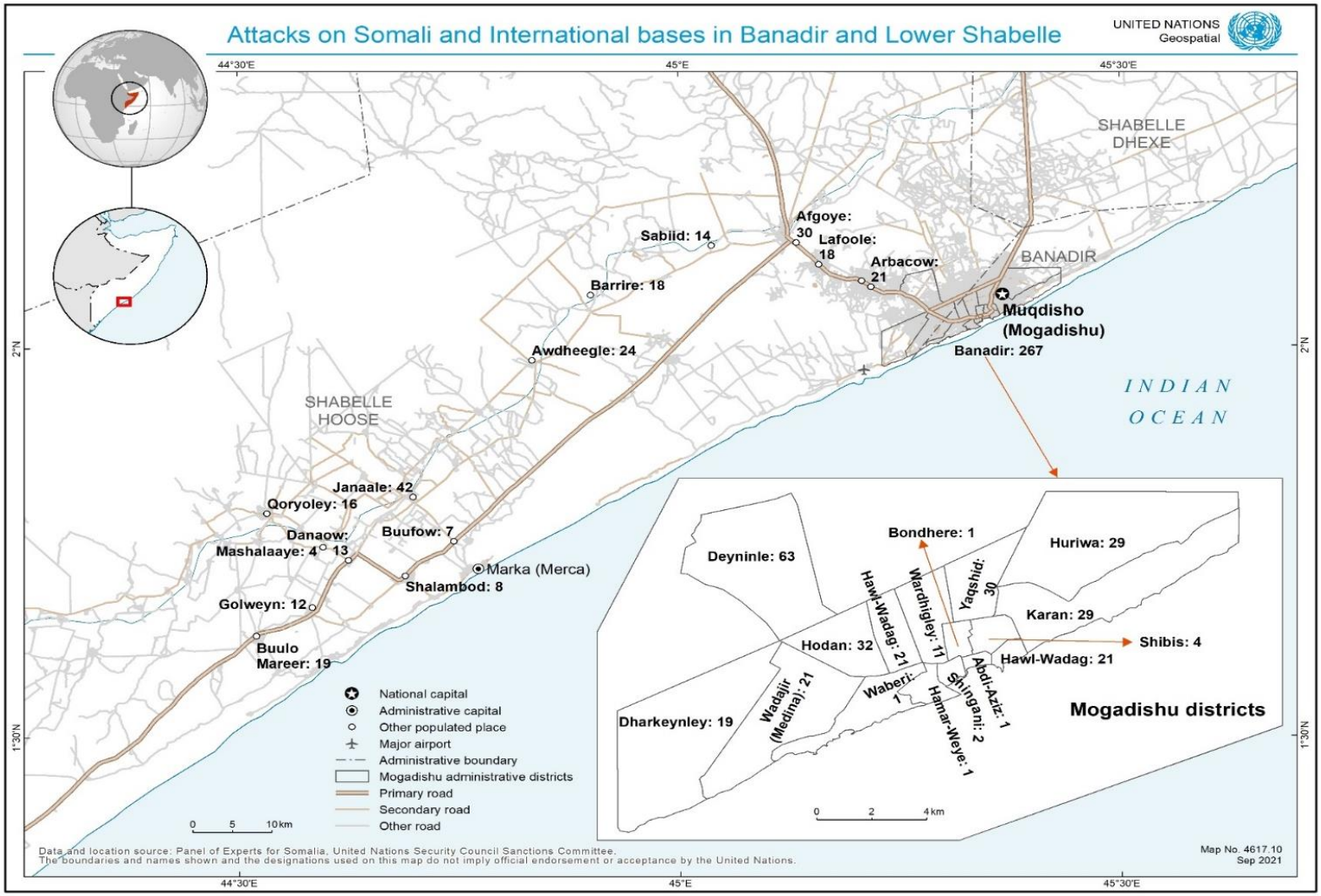

Annex 2.5: Vulnerabilities of SNA bases

Annex 2.5: Vulnerabilities of SNA bases

The lack of adequate force protection for static security made SNA forces vulnerable to repetitive hit-and-run attacks on their bases by Al-Shabaab. The Panel gathered pictures showing force protection challenges faced by SNA in their Forward Operating Bases (FOBs). Figures 1 and 2 show the lack of compound security in Daynunay and Goof Gaduud FOB, 8 kilometres southeast and 30 kilometres northwest of Baidoa respectively.

Figure 1. Daynunay FOB, November 2020

Source: Confidential.

Figure 2. Goof Gaduud Burray FOB, November 2020

Source: Confidential.

Annex 2.6: Bosaso prison attack

Conduct of the attack

On 4 March 2021, at around 23:00 local time, Al-Shabaab launched a complex attack on the central prison in Bosaso, Puntland, to free prisoners from the facility.[20] The attack was supported by operations outside the prison to block road access to the facility and prevented prison officers from providing reinforcements (see figure 1).[21] Al-Shabaab gained access to the prison by breaching the eastern wall (see figure 2) and, once inside, the group released prisoners associated with Al-Shabaab before releasing the remaining non-Al-Shabaab-affiliated prisoners.

According to the Puntland Custodial Corps, Al-Shabaab took prisoners who were former Somali Police and Somali Armed Force officers, as well as prisoners with links to the Islamic State, as hostages.[22] Information received by the Panel indicates that 337 prisoners escaped, of which 83 were convicted Al-Shabaab operatives, including four high ranking officials.[23] At least one prisoner tied to Al-Shabaab was scheduled to be executed the following day.[24] Additionally, among the 337 escapees, were four prisoners, convicted by the Supreme Court of Seychelles in 2021 for having committed acts of piracy.[25]

Twelve prisoners were subsequently recaptured in the following hours. The recapture of other fugitives was hampered by the fact that prisoners were dressed in civilian attire, making detection difficult.[26]

Nine security forces—three prison officers, five Puntland Intelligence and Security Agency officers and one Puntland Maritime Police Force officer—died during the attack.[27]

Figure 1: Extract of the Map showing where the roads were blocked by the attackers (in red squares).

Source: Confidential

[20] Confidential report from an international security company operating in Puntland, March 2021.
[21] Ibid.
[22] Confidential UN report, March 2021.
[23] List on file with the Panel.
[24] Confidential source.
[25] The four prisoners are: Abdirhaman Adam Abdirhaman, Abdullahi Ibrahim Roble, Farad Ahmed Jama and Mohamed Dahir Omar.
[26] Confidential report from a Puntland security institution, March 2021.
[27] Available at https://ent.siteintelgroup.com/Statements/shabaab-official-warsame-speaks-on-bosaso-central-prison-operation-vows-more-raids-to-come.html.

Figure 2: Hole blasted into the eastern prison wall.

Source: Confidential

Measures taken by Puntland authorities to address the security deficiencies

The preparation and sophistication of the attack by Al-Shabaab exposed weaknesses in the security forces' equipment and readiness. For example, the prison lacked personal identification information, such as photographs or fingerprints, for each prisoner; had no defensive plan or sufficient weapons and ammunition to counter the attack or basic equipment to communicate during the attack; and the prison staff subsequently failed to properly implement crime scene management measures.[28]

In response, the President of Puntland convened an emergency security meeting resulting in the immediate establishment of a Joint Operation Coordination Centre (JOCC) in Garowe intended to improve coordination between security elements. Puntland also established regional JOCCs in Bosaso and Galkayo.[29]

The military equipment used by Al-Shabaab and retrieved in the aftermath of the attack is displayed in annex 4.1.

[28] "After-action review" from Puntland Security Forces report obtained by the Panel.

[29] The JOCC has been established on 31 March 2021. The JOCC operational design note is on file with the Secretariat

Annex 2.7: Recruitment of a new, FGS-aligned, security unit (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 2.8: Maritime attack on a vessel off-shore from an Al-Shabaab controlled area

The Panel received information that the Passenger/Ro-Ro Anatolian vessel (IMO 9005869), registered in Turkey and operated by Mavi Deniz Tasimaciligi, was victim of an attack by a skiff off the coast of Somalia, on 13 August 2021, while on its way from Fethiye, Turkey to Mogadishu, Somalia. According to its captain the vessel was shot at from a skiff with RPGs and small arms (see figure 4).

The Panel noted that the vessel's automatic identification system (AIS) track showed that the vessel was almost stationary for about 24 hours less than 1,000 meters off the Somali coast in an area controlled by Al-Shabaab. That area is not patrolled by Somali security forces and Al-Shabaab has a stronghold 30 kilometres inland in a locality named Ali Gaudud (coordinates: 3°10'42"N, 46°26'9"E). The Panel sent an official correspondence to the vessel's operating company seeking clarification on the circumstances of the attack and the reasons behind its position close to an area controlled by Al-Shabaab.

Figure 1: Track between 2 and 17 August 2021.

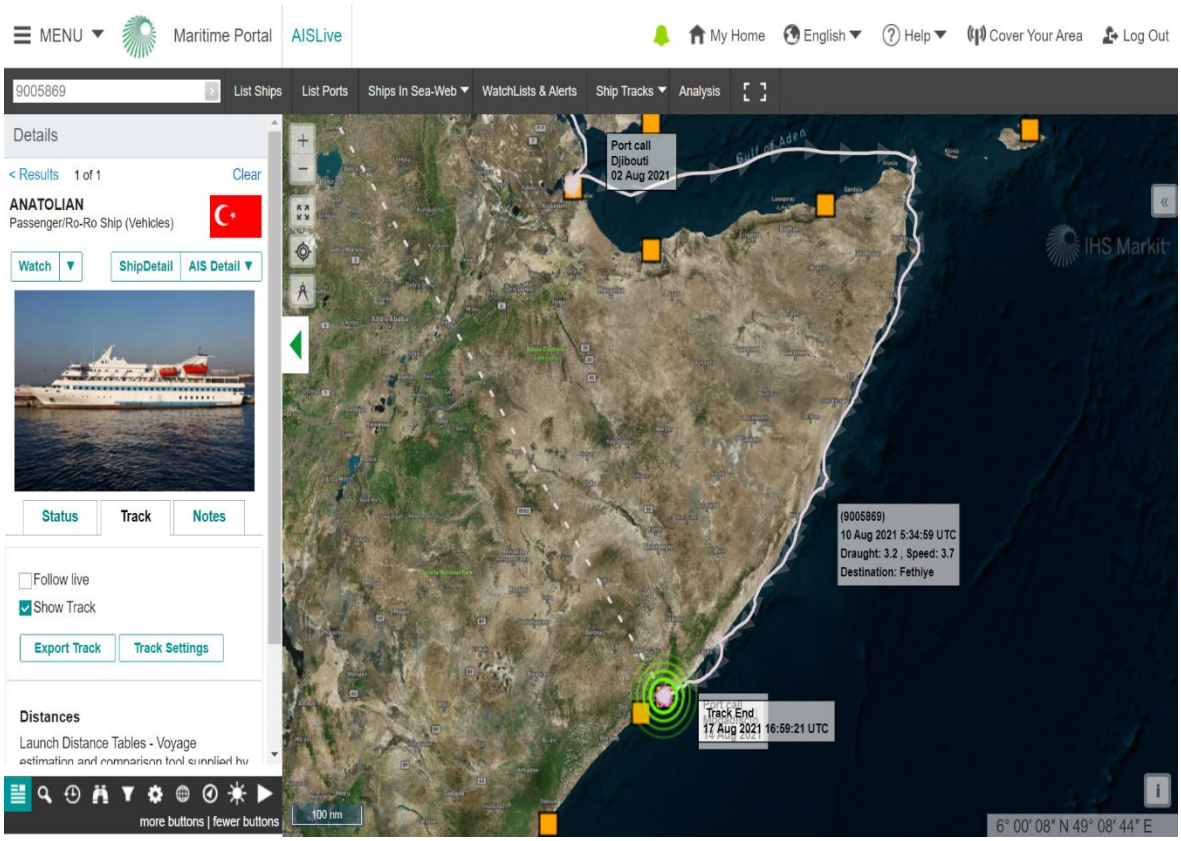

Figure 2: Position of the vessel on 12 August 2021 at 6:31 UTC.

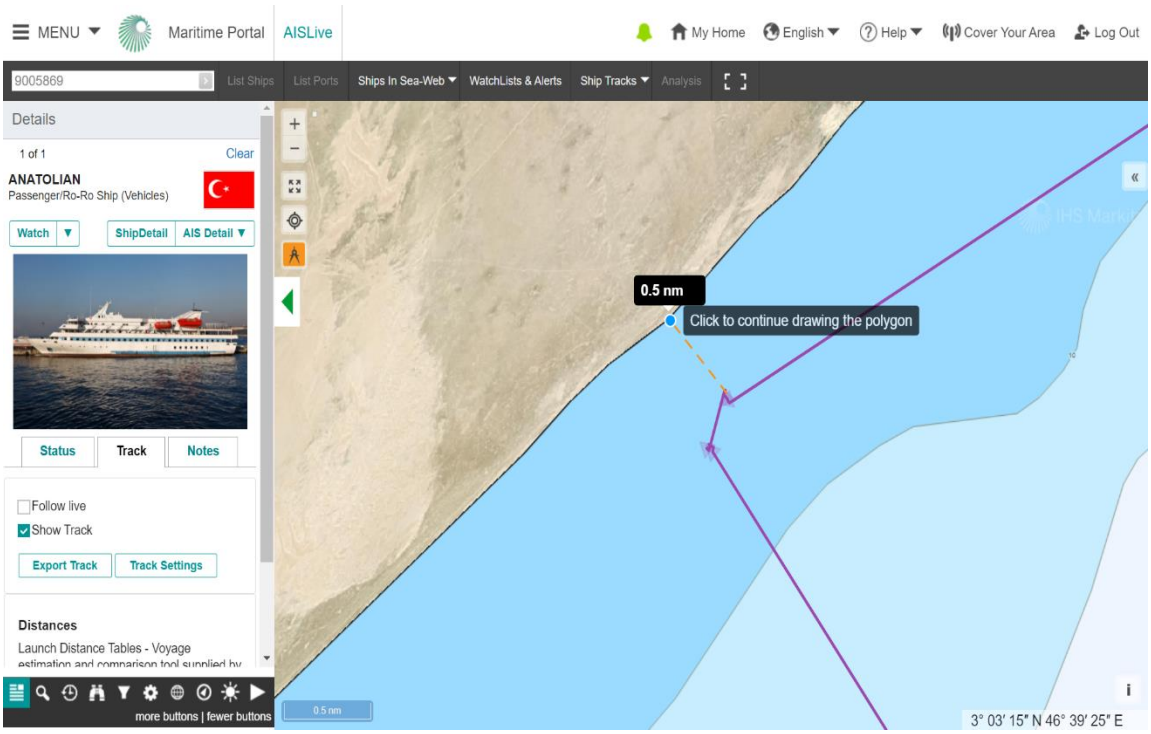

Figure 3: Position of the vessel on 12 August 2021 at 6:31 UTC and 13 August 2021 at 4.58 UTC.

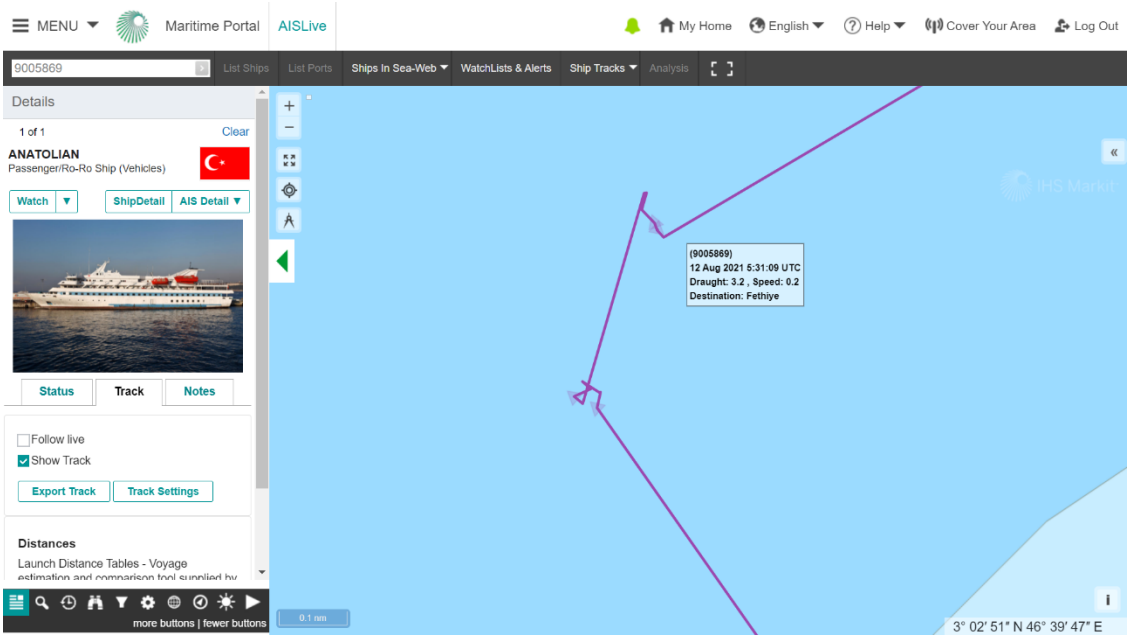

Figure 4: RPG's impact on the vessel.

Annex 3.1: Network of Al-Shabaab checkpoints within Somalia (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 3.2: Al-Shabaab financial receipts and documents (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 4.1: Military equipment in the possession of Al-Shabaab

1. Military equipment used by Al-Shabaab during the Bosaso Prison attack

- Figure 1 displays a casing of a recoilless rifle ammunition, with characteristics consistent with an 84mm L-45 Carl-Gustaf ammunition, manufactured in Sweden in 1977. A tracing request has been sent to Sweden. Despite thorough investigation done by Swedish authorities, it has not been possible to determine whether the specific ammunition was manufactured in Sweden, or elsewhere under license.[30]

Figure 1: Casing of a recoilless rifle ammunition.

Source: Security operators in Bosaso.

- Figure 2 displays a casing of a 60mm mortar round, with characteristics consistent with 60mm M73 HE manufactured in 2016 in Serbia by Krusik factory, lot number 08. The same type of mortar rounds was fired by Al-Shabaab on 17 February 2020 in the direction of the UN compound within AAIA.[31] A tracing request has been sent to the Republic of Serbia. The Government of Serbia further informed the Panel that this round was exported in 2016 to the Kingdom of Saudi Arabia. The end-user certificate associated with the export stipulates that the item would not be re-exported or transferred to any other party without the consent of the Serbian authorities. So far, no request for approval to re-export the above-mentioned mortar round has been addressed to the Serbian authorities.[32]

The Panel has further sought the assistance of the Kingdom of Saudi Arabia in order to better understand the circumstances under which this ammunition ended up with Al-Shabaab.[33]

[30] Official correspondence from Swedish authorities dated 4 May 2021.
[31] See S/2020/949, annex 4.1.
[32] Official correspondence from Serbian authorities, dated 6 May 2021.
[33] Official correspondence dated 10 June 2021. At the time of writing, response still pending.

Figure 2: Casing of 60mm mortar round

Source: Security operators in Bosaso.

- Figure 3 displays the ignitor cap of a hand grenade with characteristics consistent with UZRGM grenade manufactured by factory 583 in 1970 in Leningrad, USSR. The same type of grenades were captured from Al-Shabaab in March 2018 by the Uganda People's Defence Force (UPDF) and used by Al-Shabaab during the Sahafi hotel attack on 9 November 2018 and during the Manda Bay attack on 5 January 2020.[34] The date of manufacture makes it too old to be traced.

Figure 3: Ignitor cap of a hand grenade.

Source: Security operators in Bosaso.

- Figure 4 shows a cartridge of a round calibre 5.56x45mm ammunition with characteristics similar to NATO calibre ammunition manufactured by LC (Lake City factory) in the US, dated 2010. This ammunition is used in assault rifles like M16 or M4. The unknown lot number makes it impossible to trace this item.

[34] See S/2019/858, annex 2.6 and S/2020/949, annex 4.1.

Figure 4: Round of NATO calibre 5.56x45mm ammunition.

Source: Security operators in Bosaso.

- Cartridge cases related to ammunition from different calibres (7.62x39mm, 7.62x54mm, and 14.5x114mm) were also found with headstamps markings that were, to the Panel's knowledge, never documented before in Somalia.
- Two AK-pattern assault rifles have also been retrieved, with none of the serial numbers matching any database available to the Panel.

2. Al-Shabaab-released videos showing military equipment

- On 29 January 2021, Al-Shabaab released a video documenting its preparation to attack Camp Simba in Manda Bay, Kenya.[35] The Panel has identified some military equipment that complement or confirm the identifications mentioned in last year's report.[36] Figure 5 shows a militant using an assault rifle M4.

[35] Available from https://ent.siteintelgroup.com/Statements/shabaab-video-documents-preparation-conduct-of-raid-on-u-s-naval-base-in-manda-bay.html.
[36] See S/2020/949 annex 4.1.

Figure 5: Al-Shabaab militant using an assault rifle M4.

Source: Screen capture from the video.

- Figure 6 shows a type 56-2 rifle, bearing the FGS markings of the SNA weapons "SO XDS-2017".

Figure 6: Type 56-2 rifle, bearing the FGS markings.

Source: Screen capture from the video.

- Figure 7 shows a light machine gun with characteristics consistent with Type 80 (PKM-type,7.62x54mm) manufactured in 2017 by Factory 26, Jianshe Machine Tool Factory in Chongqing, PRC. Without a legible serial number, the Panel was not able to trace it.

Figure 7: Light machine gun.

Source: Screen capture from the video.

- On 12 April 2021, Al-Shabaab released a video highlighting its operations in Kenya and Somalia.[37] The Panel identified military equipment previously delivered to the FGS. Figure 8 shows an armoured Personnel carrier (APC) exposed to media by Al-Shabaab. This APC is part of the shipment of 68 APCs delivered by Qatar on 17 January 2019.[38]

Figure 8: A*rmoured Personnel carrier.*

Source: Screen capture from the video.

[37] Available from http://sitemultimedia.org/video/SITE_Shabaab_Frontiers_Glory6B.mp4.
[38] Official notification dated 29 January 2019.

Annex 4.2: Weapons and ammunition management

Weapons and ammunition management policy

National WAM Strategy

The national WAM strategy has been developed through a collaborative process between Somali government institutions. The change of Prime Minister and ongoing challenges in the electoral process have prevented the document from being formally signed. The aim of the national WAM strategy, which took into account inputs and comments from international partners, is to provide strategic guidance to implement an efficient WAM at the Federal and FMS levels. Management of storage sites and inventory control to an international standard will contribute to the foundations of an effective and efficient WAM system.

Coordination with FMS (Regional Security Offices)

Regional security offices (RSOs) were established in 2017 in the Federal Member States (FMS) to improve the coordination between FGS and FMS officials on security-related issues. The RSOs are an initiative of the FGS, with links to the Office of the National Security Advisor. The RSOs have already played an essential role in reviewing and ensuring FMS support of the Somali Transition Plan (STP).[39]

WAM Standard Operating Procedures (SOP)

In addition to the nine SOPs in force at Halane Central Armoury,[40] the FGS has drafted an SOP related to weapons and ammunition management, codifying the procedures that the Somali National Army should follow from importation of weapons and ammunition to distribution to the units. This SOP was formally adopted in October 2020 by the Cabinet of Ministers but has not been officially translated into English at this stage. This SOP is structured around the main WAM pillars: procurement of weapons and ammunition, registration, and distribution.

WAM procedures and implementation

Implementation of the WAM system should encompass all its aspects, from registration to distribution to the Somali National Security Forces (SNSF) units and individuals. Some projects, detailed below, have been launched to allow an effective tracking mechanism, but some gaps remain. The setup of a full system will take time and require a strong willingness, at both political and SNSF units' levels.

Registration, record-keeping and tracing of weapons and ammunition

A digital weapons register based on a mobile phone data collection application called Fulcrum[41] has been successfully deployed within the Somali Police Force (SPF) by the FGS Joint Verification Team (JVT). The system was piloted by the SPF in March 2020

[39] Meeting with the NSA on 24 June 2021 and exchange of information with UNSOM senior staff members, August 2021.

[40] In May 2018, the SNA issued a set of nine standard operating procedures for weapons and ammunition management at Halane Central Armoury. These SOPs deal with general procedures, procedures for weapons, procedures for ammunition and explosives, accounting of weapons and ammunition, marking of weapons, destruction of weapons and ammunition, transport of weapons and ammunition, reception and documentation procedures, and captured weapons.

[41] See S/2020/949, annex 4.2 strictly confidential.

and then fully deployed in Mogadishu in November 2020 and in Galmudug in August 2021 . On 6 September 2021, 5,637 weapons from the SPF have been recorded (4,414 in Banadir and 1,223 in Galmudug).[42]. All information on these SPF-owned weapons have been added in the functional prototype WAM database developed by the JVT. The JVT assesses that this system has the potential to be used across the Somali security forces at both the National and Federal Member State levels

A complete WAM system would be composed of three elements: the data capture mechanism (Fulcrum), the national WAM database, and a dashboard for external reporting. The necessity of a central national database system established at the federal level for imports, stock records, and records of issue and receipt of weapons to the security forces has been clearly expressed in the draft Somali National WAM policy. The setup of such a database still requires significant development and resources to enable a robust sustainable tracing system.[43]

The full implementation of Somalia's WAM system will feed a national database enabling inventory management, internal and external reporting, procurement planning, distribution, disposal planning and weapons tracing. Although still a pilot project, early engagement across the security sector would support a coherent and integrated approach, maximising both efficacy and return on investment. The implementation of such a system is key for monitoring the requirements of the current arms embargo regime and will also be instrumental in building the capacities of the FGS to control flows of weapons and ammunition in the aftermath of a possible lifting or further easing of the arms embargo regime.

Weapons marking

In 2014, the Security Council requested Member States to support the efforts of the Federal Government of Somalia to start a weapons marking process.[44] A total of eleven weapons marking machines have been donated to Somalia (November 2020 update), although the current functioning of all machines is not known to the Panel.[45] The three most recent machines (Schmidt Styliner Mk III model) were shipped to Somalia in October 2020. One marking machine was delivered to Garowe, while the other two have been assigned to other FMS.[46] Marking machines in the possession of FMSs will be useful to mark the weapons in the possession of the FMS security forces and of the clan communities.

The weapons marking process has been consistently implemented by the personnel at Halane. The FGS periodic report to the Security Council dated 2 October 2019 indicates that, as of June 2019, a total of 20,240 weapons had been marked, including imported weapons and weapons already present before the partial lifting of the arms embargo in 2013. All weapons legally arriving in Somalia must be marked, and information on marked weapons is to be entered into a marking database (information displayed in Halane Logbooks). Inter-agency marking teams have been established and trained since 2015 by JVT, UNMAS and Mines Advisory Group (MAG). A written standard operating procedure on marking was issued by the FGS in May 2018 (SOP 5: Marking of Weapons).

[42] Direct information from the JVT.
[43] The JVT estimates a further $200,000 dollars for database development and start-up costs. In addition, a commitment of staff from the Somali Security Forces and International Mentors are required.
[44] See S/PRST/2014/9.
[45] See S/2017/924, para. 136.
[46] The recipient FMS for the two machines remain to be determined by the ONS.

Safe storage and stockpile management

The enhancement of safe storage and stockpile management remains a priority for the FGS, as demonstrated by the setup of the Joint Technical Team in charge of the Joint Technical Assessment and the commitment to proceed to a proper refurbishment of Halane and the building of an alternate explosive storage site (see above).

This particular assessment of Halane must be extended to the whole of Somalia in order to assess current storage conditions and capacities; as well as future needs of the SNSF. An assessment of weapons and ammunition storage facilities at both FGS and FMS levels is underway. Obtaining a quantitative and qualitative assessment of all weapons and ammunition storage facilities across Somalia will allow the FGS to have a precise and complete mapping of storages and stockpiles used by SNSF. It will also enable the FGS to assess the SNSF's operational needs in line with the storage capacities, and subsequently the necessary support needed from international partners.

Distribution process

The distribution process follows official guidelines issued by the FGS (WAM SOPs and Halane SOPs) and practices.[47]

In particular, the SOP "Reception and Documentation Procedures at Halane Armoury" stipulates that electronic detailed records must be maintained for each weapon entering the Halane facility. Such a distribution system, along with a tracing system, would constitute a solid pillar of the WAM foundations.

Disposal of weapons and ammunition

Halane SOP 6 sets out the procedures for destruction of SNSF weapons and ammunition.

Destruction of weapons is to take place at the Halane Armoury. The location and the status of the shearing machine in Halane remains unknown. For the disposal of ammunition, no destruction site has been specified in this SOP. The order to dispose of weapons and ammunition must emanate from the Chief of Defence Forces, and records are to be kept at Halane. The Panel has never seen a report regarding disposal of weapons or ammunition. Indication of disposal of weapons and ammunition should also be reported in the WAM national database.

[47] Any distribution of weapons and ammunition from Halane Central Armoury to SNSF units should follow an order from the Chief of Defence Staff, confirmed by voucher receipt from Halane Central Armoury and acknowledgment of receipt by the field units.

Annex 4.3: Integration of the WAM database into a Somali-owned WAM system

Once the WAM database prototype has been extended to all SNSF, it will aim at being integrated into a full Somali-owned WAM system as presented in figure 1. Such a system will give to the FGS a full oversight of its owned weapons and ammunition, in abidance with UN Security Council requirements.

Figure 1: Complete WAM system to be implemented

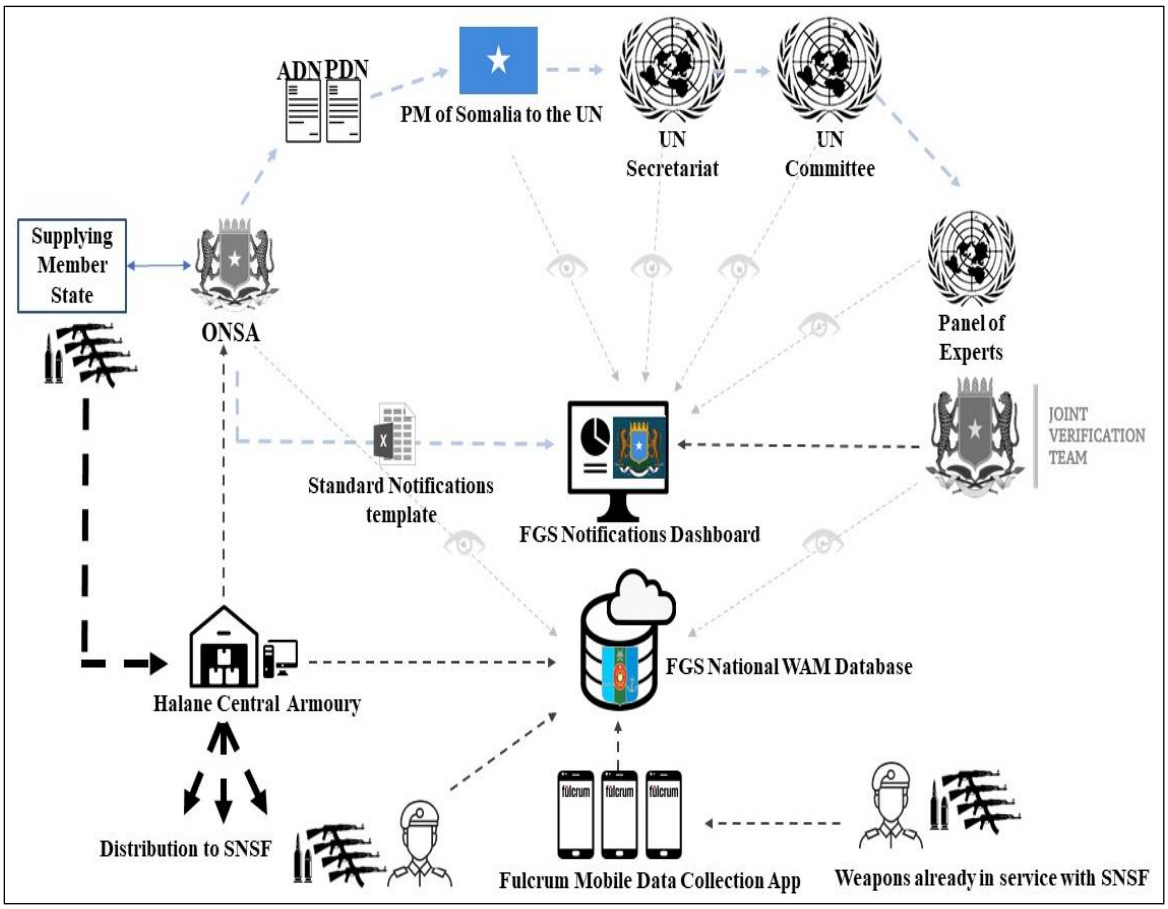

Source: JVT/FGS and Panel

Annex 4.4: Notifications of weapons and ammunition (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 4.5: Consignments of weapons and ammunition since 2013 (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 4.6: Unnotified shipment of military trucks

Figure 1: Passenger/Ro-Ro ship MV Birden (IMO 7305772) at the port of Mogadishu on 30 April 2021.The detailed photo of the hull shows the remains of the painted name of the shipping company İstanbullines.

Source: Confidential

Figure 2: Unloading of military trucks in Mogadishu on 30 Avril 2021.

Source: Confidential

Annex 4.7: Suggested standardized templates for notifications of weapons, ammunition and military equipment

In order to ensure that all advance and post-delivery notifications are provided with sufficient level of details, the Joint Verification Team (JVT) recommended that notifications should follow a standardized template.[48]

In collaboration with the JVT, the Panel further adapted this template to fulfil the requirements listed in the Guidelines of the Committee for the conduct of its work,[49] proposing additional entry fields of information The three different lists displayed below indicate the mandatory contents that must appear in each notification: one for weapons, one for ammunition, and one for military equipment, as listed in annexes A and B of resolution 2551 (2020). Theses templates will initially be completed by the supplier, assisting the FGS in properly managing the requested military equipment (e.g., registration, storage, tracing, etc.). These templates aim at being included in the updated Implementation Assistance Notice No.2.

Table 1: Template for weapons

- ITEM TYPE
- MANUFACTURING COUNTRY
- MANUFACTURER
- YEAR OF MANUFACTURE
- CATEGORY
- MODEL
- CALIBRE
- FULL SERIAL NUMBER
- GOVERNMENT MARKING
- DESIGNATED END USER
- MEANS OF TRANSPORT FOR THE SUPPLY
- EXPECTED DATE OF DELIVERY TO SOMALIA (OR DATE OF EFFECTIVE DELIVERY)
- PLACE OF DELIVERY
- PLACE OF STORAGE

Table 2: Template for ammunition

- ITEM TYPE
- MANUFACTURING COUNTRY
- MANUFACTURER
- YEAR OF MANUFACTURE
- CATEGORY
- TYPE OF AMMUNITION
- CALIBRE
- LOT / BATCH NUMBER (AMMUNITION)
- QUANTITY IN BOX / CRATE
- BOX / CRATE NUMBER

[48] FGS periodic report dated 4 February 2021.
[49] Available at https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/751/guidelines.

- EXPIRY DATE
- DESIGNATED END USER
- MEANS OF TRANSPORT FOR THE SUPPLY
- EXPECTED DATE OF DELIVERY TO SOMALIA (OR DATE OF EFFECTIVE DELIVERY)
- PLACE OF DELIVERY
- PLACE OF STORAGE

Table 3: Template for military equipment other than weapons and ammunition

- ITEM DESCRIPTION
- MANUFACTURING COUNTRY
- MANUFACTURER
- YEAR OF MANUFACTURE
- MODEL
- QUANTITY
- UNIQUE IDENTIFYING NUMBER (SERIAL NUMBER)
- ITEM NUMBER (ORDINAL NUMBER)
- ADDITIONAL NOTES
- DESIGNATED END USER
- MEANS OF TRANSPORT FOR THE SUPPLY
- EXPECTED DATE OF DELIVERY TO SOMALIA (OR DATE OF EFFECTIVE DELIVERY)
- PLACE OF DELIVERY
- PLACE OF STORAGE

Annex 4.8: Illicit flow of weapons and ammunition to Somalia (STRICTLY CONFIDENTIAL)

Annex 5.1: Forced displacement of population

As of July 2021, there were 2,968,000 Internally Displaced Persons (IDPs) in Somalia. 537,000 people had fled their homes between January and July 2021 alone, with conflict-related displacement accounting for over 70 per cent of the cases (389,000).[50]

During the reporting period, the Panel documented new waves of forced displacement of populations in South West State and Galmudug, following ultimatums issued by Al-Shabaab, with over 11,000 families forced to leave their homes. The cases documented show an aggressive campaign of forced displacement inflicted by Al-Shabaab upon communities, at times as collective punishment. In the context of these attacks, the Panel also documented instances of destruction of civilian objects essential to the survival of the civilian population, including water wells and livestock. The circumstances triggering these attacks against entire communities can be grouped under four different categories:

1) Communities' perceived affiliation or collaboration with the Federal Government of Somalia and/or international forces;

2) Economic rivalry;

3) Community resistance to Al-Shabaab attempts to impose its authority and administration, including through mobilization of clan militia; and

4) Communities' defiance to Al-Shabaab's directives – such as those imposing blockades on certain enclaves;

Communities' perceived affiliation or collaboration with the Federal Government of Somalia and/or international forces – the case of populations living near "liberated areas"

Al-Shabaab compelled entire communities to displace in retaliation to military and territorial losses of the group. The order to displace was triggered by the perceived collaboration of these communities with Federal or Regional authorities or the facilitation of SNA and AMISOM military operations. For example, on 26 December 2020, the Al-Shabaab administration for Lower Shabelle based in Ugunji,[51] gathered the elders of seven villages in Marka district and gave an ultimatum to the residents, to vacate their villages within 48 hours. Over 1,400 households (approximately 10,000 people from the Rahanweyn and Garre clans) were forced to abandon Buulo Dhurow, Daariyow, Falkooni, Farange, Gaarilow, Kamiirow, and Shufeeri (see figure1 for a breakdown of displacement) and displace to Buufow Bacaad and Mogadishu.[52] Sources within the affected communities told the Panel that Al-Shabaab accused these displaced communities of having collaborated with AMISOM and SNA forces after these recovered Marka in March 2020.[53]

Even when communities moved to Government-controlled areas harassment by Al-Shabaab continued, highlighting the capacity of the group to exert its influence on

[50] See UNHCR data about displacement in Somalia, available from https://data2.unhcr.org/en/documents/download/88146.

[51] The regional Al-Shabaab administration for Lower Shabelle has moved from Janaale to Ugunji, 7 kilometres northeast of Janaale (coordinates 1°52'24"N, 44°43'21"E) following the SNA military operation to liberate Janaale.

[52] Humanitarian reports, January 2021.

[53] Interviews with community leaders from the affected villages, humanitarian and security sources, January, February, March and April 2021.

communities beyond the territories it directly administers. The IDPs displaced in Buufow Bacaad were required during the month of April 2021 to provide financial "support " to Al-Shabaab in Ugunji in the amount of 4.5 US$ per 4,000 square meter of land owned.[54]

Beside this instance of collective punishment, during the mandate the Panel noted several incidents where Al-Shabaab retaliated against the population in areas "liberated" but subsequently retaken by the group. These incidents underscore the urgent need to assess the impact of military operations on civilians beyond their immediate outcome, particularly where security, governance and stabilization efforts are not integrated with military operations.

Figure 1: Map of the displacement from Buulo Dhurow, Farange, Shufeeri, Daariyow, Kamiirow, Falkooni, Gaarilow, with number of households impacted.

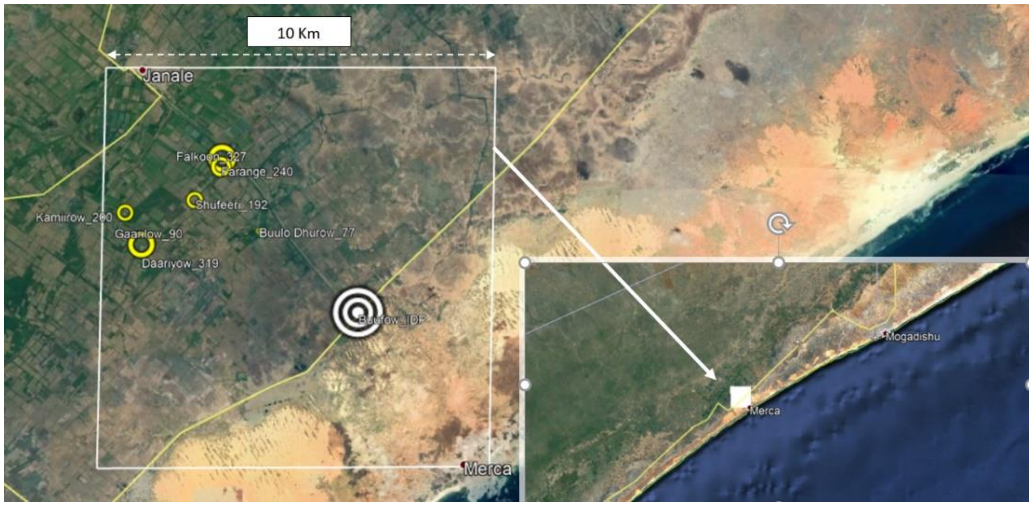

Source: Panel using Google Earth.

Economic rivalry – the case of Galjaeel militias challenging Al-Shabaab's illegal taxation business on Main Supply Routes (MSRs)

Al-Shabaab retaliated against entire communities when the group's economic interests and illicit revenue generation sources were challenged by competing clans. This took place at the beginning of January 2021, when the Al-Shabaab faction controlling Shoole Mareer; Jama'ada Dheenta and El Bashiir checkpoints north of Wanla Weyne, in Lower Shabelle, clashed with Galjaeel militias over the control of the lucrative illegal taxation of commercial traffic on the northern corridor of the Afgoye-Wanla Weyne MSR. The humanitarian consequences were notable, with civilians becoming victims of forced displacement and retaliatory attacks in Wanla Weyne district, and others suffering the impact of the temporary suspension of commercial traffic.[55]

The clashes originated when passenger and commercial transports started avoiding the Galjaeel militia-controlled checkpoint near Bali Doogle SNA camp in Wanla Weyne, due

[54] Ibid.

[55] According to security reports obtained by Panel some 150 lorries suspended deliveries along the Afgoye- Wanla Weyne corridor

to the abusive and predatory behaviour of these militias.[56] Interviews conducted by the Panel with drivers of commercial and passenger vehicles indicate that civilians were subjected to repeated incidents of assault, robbery, extorsion and SGBV.[57] When drivers opted to pass via the Afgoye-Toratoow road controlled by Al-Shabaab, Galjaeel militias retaliated. On 9 January 2021, Galjaeel militias in Yaaq Biri Weyne hijacked and set alight three commercial trucks as a punishment and warning for other commercial truck owners not to reroute the traffic to the Al-Shabaab-controlled checkpoints (see figure 2 and 3). Other accounts gathered by the Panel indicate that the commercial trucks were targeted as they were transporting goods intended to Al-Shabaab controlled areas.[58] The Panel could not independently verify these claims.

Figure 2 and 3: Commercial trucks burned by the Galjaeel militia in Yaq Bari Weyne

Source: Confidential

The conflict between Al-Shabaab and Galjaeel militias rapidly escalated when the Galjaeel clan elders refused to compensate the owners of the burned trucks. On 14 February 2021, Al-Shabaab forcibly displaced around 1,500 Galjaeel households from the villages of Yaaq Biri Weyne, Gobaanle, Yaaq Doomaar, Beyley, Saaweyn, Guullow, Madah-Madoobe, Kab-Harag, Afyuur, Belet Amiin, and Leego, giving them 24 hours notice to vacate their homes.[59] The majority of the displaced communities moved to Wanla Weyn, Afgooye and

[56] According to accounts that the Panel could not corroborate, the militias had established the checkpoint near Bali Dogle with the consent of the SNA and were used as a buffer against Al-Shabaab. These accounts are however consistent with claims gathered during interviews conducted by the Panel with Galjaeel militia members and commanders active in neighboring areas, such as Jowhar, Hirshabelle in May 2021.

[57] Interviews with three truck drivers and one commercial driver in Mogadishu, February and March 2021. The Panel corroborated one incident of rape perpetrated by Galjaeel militias in Bali Doogle area on 19 December 2020. Accounts of local sources interviewed between March and April 2021 further indicated that at least nine other cases of rape had taken place in the previous six months, with women from minority clans, notably from Elay and Shanta Alemood, targeted by armed men from the Galjaeel clan and in SNA uniform. The Panel was not able to corroborate these other nine cases.

[58] The trucks were loaded with charcoal and other goods and were allegedly directed to Bay, Bakool and Gedo. Confidential security report January 2021.

[59] Humanitarian reports, February 2021. Interviews with displaced communities as well as representatives of the Galjaeel community, February, April and May 2021.

Mogadishu.[60] In addition, Al-Shabaab killed a man and a woman in Yaaq Biri Weyne after suspecting them to have collaborated with the Galjaeel militias who set fire to the trucks, burned down some 50 pastoral dwellings (see figure 4 below) and looted around 100 camels belonging to the Galjaeel community.[61] On 17 February 2021, Galjaeel militias shot and killed two men from the Rahanweyn clan in Jiiro Kulow grazing area near Bali Doogle, blaming the victims' clan for supporting the expansion of Al-Shabaab in Yaaq Biri Weyne.

Figure 4: Galjaeel pastoral settlement burned by Al-Shabaab

Source: Confidential

The Panel noted further punitive displacement imposed by Al-Shabaab also to other communities in the area in connection to the conflict with the Galjaeel. On 4 February 2021, Al-Shabaab evicted approximately 500 Shanta Aleemood households from Eel Garaare, Shiidaad, Uuli Barbaar and Uumar Degaaye after accusing them of allowing Gaaljeeel herders to water their livestock at their water points.[62]

Community resistance to Al-Shabaab attempts to impose its authority and administration, including through mobilization of clan militia – the continued targeting of the Leysan

In its 2020 final report, the Panel described forced displacement as collective punishment of the community in Toosweyne, Bay region.[63] During the Panel's current mandate, a new

[60] Ibid.
[61] Interview with members of the Galjaeel displaced community, February 2021
[62] Security reports, February 2021.
[63] See S/2020/949, Annex 7.2

wave of IDPs from Toosweyne arrived in Berdale following the issuance of a deadline, on 5 April 2021, by Al-Shabab to completely vacate the village.

On 7 April 2021, Al-Shabaab entered Toosweyne, abducted an unconfirmed number of youths and beat women and elderly.[64] Humanitarian assessments conducted by NGOs in April 2021 recorded that over 6,500 households (39,630 individuals), 70 per cent of whom were women and children, had arrived in Berdale district from Toosweyne (see figure 5).[65] Consistent with the information gathered by the Panel from sources within the displaced community, humanitarian partners in Berdale identified 89 IDPs from Toosweynee with physical injuries following the crackdown and the use of force by Al-Shabaab, and 141 households who were not aware of the whereabouts of their children after the 7 April attack.[66]

Figure 5: Toosweyne displaced communities

Source: Confidential

Local sources interviewed by the Panel identified the Al-Shabaab faction responsible for harassing the Leysan community in Toosweyne as being led by the Berdale District Commissioner for Al-Shabaab, Mohamed Omar Mohamed. Sources interviewed during the Panel's previous mandate had provided consistent information. [67]

Sources from the Leysan community interviewed by the Panel, consistently reported that Al-Shabaab is targeting the Leysan community in several areas of South-West State, including Bay, Bakool and Lower Shabelle, because the clan is strongly associated to Muktar Roobow[68], a former senior Al-Shabaab leader who defected from the group in 2012, and because the community has mobilized its clan militias in support of the Federal Government forces' fight against Al-Shabaab.

Accordingly, during its current mandate the Panel documented two other instances of forced displacement of villages inhabited by the Leysan community in Huddur district,

[64] Interviews with members of the Leysan community in Berdale, Baidoa and Mogadishu, April, May and June 2021.
[65] Humanitarian assessment report, April 2021.
[66] Ibidem.
[67] See S/2020/949, Annex 7.2
[68] After his defection from Al-Shabaab in 2012, Muktar Robow Ali reportedly remained hidden in Huddur area, where he originates from, together with his men who had also defected from Al-Shabaab. Muktar Robow surrendered to the government in 2017 after secret negotiations. He was arrested in December 2018 by Ethiopian and Somali forces after manifesting interest in running for the Presidential position in South-West State and remains under house arrest in Mogadishu.

Bakool region, namely Abal, Dondardiir, and Faraatiyow villages, and Qoryooley and Kunturwarey districts, in Lower Shabelle, namely Awjabe, and Majiido villages in April and May 2021.

Communities' defiance to Al-Shabaab's directives imposing blockades on government-controlled towns – the case of Huddur district

Al-Shabaab has imposed several blockades on towns under government control, including Diinsor, in Bay, and Huddur, in Bakool region, creating *de facto* enclaves. In these areas the Panel has consistently recorded incidents of abduction, destruction of civilian property, and executions.[69] During the Panel's current mandate, Al-Shabaab continued to restrict access to Huddur using punitive abductions and detention to enforce its economic blockade as well as its directives against the commercialization of prohibited goods, such as khat and charcoal. For example, along the corridor connecting Huddur, to the Ethiopian border, between March and June 2021 alone, Al-Shabaab ambushed eight khat dealers, killing three of them and injuring three others, and confiscated their merchandise.[70]

On 2 June 2021, the Panel recorded the forced displacement of four villages around Huddur, namely Mady-waraabi and Gaabaany inhabited by the Hadame clan, and Sarag, and War Galoole, inhabited by the Luwaay clan.[71] Sources within the displaced communities from Mady-waraabi told the Panel that, during the night of 1 June 2021, several Al-Shabaab members stormed the village and ordered the community to leave by the following morning. The reason for this eviction was that Al-Shabaab accused the two communities of the above-mentioned villages to repeatedly disregard the ban on commercial activities around Huddur. More than 900 households were displaced on 2 June 2021 to Huddur (see figure 6).[72] However, there were reports warning of Al-Shabaab's threats of eviction and forced displacement already taking place in the area since the end of May 2021, with a total estimate of 1,488 households evicted from 14 villages by 2 June 2021.[73]

Interviews with the displaced community from the Hadame clan highlighted how this community had been frequently harassed by Al-Shabaab with illegal taxation and child recruitment. For example, in February 2021 several children from their village were forcefully recruited by Al-Shabaab and taken to military training camps in Labantanjirow, near Baidoa, and Qeydar-eddy, on the way to El-Berde.

[69] See S/2020/949, Annex 7.1

[70] Security reports, March to June 2021

[71] See https://twitter.com/BaidoaU/status/1400087128864866311?s=19 , as well as interviews with members of the displaced community in Huddur, 10 June 2021.

[72] Interviews with members of the displaced community in Huddur, 10 June 2021.

[73] Humanitarian alert report, 2 June 2021

Figure 6: Communities displacing to Huddur

Source: Confidential

Annex 5.2: Incidents in the Gedo region resulting in civilian casualties and damage to civilian objects

During the night of 3 to 4 June 2021, at around 23:30 Somalia local time, the town of El Adde, located in Gedo region, Jubbaland State, was allegedly hit by two explosive ordnances. In the immediate aftermaths of the explosion, social media reports of an airstrike resulting in six civilian casualties emerged. A 34-year-old woman died on the spot, while her four months old child succumbed to his injuries on 4 June 2021. Additionally, four other children of the victim, aged between 2 and 12 years, sustained various injuries and were evacuated on 4 June 2021, first to Belet Hawo and then flown to Mogadishu to receive medical assistance.

The same night of 3 to 4 June, at around 00:30 Somalia local time, Hisa-u-Gur, in Gedo region, was also allegedly hit by explosive ordnances. As a result, a telecommunication installation, was destroyed, causing the temporary disruption of telecommunication services in an area of around 30 square kilometres.

The Panel received audio-visual and photographic material, allegedly gathered from the sites of these incidents, and interviewed victims, relatives of the victims and witnesses of the incidents in El Adde and Hisa-u-Gur.

Photographic material examined by the Panel (see figure 6.2.2 below) show remnants of two guidance sections of air to surface missiles (ASM), with characteristics similar to ASM used with Unmanned Aerial Vehicles (UAV) and produced by a Member State.

Figure 6.2.1: Remnants of guidance sections of air to surface missiles (ASM) allegedly found on the sites of the airstrikes in El Adde and Hisa-u-Gur

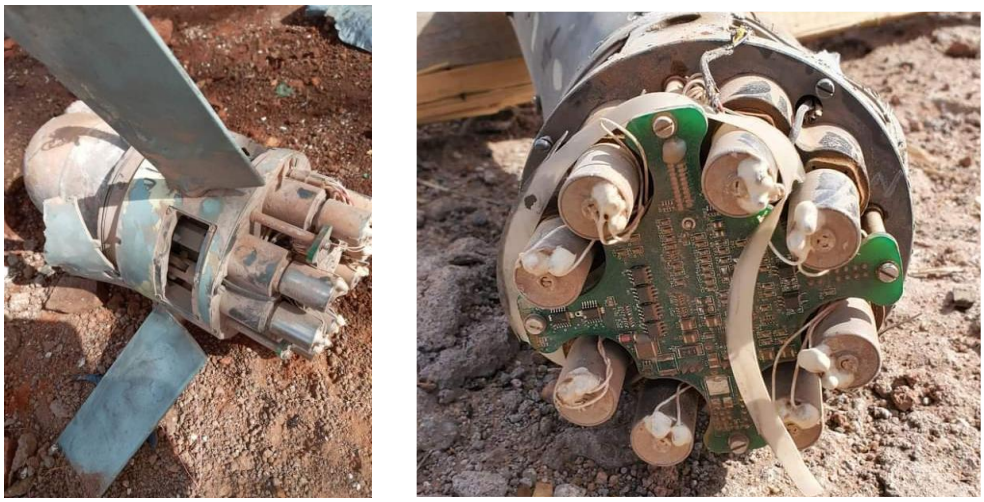

Source: confidential

The Panel took note of a press statement from the Somali Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation of Somalia, dated 4 June 2021, attributing the incidents of 3 June 2021 in El Adde and Hisa-u-Gur to Kenyan Defence Forces.[74] The Panel further noted a

[74] See https://ms-my.facebook.com/MofaSomalia/posts/press-statement-for-immediate-releasemogadishu-somaliajune-04-2021the-federal-go/923440298234342/.

press release, dated 5 June 2021, by AMISOM stating that it was conducting an investigation into the incident.[75]

Accordingly, AMISOM replied to an official communication of the Panel on 17 June 2021, stating that no helicopter under AMISOM command and control was involved in the alleged airstrikes in El Adde and Hi-u-Gur.

On 17 July 2021, the FGS provided, via an official communication addressed to the Committee, additional evidence of the damage in the area.

The Panel sent two official communications to Kenya on 21 June and 9 August 2021 respectively. Kenya replied on 19 August 2021, denying possession of the type of ASM reportedly recovered in the areas of the strikes

On 14 July 2021, the Panel also sent a letter to a Member State, identified as the manufacturer of ASM with characteristics similar to those of the remnants recovered in the areas of the strikes, seeking its support to confirm the make of the ASM and potential users involved in operations in Somalia. The Member State denied having provided such a type of military asset to any of the troop contributing countries involved in the conflict in Somalia.

[75] See https://amisom-au.org/2021/06/amisom-statement-on-reported-airstrikes-in-gedo-region/

Annex 5.3: Considerations on sexual and gender-based violence related to the conflict in Somalia

The Panel noted an increase in reports of sexual and gender-based violence in Somalia as compared to 2020.[76] Interviews carried out by the Panel during its current mandate highlighted a number of concerns including the persistence of cases of sexual violence against children, lack of survivors' access to health care, as well as stigma and impunity hampering efforts to combat violations.[77] Humanitarian access restrictions due to insecurity and an insufficient number of female protection monitors[78] were also indicated as obstacles to the protection of survivors.

Prevalence of cases and under-reporting concerns

During its current mandate the Panel received 20 allegations of rape incidents, all involving women, from various locations in South-West State[79] and documented one case in Lower Shabelle and three in Bay. However, an accurate assessment of prevalence of cases remains difficult due to possible under-reporting, particularly linked to victims being discouraged by stigma attached to rape, and impunity. In one incident of rape perpetrated by Galjaeel militias near Bali Dogle on 19 December 2020, the victim, a 22-year-old woman from a minority clan, explained to the Panel: "Women from my clan cannot move safely in this area. There are checkpoints in Warmaxan, Tixsiile, Leego, Jiiro Kulow, and women from my clan are targeted by other clans' militia and SNA from other clans. It is because of clan conflict and lack of justice that most of the cases in this area are not reported. There are no [justice] mechanisms that can support the victim".

Further interviews conducted by the Panel between March and April 2021 indicated that at least nine other cases of rape had taken place in the same area in the previous six months, with women from minority clans, notably Elay and Shanta Alemood, targeted by armed men from the Galjaeel clan or in SNA uniform.[80] The Panel was not able to independently corroborate these specific cases, because no official complaint was lodged by the victims and lack of medical reports. However, interviews with drivers of commercial passenger vehicles operating along the Afgoye-Wanlaweyne corridor confirmed that civilians were victims of repeated incidents of assault, robbery, extortion and SGBV perpetrated by militia manning illegal checkpoints along the road.[81]

According to data of the Country Task Force on Monitoring and Reporting (CTFMR), the southern regions of Somalia, namely Bay, Bakool, Gedo and Middle Juba, where a variety

[76] Data from the Country Task Force on Monitoring and Reporting on Children and Armed Conflict (CTFMR) for the period January-June 2020 and 2021, data from the Camp Coordination and Camp Management Complaint and Feedback mechanism January-August 2021, SG report on Somalia, interviews with community activists and women's rights organizations, January-July 2021. The CTFMR links this variation in reported cases to the increased number of monitors at the community level and strengthened linkages with service providers and community networks as compared to previous years.

[77] Interviews with humanitarian and women's rights organizations, January-July 2021.

[78] Protection monitors are part of the prevention and response mechanism on SGBV. As members of the community, they are the first entry point for data collection and monitoring of incidents and therefore represent an essential element of any community-based prevention and response intervention on SGBV.

[79] Interviews with local community elders in Baidoa, Marka, Wanla Weyne, Afgoye, Bufow Bacaad, January to April 2021, and analysis of humanitarian and media reports, January to August 2021.

[80] Interviews with local community elders in Wanlaweyne area, March and April 2021.

[81] Interviews with three truck drivers and one commercial driver in Mogadishu, February and March 2021.

of armed actors operate, recorded the highest numbers of conflict-related sexual violence cases involving child victims.[82]

That Panel notes that various efforts by the humanitarian community in Somalia are underway to facilitate reporting, although these might not be specific only to SGBV. For example, the Camp Coordination and Camp Management (CCCM) cluster established a standardized complaints feedback mechanism (CFM) in July 2020 with the objective of uniformly capturing key complaint data which can be analyzed by humanitarian partners. Their monthly reports highlight main IDP complaints for locations where CCCM partners are active, allowing follow-up. Among the data captured by the CFM are also complaints related to the occurrence of SGBV incidents. Also, the CTFMR has noted a positive correlation between the increasing number of protection monitors and the number of incidents verified by the CTFMR members. However, the number of female monitors remains low, mainly due to security and access concerns.[83] The monitoring work demands constant movement to monitor and document incidents, and men have more freedom of movement and are less exposed to certain security risks in Somalia, particularly in areas that are not controlled by the Government.

SGBV in areas controlled by Al-Shabaab

The CTFMR reported an increase in documented cases of forced and early marriage perpetrated by Al-Shabaab.[84] The occurrence of these violations in areas controlled by Al-Shabaab is consistent with information gathered by the Panel during interviews with sources in Marka and Janaale, Lower Shabelle.[85] Forced and early marriage and denial of education, according to these accounts, was prevalent in Janaale when Al-Shabaab was in control of the town. The Panel was also informed that women who lived in Janaale while their husbands lived in areas controlled by the Government were regularly harassed by the group.[86] A community and women's activist interviewed by the Panel further reported that, even after the liberation of Janaale by Government forces in March 2020, women were reticent to disclose accounts of incidents which occurred under Al-Shabaab administration, as they were afraid of retaliation from the group, highlighting that Al-Shabaab was still monitoring the town and retains some control over the territory.[87]

Al-Shabaab affiliated media released occasional reports of corporal punishment inflicted on women for contravening the group's directives in terms of dressing and behaviour.[88] The corroboration of these cases remains extremely difficult due to access restrictions to the areas controlled by the group. However, Panel interviews with civilians who had been detained in Idale and Buulo Fulay, two Al-Shabaab strongholds in Bay region, evidenced the use of torture and other cruel, inhumane, or degrading treatment or punishment against both female and male civilians detained by the group.[89]

[82] CTFMR for the period January to June 2021.

[83] CTFMR working group discussion, August 2021.

[84] Comparative data from cases verified by the Country Task Force on Monitoring and Reporting (CTFMR) for the period January-June 2020 and January-June 2021.

[85] Interviews with members of the communities affected by forced displacement and local sources in Baidoa and Marka district, January, February and March 2021.

[86] Ibidem.

[87] Interview with women's right activist, March 2021.

[88] See http://www.amiirnuur.com/?p=10733.

[89] Interviews conducted with sources in Baidoa on 7,8 and 9 June 2021.

Assistance to survivors

Response mechanisms[90] are in place to assist survivors of sexual violence cases, although there are gaps linked directly to insecurity and lack of access to certain areas of Somalia.[91] In certain cases, victims were not able to access available services, especially where facilities were far or families were afraid of repercussions/stigmatization.[92] According to the CTFMR, 77 per cent of the cases involving child victims verified between January and July 2021 received a response. However, the Panel is aware that some of the victims cannot receive adequate post rape response management as many of the health facilities, particularly in rural areas or where access and security restrictions exist, have inadequate Gender-Based Violence services.[93] These constraints were confirmed in a case corroborated by the Panel in Diinsor, an area under Al-Shabaab's blockade. On 15 February 2021, the Panel learned that specialized medical care for a rape survivor, a 12-year girl, was not available and travelling to the nearest medical centre was discarded by the family of the victim in order not to contravene Al-Shabaab's directives and avoid stigma.[94]

Challenges to accountability

Accountability for rape and other SGBV incidents remains low. This is mainly due to the fact that in most cases perpetrators are not identified.[95] The CTFMR data for January-June 2021 for example, shows that in 67 per cent of the incidents verified, the perpetrator was unidentified. However, there are also other concerns that the Panel noted during its current mandate, notably cases where the attitude of police forces towards rape cases was dismissive and the resort to traditional mechanisms to solve these incidents at times without the victims or family of the victims' consent. In one incident monitored by the Panel, a journalist was arrested by the police in Abudwak town, Galgadud region, on 29 January 2021, for reporting on the case of a mother protesting the settlement of her daughter's rape and murder case through compensation.[96] While the elders of both clans had agreed to pay compensation, the mother demanded that the rapists be brought to justice. The journalist was freed later on the same day of his arrest without charge.[97] In another case in Baidoa, involving the rape and murder of two children on 7 April 2021, the father of the two victims reported to the Panel his frustrations at the repeated attempts by the police in Baidoa to dismiss the rape case, notwithstanding a death certificate clearly mentioning the crimes.[98]

[90] These include medical assistance, Post Exposure Prophylaxis, transportation and\or Psycho-social support.

[91] CTFMR working group discussion, August 2021, interviews with women's activists, March, April and June 2021.

[92] Ibid.

[93] CTFMR working group discussion, August 2021, interviews with women's activists, March, April and June 2021.

[94] Interviews with sources in Dinsor, February 2021.

[95] Ibid.

[96] See https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=750049465933269&id=204196037185284

[97] See https://sjsyndicate.org/2021/02/11/sjs-condemns-recurring-violent-targeted-attacks-on-journalists-ingalmudug-puntland-hirshabelle-and-mogadishu/

[98] Interviews with the father of the two victims, July and August 2021. Documentary evidence, including the death certificate issued by the Bay Regional Hospital, related to the case of Abdimuncim Sheikh Aweys Abdullahi, 9 years old, and Aamina Sheikh Aweys Abdullahi, 8 years old.

Annex 6: Charcoal stockpile analysis

Satellite Analysis: Kismayo

Figures 1 and 2: Satellite imagery revealed no fluctuations across all stockpile locations in Kismayo and Buur Gaabo. For example, the images below, from 29 December 2020 and 31 May 2021, respectively, show no changes to the Dalcadda Charcoal Site in Kismayo, Lower Juba, Somalia.

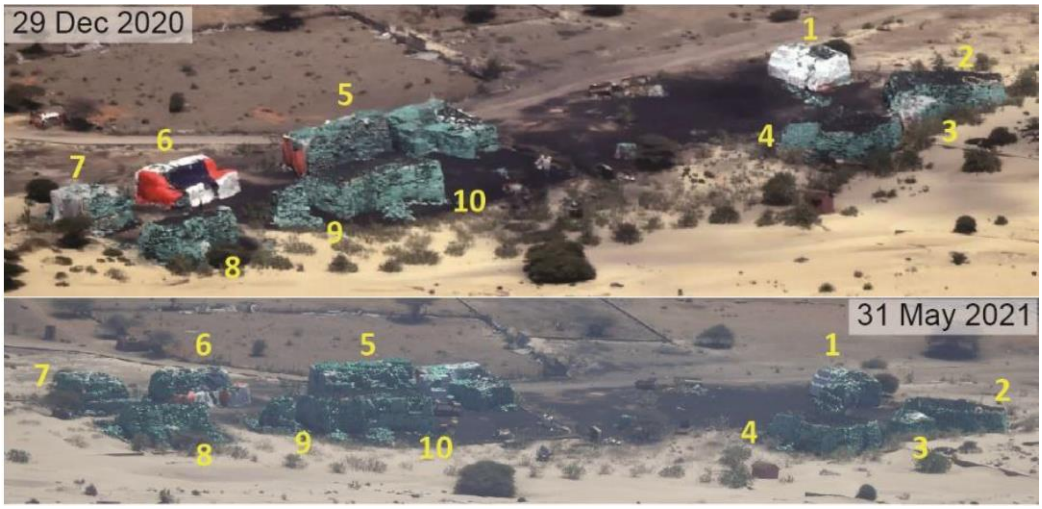

Source: Confidential.

Satellite Analysis: Barawe

Figures 3 and 4: Analysis revealed some fluctuation in Barawe in 'area 4', highlighted in yellow, between 22 May and 16 June 2021. However, the approximate number of bags removed is difficult to assess based on the quality of the images and the manner in which the bags are organized.

Source: Confidential.

Source: ©2021 DigitalGlobe